الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة–
كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة و الحياة
قسم علوم الأرض و الكون

مذكـرة ماستـر

ميدان : علوم الأرض و الكون

الشعبة: جغرافيا و تهيئة الإقليم

تخصص: تهيئة حضرية

العنـــــوان

# السكن العشوائي و خصائصه في المدن الصغيرة
# مدينة الحمامات نموذجا

من إعداد الطالبتين:

– لسود رحمة

– يونس أمينة

أمام لجنة المناقشة:

| | | | |
|---|---|---|---|
| – حجام رياض | أستاذ مساعد أ | رئيسا | جامعة العربي التبسي |
| – جبنون إبراهيم | أستاذ محاضر ب | ممتحنا | جامعة العربي التبسي |
| – بولمعيز حسين | أستاذ محاضر ب | مشرفا | جامعة العربي التبسي |

السنة الجامعية : 2019 – 2020

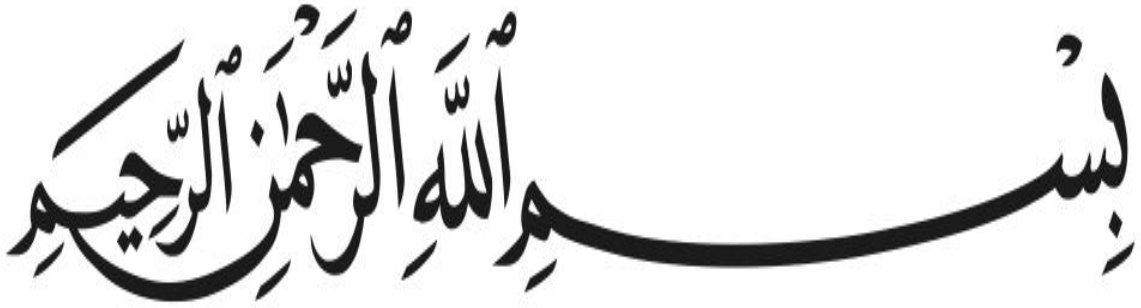
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

## شكر وعرفان

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل و الدين، القائل في محكم التنزيل {وفوق كل ذي علم عليم} سورة يوسف الآية 76.

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا إلى إتمام هذا البحث العلمي،

فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف "بولمعيز حسين" على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكافة أساتذة تخصص تهيئة حضرية.

# إهـــــداء

الحمد للّه حمدا كثيرا

أهدي عملي هذا إلى والدي "أمي" و"أبي" حفظهما اللّه

إلى أختي " وعد" وأخي "محمد أيوب"

"لسود رحمة"

## إهـــداء

الحمد للّه الذي أنار لي طريق العلم و حببه إلى قلبي

أهدي عملي المتواضع إلى:

أبي وأمي ( أطلب من اللّه أن يشفيهما ويطيل في عمرهما)

إلى زوجي الغالي ورفيق دربي "محمد الطاهر" وابني العزيز "محمد رسيم"

إلى أخواتي "لمياء، أحلام، سعاد" وخاصة أختي التي ثابرت من أجل وصولي

إلى هذه المرتبة "ليلى"

وأخي العزيز "أحمد"

وأولاد أختي "شهيناز، سندس، آدم، غفران"

و كما لا يفوتني أن أشكر كل أساتذتي الكرام، خاصة الأستاذين:

"بولعيز حسين" و"جبنون إبراهيم"

أدامهما اللّه ذخرا للجامعة الجزائرية.

"يونس أمينة"

**الملخص:**

تعاني العديد من مدن العالم النامي على اختلاف حجمها، من مشاكل مختلفة ومتعددة لعل من أهمها مشكلة انتشار السكنات العشوائية أو ما يسمى بالفوضوية. هذه الظاهرة التي كانت تقتصر في السنوات الماضية على المدن الكبرى والعواصم، لكن مع التطور الذي شهدته البشرية عل جميع الأصعدة، أخذت هذه الظاهرة في البروز بشدة في المدن المتوسطة والصغيرة. بغية الوقوف على العوامل والأسباب التي جعلت من ظاهرة السكن العشوائي تأخذ هذا المنحى، جاءت هذه الدراسة التي ركزت على مدينة الحمامات كمدينة صغرى ذات وظيفة تجارية وتوجه عام ذو طابع زراعي .حيث تهدف الدراسة إلى إبراز مختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وكذلك العمرانية للسكن العشوائي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية تقديم مختلف الاقتراحات المتعلقة بأساليب معالجة هذه المشكلة العمرانية وفقا لخصائص السكن العشوائي في المدينة، وذلك في ظل التنمية العمرانية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** السكن العشوائي – المدن الصغرى – خصائص السكن العشوائي– أساليب المعالجة– الحمامات.

**Abstract**

Many cities in the developing world, regardless of their size, suffer from various and multiple problems, perhaps the most important of which is the problem of the spread of informal settlements or the so-called chaos. This phenomenon, which was limited in recent years to major cities and capitals, but with the development that humanity has witnessed at all levels, this phenomenon has started to appear strongly in medium and small cities. In order to find out the factors and causes that made the phenomenon of random housing take this direction, this study came which focused on the city of Hammamet as a small city with a commercial function and a general orientation with an agricultural nature. Where the study aims to highlight the various social, economic and urban characteristics of random housing, on the one hand, and on the other hand, to present various proposals related to methods of addressing this urban problem according to the characteristics of random housing in the city, in light of sustainable urban development.

**Key words**: slum housing - small cities - characteristics of slum housing - treatment methods – El Hammamet.

# فهرس المحتويات

| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| شكر وعرفان | |
| الإهداء | |
| الملخص | |
| فهرس المحتويات | |
| فهرس الخرائط | |
| فهرس الجداول | |
| فهرس الأشكال | |
| المقدمة العامة | 22 |
| 1- أسباب اختيار الموضوع | 24 |
| 2- إشكالية البحث | 25 |
| 3- فرضيات الدراسة | 25 |
| 4- أدوات التحقق من صحة الفرضية | 26 |
| 5- الدراسات السابقة حول الموضوع | 27 |
| 6- منهجية البحث | 30 |
| 7- مراحل البحث | 31 |
| 8- خطة البحث | 33 |
| الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة | 35 |
| مقدمة الفصل | 36 |
| المبحث الأول: مفاهيم حول السكن العشوائي | 37 |
| تمهيد | 37 |
| 1- مفهوم السكن العشوائي | 37 |
| 2- تاريخ ظهور السكن العشوائي | 39 |

| | |
|---|---|
| 3- أسباب ظهور العشوائيات | 40 |
| 4- أساليب معالجة السكن العشوائي | 41 |
| 4-1- إزالة أحياء العشوائيات بشكل كامل | 41 |
| 4-2- تطوير العشوائيات | 41 |
| 4-3- إعادة التوطين | 41 |
| 4-4- السكن العام | 41 |
| المبحث الثاني: السكن العشوائي في الدول المختلفة | 42 |
| تمهيد | 42 |
| 1- واقع السكن العشوائي في المدن العربية | 42 |
| 2- العشوائيات في مختلف المدن العربية | 43 |
| 2-1- السكن العشوائي في السعودية | 43 |
| 2-2- العشوائيات في مصر | 43 |
| 2-3- السكن العشوائي في مدينة العراق(بغداد) | 44 |
| 2-4- السكن العشوائي بالمملكة المغربية | 44 |
| 3- السكن العشوائي في الدول الأوروبية | 45 |
| 3-1- السكن العشوائي في إسبانيا | 45 |
| 4- السكن العشوائي في الدول الآسيوية | 46 |
| 4-1- السكن العشوائي في الهند | 46 |
| المبحث الثالث: السكن العشوائي في الجزائر | 47 |
| تمهيد | 47 |
| 1- واقع السكن العشوائي في الجزائر | 47 |
| 2- أسباب السكن العشوائي | 48 |
| 2-1- الهجرة والنزوح الريفي | 48 |
| 2-2- الزيادة الطبيعية والنمو الديمغرافي الكبيرين | 48 |

| | |
|---|---|
| 2-3- عامل الصناعة | 50 |
| 2-4- عامل أزمة السكن | 50 |
| 2-5- الترقية الإدارية والتنموية | 51 |
| 2-6- الوضعية العقارية المعقدة | 51 |
| 3- أساليب معالجة السكن العشوائي | 52 |
| 3-1- إزالة الأحياء العشوائية | 52 |
| 3-2- الارتقاء وتحسين الأحياء العشوائية | 52 |
| 3-3- توفير بدائل لسكان الأحياء العشوائية | 53 |
| المبحث الرابع: مفاهيم حول المدينة والمدن الصغيرة | 54 |
| تمهيد | 54 |
| 1- نشأة المدينة وتطورها | 54 |
| 1-1- تعريف المدينة | 55 |
| 1-2- أنواع المدن | 56 |
| 1-2-1- المدن القديمة | 56 |
| 1-2-2- المدن الحديثة | 56 |
| 1-3- تصنيف المدن من حيث الحجم | 56 |
| 1-4- تعريف المدينة الصغيرة "TOWN" | 58 |
| 1-5- أشكال نمو المدن | 58 |
| الفصل الثاني: مدينة الحمامات دراسة جغرافية عامة | 60 |
| مقدمة الفصل | 61 |
| المبحث الأول: الخصائص الطبيعية لمدينة الحمامات | 62 |
| تمهيد | 62 |
| 1- الدراسة الطبيعية | 62 |
| 1-1- الموقع | 62 |

| | |
|---|---|
| 1-1-1- الموقع الجغرافي | 62 |
| 1-1-2- الموقع الفلكي | 63 |
| 1-1-3- الموقع الإداري | 63 |
| 1-2- التضاريس (طبوغرافية السطح) | 64 |
| 1-3- الارتفاعات | 65 |
| 1-4- الانحدارات | 67 |
| 1-5- التركيب الصخري | 70 |
| 1-6- أنماط التربة | 71 |
| 1-7- المناح | 72 |
| 1-7-1- الخصائص المناخية | 72 |
| 1-7-2- التساقط | 74 |
| 1-7-2-1- الأمطار | 74 |
| 1-7-2-2- الحرارة | 74 |
| 1-8- الرياح | 75 |
| 1-9- الشبكة الهيدروغرافية | 75 |
| 1-10- العوائق الطبيعية والارتفاقات | 77 |
| 1-10-1- العوائق الطبيعية | 77 |
| 1-10-2- الارتفاقات بالمدينة | 77 |
| المبحث الثاني: الخصائص السكانية بمدينة الحمامات | 79 |
| تمهيد | 79 |
| 1- الخصائص السكانية | 79 |
| 1-1- نمو السكان | 79 |
| 1-2- التوزيع المكاني للسكان و كثافتهم | 81 |
| 1-3- تصنيف مدينة الحمامات من حيث الحجم | 83 |

| | |
|---|---|
| 1-4- التراكيب السكانية | 83 |
| 1-4-1- التراكيب النوعية والعمرية للسكان | 84 |
| 1-4-2- التراكيب الاقتصادية للسكان | 87 |
| 1-4-3- توزيع السكان حسب فروع النشاط الاقتصادي | 88 |
| 1-5- التركيب الأسري | 88 |
| 2- التجهيزات والهياكل القاعدية | 90 |
| 2-1- التجهيزات | 90 |
| 2-1-1- التجهيزات الإدارية | 90 |
| 2-1-2- التجهيزات الأمنية | 90 |
| 2-1-3-التجهيزات التعليمية | 90 |
| 2-1-4- التجهيزات الصحية | 90 |
| 2-1-5- التجهيزات التجارية | 90 |
| 2-1-6- التجهيزات الروحية | 91 |
| 2-1-7- التجهيزات الرياضية والثقافية | 91 |
| 2-2- شبكة الطرق والمواصلات | 92 |
| 2-3- شبكات المرافق المختلفة | 93 |
| المبحث الثالث: مدينة الحمامات: الدراسة العمرانية | 95 |
| تمهيد | 95 |
| تاريخ ونشأة مدينة الحمامات | 95 |
| 1-1- فترة الاحتلال الروماني | 95 |
| 1-2- فترة الفتح الإسلامي | 95 |
| 1-3- فترة الاحتلال الفرنسي | 96 |
| 2- النمو الحضري ومراحله بمدينة الحمامات | 96 |
| 2-1- المرحلة الأولى (قبل سنة 1962) | 96 |

| | |
|---|---|
| 2-2- المرحلة الثانية (1962 إلى 1979) | 97 |
| 2-3- المرحلة الثالثة (1980 إلى 1990) | 97 |
| 2-4- المرحلة الرابعة (بعد سنة 1990) | 97 |
| 3- التجهيزات السكنية بالقطاعات العمرانية بمدينة الحمامات | 99 |
| 4- واقع الحظيرة السكنية بمدينة الحمامات | 100 |
| 4-1- توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات العمرانية | 100 |
| 4-2- التوزيع المكاني للسكنات في بلدية الحمامات | 100 |
| 4-3- معدل استخدام المسكن "TOL" | 101 |
| 5- أنماط السكن بمدينة الحمامات | 101 |
| 5-1- توزيع السكنات حسب حالة شغل المسكن | 102 |
| الفصل الثالث: السكن العشوائي بمدينة الحمامات: الخصائص وأساليب المعالجة | 103 |
| مقدمة الفصل | 104 |
| المبحث الأول: واقع السكن العشوائي بمدينة الحمامات | 105 |
| 1- أسباب وعوامل نشأة السكن العشوائي بمدينة الحمامات | 105 |
| 1-1- الهجرة نحو المدينة | 105 |
| 1-1-1- الهجرة الوافدة | 105 |
| 1-1-2- الهجرة المغادرة | 107 |
| 1-2- زيادة عدد السكان وقلة برامج السكن | 107 |
| 1-3- الأوضاع الأمنية والسياسية | 107 |
| 1-4- توفر المؤسسات الخدماتية | 108 |
| 2- التوزيع المكاني للسكن العشوائي بمدينة الحمامات | 108 |
| المبحث الثاني: السكن العشوائي وخصائصه بمدينة الحمامات | 109 |
| 1- خصائص السكن العشوائي بمدينة الحمامات | 109 |
| 1-1- الخصائص الاجتماعية لسكان الأحياء العشوائية | 109 |

| | |
|---|---|
| 1-1-1- الأصل الجغرافي للسكان | 109 |
| 1-1-2- أسباب وعوامل نشأة الأحياء العشوائية | 110 |
| 1-1-2-1- أسباب الهجرة من المكان الأصلي | 110 |
| 1-1-2-2- أسباب اختيار المدينة | 111 |
| 1-1-2-3- سنة الإقامة بالحي | 112 |
| 1-1-2-4- الكيفية التي تمبها البحث عن السكن | 113 |
| 1-1-2-5- الطريقة التي تم بها الحصول على المسكن | 113 |
| 1-1-2-6- موقف السلطات المحلية اتجاه انتشار السكن العشوائي | 114 |
| 1-1-2-7- الحالة العائلية للسكان | 116 |
| 1-1-2-8- المستوى التعليمي للسكان | 117 |
| 1-1-2-9- معدل حجم الأسرة | 118 |
| 1-2- الخصائص الاقتصادية | 118 |
| 1-2-1- التركيبة المهنية لسكان الأحياء العشوائية | 118 |
| 1-2-2- الظروف المادية والمستوى المعيشي للسكان المستجوبين مقارنة بما كانت عليه قبل الإقامة في الحي | 119 |
| 1-3- الخصائص العمرانية للسكن العشوائي بالمدينة | 120 |
| 1-3-1- الحالة الإنشائية للمسكن العشوائي | 120 |
| 1-3-1-1- مواد بناء الجدران | 120 |
| 1-3-1-2- مواد بناء السقف | 121 |
| 1-3-1-3- مواد بناء الأساسات | 122 |
| 1-3-2-1- توزيع السكنات حسب نسبة ربطها بالمرافق الضرورية | 123 |
| 1-3-2-2- توزيع السكنات العشوائية حسب مكان رمي النفايات المنزلية | 123 |
| 1-3-3- موقف السكان من قانون تسوية البنايات(15/08) | 124 |
| 1-3-3-1- توزيع سكان مدينة الحمامات حسب علمهم بقانون تسوية البنايات | 124 |

| | |
|---|---|
| 1-3-3-2- توزيع السكان حسب نسبة انخراطهم في برنامج تسوية البنايات | 125 |
| 1-3-3-3- أسباب عدم انخراط السكان في القانون(15/08) | 126 |
| خلاصة المبحث | 127 |
| المبحث الثالث: اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي بمنطقة الدراسة | 128 |
| تمهيد | 128 |
| 1- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي بمدينة الحمامات | 128 |
| 1-1- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي الصلب بمدينة الحمامات | 129 |
| 1-2- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي نصف الصلب بمدينة الحمامات | 131 |
| 1-3- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي الهش بمدينة الحمامات | 131 |
| 2- اقتراحات عامة لمعالجة السكن العشوائي | 132 |
| الخاتمة العامة | 135 |
| الملاحق | 137 |
| قائمة المصادر والمراجع | 139 |

## فهرس الخرائط


| الرقم | العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تطور الولايات بالجزائر | 51 |
| 02 | الموقع الجغرافي لمدينة الحمامات | 63 |
| 03 | الموقع الإداري لمدينة الحمامات | 64 |
| 04 | طبوغرافية مدينة الحمامات | 65 |
| 05 | ارتفاعات مدينة الحمامات | 67 |
| 06 | فئات الانحدار بمدينة الحمامات | 69 |
| 07 | أهم التشكيلات الجيولوجية | 71 |
| 08 | جيوتقنية الأراضي بمدينة الحمامات | 72 |
| 09 | الشبكة الهيدروغرافية بالحوض التجميعي (تبسة–الحمامات) | 76 |
| 10 | أهم الارتفاقات بمدينة الحمامات | 78 |
| 11 | توزيع السكان وكثافتهم عبر القطاعات العمرانية بمدينة الحمامات | 82 |
| 12 | توزيع التجهيزات بمدينة الحمامات | 91 |
| 13 | الطرق والمحاور المهيكلة للمجال الحضري بمدينة الحمامات | 92 |
| 14 | التطور العمراني لمدينة الحمامات | 98 |
| 15 | تقسيم مدينة الحمامات إلى قطاعات عمرانية سنة 2017 | 99 |
| 16 | الهجرة الوافدة إلى مدينة الحمامات من بلديات الولاية سنة 2017 | 106 |

## فهرس الجداول


| الرقم | العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الزيادة الديمغرافية للسكان | 49 |
| 02 | تطور عدد السكان بالجزائر بالألف | 49 |
| 03 | توزيع فئات الانحدار بمدينة الحمامات | 67 |
| 04 | معدل التساقط الشهري والسنوي خلال 1974-1996 | 73 |
| 05 | التوزيع الشهري لدرجات الحرارة لمدينة الحمامات1974-1996 | 73 |
| 06 | التوزيع الفصلي لدرجات الحرارة بمدينة الحمامات 1974-1996 | 74 |
| 07 | التطور السكاني ومعدل النمو السكاني لمدينة الحمامات1966-2019 | 78 |
| 08 | أهم الأحياء المتواجدة بالقطاعات العمرانية ومساحتها بمدينة الحمامات | 80 |
| 09 | التوزيع المكاني لسكان بلدية الحمامات سنة 2019 | 80 |
| 10 | التركيب العمري والنوعي لسكان بلدية الحمامات سنة 2019 | 84 |
| 11 | توزيع السكان النشطين ونسبة النشاط في بلدسة الحمامات سنة 2019 | 86 |
| 12 | توزيع الأسر ومتوسط حجم الأسرة في بلدية الحمامات سنة 2008 | 88 |
| 13 | توزيع الكثافة السكنية بالقطاعات العمرانية لمدينة الحمامات | 99 |
| 14 | التوزيع المكاني لحظيرة السكن في بلدية الحمامات سنة 2008 | 99 |
| 15 | توزيع حظيرة السكن حسب حالة شغل المسكن في بلدية الحمامات سنة 2008 | 101 |
| 16 | توزيع الوافدين إلى مدينة الحمامات من داخل إقليم ولاية تبسة لسنة 2017 | 103 |
| 17 | مراحل تطور السكان ومعدل النمو لمدينة الحمامات 1966-2019 | 106 |
| 18 | عدد ونسبة السكان بالنسبة لمكان الميلاد | 108 |

# فهرس الأشكال


| الرقم | العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | وضعية مدينة الحمامات في المخطط الحراري المطري لأومبرجي | 72 |
| 02 | النمو السكاني بمدينة الحمامات | 79 |
| 03 | التركيب النوعي لسكان بلدية الحمامات سنة 2019 | 84 |
| 04 | التركيب العمري لسكان بلدية الحمامات سنة 2019 | 84 |
| 05 | توزيع الأسر في بلدية الحمامات سنة 2008 | 88 |
| 06 | ملخص مراحل تطور مدينة الحمامات | 97 |
| 07 | التوزيع المكاني لحظيرة السكن في بلدية الحمامات سنة 2008 | 100 |
| 08 | التطور العمراني لمدينة الحمامات | 101 |
| 09 | التوزيع المكاني للسكن العشوائي بمدينة الحمامات | 106 |
| 10 | أسباب الهجرة من المكان الأصلي | 109 |
| 11 | أسباب اختيار المدينة | 110 |
| 12 | سنة الإقامة في الحي | 111 |
| 13 | كيف تم إرشاد السكان للسكن في هذه المدينة | 112 |
| 14 | كيفية الحصول على المسكن | 113 |
| 15 | موقف السلطات المحلية | 114 |
| 16 | كيفية اتصال السلطات المحلية بالسكان | 114 |
| 17 | توقعات السكان عن كيفية التعامل معهم من طرف السلطات المحلية | 115 |
| 18 | الخالة العائلية للسكان | 116 |
| 19 | المستوى التعليمي للسكان | 116 |
| 20 | معدل حجم الأسرة | 117 |
| 21 | الحالة المهنية للسكان | 118 |

| | | |
|---|---|---|
| 22 | تحسن الظروف المادية بعد التنقل إلى الحي الجديد | 119 |
| 23 | مواد بناء الجدران | 120 |
| 24 | مواد بناء السقف | 120 |
| 25 | مواد بناء المسكن بالنسبة للأساسات | 121 |
| 26 | توزيع السكنات حسب نسبة ربطها بالمرافق الضرورية | 122 |
| 27 | أماكن رمي النفايات | 123 |
| 28 | توزيع السكان حسب علمهم بقانون تسوية البنايات | 124 |
| 29 | الانخراط في قانون تسوية البنايات15/08 | 124 |
| 30 | أسباب عدم انخراط السكان في قانون تسوية البنايات | 125 |


## فهرس المخططات


| الرقم | عنوان المخطط | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | السكن العشوائي بمدينة الحمامات و خصائصه سنة 2019 | 128 |

# المقدمة العامة

# المقدمة العامة

أدى النمو الحضري المتسارع الذي شهدته معظم الدول النامية وخاصة الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وأمنية وغيرها، ومن إفرازات ذلك النمو الحضري ظهور العشوائيات حول أطراف المدن. حيث كشفت دراسة للمعهد العربي لإنماء المدن عن أن النمو الحضري في معظم الدول العربية قد أدى لظهور العديد من المناطق العشوائية ولم يقتصر وجودها على الدول العربية التي تعاني من المشكلات الاقتصادية وإنما ظهرت أيضا في بعض الدول العربية ذات الدخل المرتفع أو المتوسط على غرار دول الخليج.

بدأت ظاهرة الإسكان العشوائي أو غير المشروع كرد فعل لعوامل متعددة، منها الاقتصادية والسياسية والديموغرافية والظروف الطبيعية، ما دفع بالعديد من السكان في المناطق الريفية وغيرها للنزوح نحو المدن والعواصم للإقامة على أطرافها، دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي، و دون الالتزام بنظم ولوائح التخطيط العمراني. إذ غالبا ما تشيد المساكن العشوائية من الصفيح والزنك، و الخشب أو الكرتون في شكل أكواخ متفرقة، وذات أزقة ضيقة يصعب تحرك المركبات داخلها. كما أنها تفتقر للخدمات الضرورية كالصحة وشبكات الصرف الصحي والمنشآت الأمنية وغيرها من الهياكل الأساسية.

وكغيرها من الدول النامية، عرفت الجزائر ظاهرة السكن العشوائي منذ الاستقلال بسبب الركود الذي عرفه قطاع السكن في الفترة اللاحقة للاستقلال، حيث تركزت التنمية في المدن الكبرى وخاصة الساحلية منها والصناعية، مما جعلها مجالا لاستقطاب السكان فيما عرف بالهجرة الريفية نحو المدن، أين استقر هؤلاء الوافدون في المناطق المتدهورة داخل المدن وعلى أطرافها، وكذلك في المناطق الصناعية الكبرى على غرار العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة وسكيكدة وغيرها، مما كان له تأثير كبير على التنظيم المجالي والعمراني لهذه المدن.

كما كان للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر (العشرية السوداء) وما ترتب عليها من هجرة داخلية من الأرياف نحو المدن الأكثر أمنا، دور بارز في تفاقم ظاهرة السكن العشوائي حتى أصبح من غير الممكن بل من المستحيل إزالة مثل هذه التجمعات الفوضوية وتوفير الإسكان البديل لسكانها. غير أن تفاقم هذه الظاهرة جعل الدولة تتشدد في أخذ التدابير اللازمة حيالها من خلال سن قوانين ردعية غالبا ما أدت إلى الحد من هذه الظاهرة بشكل لافت داخل المدن الكبرى وعلى محيطها القريب فقط، وفي مقابل ذلك بدأت هذه الظاهرة في التركز بشكل أكبر في المدن الصغيرة نتيجة للعديد من العوامل لعل أهمها:

- ضعف الأداء الرقابي لأجهزة الدولة المختلفة سواء تلك المكلفة بمحاربة السكن الفوضوي أو المسؤولة عن تسيير العقار بمختلف أشكاله (الصناعي، الفلاحي والسياحي).
- اتسام العقار بهذه المناطق غالبا بالفوضى وضعف الرقابة وعدم وضوح الجهة المالكة له نظرا لنقص التغطية من طرف مصالح المسح العقاري (Cadastre) مما يسهل عمليات التلاعب به والاستيلاء عليه.
- توفر المدن الصغيرة على معظم الهياكل الخدمية خاصة تلك المتعلقة بالجانب التعليمي والصحي والأمني، جعلها مدنا جالبة للسكان. كما أن تطور وسائل النقل وشبكة المواصلات بين هذه المدن وما جاورها سهل كثيرا من عملية تنقل الأشخاص بحثا عن العمل ومصادر العيش، مما جعل الاستيطان في المدن الصغيرة يعتبر أحد الحلول المثلى وبأقل التكاليف.

كل هذه العوامل وغيرها جعلت من السكان الوافدين يفضلون الاستقرار بالمدن الصغيرة وضواحيها مستغلين في ذلك الظروف السالفة الذكر، حيث يتم توطينهم بشكل عشوائي إما ضمن تجمعات سكنية عشوائية في ضواحي المدينة حيث غالبا ما تكون على الأراضي الفلاحية الهامشية، أو في شكل سكنات فردية داخل المدينة من خلال بناءات فوضوية.

هذا الوضع أدى إلى نشوء العديد من التجمعات السكنية العشوائية التي أخذت في التوسع تدريجيا حتى أصبحت تشكل في كثير من الأحيان قرى وأحياء تضم مئات السكنات بأنماط عمرانية مختلفة، ولا تتوفر على أدنى الاحتياجات الضرورية من البنية الأساسية والخدمات المختلفة والمناطق المفتوحة، حيث أضحت هذه العشوائيات عائقا لمختلف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهديدا فعليا للبيئة ومستقبل التنمية في كافة مجالاتها.

تبعا للعوامل السالفة الذكر فإن مدينة الحمامات كغيرها من المدن الصغيرة الواقعة ضمن مجال نفوذ العديد من المدن الكبرى كمدينة قسنطينة، وعنابة وتبسة، ناهيك على قربها من الحدود الجزائرية التونسية، و وقوعها على المحور الرابط بين قسنطينة وتبسة، فقد عرفت انتشارا كبيرا لمناطق السكن العشوائي أدى إلى إعاقة نمو المدينة وتعطيل العديد من المشاريع العمرانية المختلفة.

غير أن المتفحص لخصائص السكن العشوائي في هذه المدينة الصغيرة يجده يتميز بخصائص تختلف عن تلك المنتشرة ضمن المناطق العشوائية للمدن الكبرى مما يجعل معالجتها وطرق التدخل قصد تسوية وضعيتها تتطلب مجهودات و أساليب خاصة تخضع لطبيعة السكان والسكن في المنطقة.

تبعا لذلك سنحاول في هذه الدراسة التطرق لواقع السكن العشوائي في مدينة الحمامات وخصائصه وكيفية انتشاره مجاليا مبرزين بذلك تأثيره في نمو وتوسع المدينة، إضافة إلى الأساليب الناجعة قصد معالجة هذه الوضعية بما يسمح بتحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة.

## 1- أسباب اختيار الموضوع:

لقد اجتمعت العديد من العوامل التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع، أهمها أن ظاهرة السكن العشوائي هي ظاهرة خطيرة، إذ ترجع خطورتها إلى عدة عوامل موضوعية تتمثل أساسا في:

- ازدياد حدة الظاهرة إذ لم يعد من الممكن التغاضي عنها أو تجاهلها
- أضحت اتجاها عاما وغالبا في كافة مدننا على اختلاف أحجامها و مواقعها.
- أصبحت البيئة العشوائية سواء العمرانية أو الاجتماعية بؤرا لانتشار العديد من الآفات الاجتماعية.
- لقد أضحت تشكل ظاهرة قيام شريحة من المجتمع بأخذ زمام المبادرة وحل مشاكلها المتعلقة بعدم توفر السكن، وذلك خارج إطار القانون وبإمكانيات مادية شخصية.
- أهمية دراسة هذه الظاهرة وتحليلها ومحاولة احتوائها ومعالجتها، من شأنه أن يخفف من أزمة السكن التي استفحلت ببلادنا.

ومن الدوافع الشخصية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، هو انتشار ظاهرة السكن العشوائي بحدة ببلدية الحمامات، بحيث أن العديد من السكان الذين نحتك بهم يوميا يقطن العديد منهم ضمن سكنات عشوائية خصوصا الصلبة منها همهم الوحيد تسوية وضعيتهم حتى يتسنى لهم العيش الكريم.

كما أن النمو الحضري للمدن الصغرى جعلها تستهلك مجالها وتتوسع نحو الأطراف، لتجد مثل هذه الأحياء العشوائية كحاجز أمام تمددها، مما منع وعطل العديد من المشاريع التنموية والتجهيزات ذات البعد الاجتماعي

والاقتصادي. هذه العوامل تضاف بطبيعة الحال، إلى كون السكن العشوائي، شكل ولا يزال يشكل في الجزائر وغيرها من الدول العربية، أحد أكثر الحلول التي يلجأ إليها السكان لتلبية احتياجاتهم من السكن، إذ لم تعد تقتصر على فئة معينة من المجتمع، بل أضحت ظاهرة عامة مست حتى الميسورين والأثرياء، داخل المدن وخارجها، بل تعدى ذلك إلى سكان الريف، حيث أصبحت الظاهرة منتشرة، خصوصا مع مشاريع السكن الريفي المتجمع.

هذه العوامل و غيرها دفعتنا لتسليط الضوء على هذه الظاهرة، والاهتمام بدراستها و الغوص في خباياها من خلال دراسة ميدانية، محاولين بذلك فهم واقع هذه الأحياء العشوائية وخصائصها بالمدن الصغرى.

كما أن اهتمام الدولة بمعالجة مثل هذه الظاهرة، من خلال صدور قانون تسوية البنايات ومطابقتها رقم 15/08، ومحاولة تفعيله في أرض الميدان لكن دون نتائج ملموسة تذكر، جعلنا نطرح التساؤل حول مدى فاعلية مثل هذه القوانين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، نحاول فهم الأسباب التي جعلت من تأثير هذا القانون محدودا، إذ لم يجد صدى و تفاعلا من طرف السكان المعنيين بتسوية بناياتهم، مما جعل الدولة تمدد في كل مرة في آجال تطبيقه.

## 2- إشكالية البحث:

بعد استعراض أسباب اختيارنا لدراسة موضوع السكن العشوائي في مدينة الحمامات، وبغية تحقيق هذه الأهداف نجد من الضروري طرح العديد من الأسئلة المهمة التي تساعدنا في هذا البحث، والتي على ضوئها يمكننا تحقيق الهدف المبتغى من وراء هذا البحث، وعليه يمكن طرح الأسئلة التالية:

1- ما هي أنماط الأحياء العشوائية المنتشرة بمدينة الحمامات؟

2- ما هي العوامل التي ساهمت في نشأة وتشكيل هذه الأنماط من الأحياء العشوائية في المدينة؟

3- ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي تتميز بها الأحياء العشوائية في المدينة؟

4- هل لهذه الخصائص تأثير في أسلوب معالجة هذه الظاهرة بالمدينة؟

## 3- فرضيات الدراسة:

فرضيات الدراسة هي تصور لإجابات أسئلة البحث التي تم وضعها إنها إذن عبارة عن حلول مؤقتة أو تفسيرات نضعها لكي تساعدنا في حل المشكلة، من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الأسئلة المطروحة ضمن إشكالية البحث، يمكننا وضع الفرضية التالية:

**" تتميز مناطق السكن العشوائي بالمدن الصغرى بخصائص اجتماعية واقتصادية وعمرانية لها تأثير كبير في عرقلة النمو الحضري للمدينة مما يجعل من أسلوب معالجة هذه الظاهرة متميزا هو الآخر"**. بمعنى أنه توجد علاقة تأثير ما بين خصائص السكن والسكان بالأحياء العشوائية ونمط التدخل بغية معالجة هذه الظاهرة.

**4- أدوات التحقق من صحة الفرضية:**

تقسم أدوات البحث العلمي الخاصة بالتحقق من صحة الفرضيات إلى ثلاث أدوات رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

**1- الاستبانة (الاستبيان) :**

يعتبر الاستبيان أداة ملائمة للحصول على معلومات و بيانات و حقائق مرتبطة بواقع معين. ويقدم الاستبيان على شكل عدد من الأسئلة المغلقة، أو المفتوحة يتطلب الإجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الدراسة، ويعتبر الاستبيان من أدوات البحث العلمي الرئيسية والتي تساهم في التحقق من صحة فرضيات الدراسة. عند إعدادنا للاستبيان أخذنا بعين الاعتبار عدة نقاط أهمها:

- تحديد هدف الإستبيان في ضوء أهداف الدراسة.

- أن تكون استمارة الإستبيان مختصرة ومجدولة بشكل مبسط لسهولة تعبئتها من قبل السكان. مع التركيز على عدم توجيه أي أسئلة تطلب تفكيرًا عميقًا أو تحتاج إلى وقت وجهد من المفحوص أثناء الكتابة.

- حصر المعلومات التي لم نستطع الحصول عليها من خلال الجهات الرسمية في نموذج الاستبيان، وعدم إقحام أي أسئلة تتوفر إجاباتها لدى الباحث من خلال المراجع أو الدراسات السابقة ضمن استمارة الإستبيان.

- مساعدة جميع المفحوصين على تعبئة الاستبيان من خلال الاتصال المباشر مع السكان أنفسهم، وتفريغ الإجابة على نموذج الإستبيان والاكتفاء بقراءة السؤال دون التأثير عليهم في الإجابة. و يقتصر ذلك على الأفراد الذين لا يجيدون القراءة باللغة العربية أو لا يجيدون تعبئة الإستبيان بطريقة صحيحة، وتساعدنا هذه الطريقة في ترشيد استمارات الإستبيان وعدم استبعاد أي استمارة نتيجة نقص معلومة أو خطأ في البيان، هذا ما جعل نسبة الاسترجاع مرتفعة.

- التأكد من التسلسل المنطقي لكل سؤال في الإستبيان وحذف الأسئلة غير المهمة بالرجوع إلى الأستاذ المشرف على البحث.

- طريقة توزيع الإستبيان : تم استخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة وهي التي يتم اختيارها بحيث يكون لكل فرد من مجتمع الدراسة فرص متكافئة في الاختيار، أي أنه ليس هناك أي تحيز ينتج من الاختيار .

**2- المقابلة الميدانية:**

تعتبر المقابلة استبيانا شفويا، والفرق الأساسي بين الاستبيان والمقابلة يتمثل في أن المفحوص هو الذي يكتب الإجابة على أسئلة الإستبيان، بينما يكتب الباحث بنفسه إجابات المفحوص في المقابلة. والمقابلة أداة هامة للحصول على المعلومات من مصادرها البشرية مباشرة، كما أنها تعطي الباحث مدلولات قد تفوق تلك التي يحصل عليها من خلال الإستبيان ذلك لأن المقابلة تمكن الباحث من دراسة وفهم التعبيرات النفسية للمفحوص والإطلاع على مدى انفعاله وتأثره بالمعلومات التي يقدمها. ويجب أن تكون الأسئلة الموجهة في المقابلة مفتوحة وليست مغلقة مثل الإستبيان مع الاعتماد على مناقشة المفحوص بالاستناد على مجموعة أفكار مكتوبة وليست أسئلة مصاغة مسبقًا. ويتطلب الإعداد للمقابلة تحديد أهداف المقابلة نوع المعلومات المطلوب الحصول عليها وتحديد الأفراد أو الجماعات التي سوف يتم مقابلتهم قبل التنفيذ الفعلي للمقابلة. وتتخذ المقابلة أشكالا متعددة، فقد تكون فردية يقابل فيها الباحث مفحوصًا واحدًا، وقد تكون جماعية يقابل فيها عدد من الأشخاص، وقد تكون عفوية أي لم يتم الإعداد المسبق لها.

في هذا البحث تم استخدام شكلين من المقابلة الميدانية وهما:

**- زيارة المؤسسات الحكومية** :ويطلق على هذا النوع من المقابلات بالمقابلة المسحية وسميت بذلك لأن الهدف من إجراءها الحصول على معلومات وبيانات وأراء لبعض المختصين. شملت هذه الزيارات عدد من المؤسسات والإدارات الحكومية مثل فرع مديرية التعمير والبناء بالبلدية، وكذلك مسؤولي مختلف المصالح التقنية بالبلدية. والهدف الرئيسي من تلك الزيارات هي الحصول على معلومات وخرائط عن منطقة الدراسة، خصوصا المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) وكذلك الحصول على معلومات حول مجتمع الدراسة بالأحياء العشوائية.

**- مقابلة السكان:** وشملت زيارة بعض السكان في منازلهم وتم فيها مراعاة عدم طرح أمور وقضايا متوفرة سلفًا كمعلومات خام أو كدراسات سابقة، باستثناء الأمور التي نحتاج إلى التحقق منها بشكل تفصيلي كالمعلومات الاجتماعية والاقتصادية. والجدير بالذكر أن الكثير من هذه المقابلات جاءت بوساطة من بعض الأصدقاء والمعارف بالبلدية، ومنها ما جاء بشكل عفوي وتلقائي من خلال إصرار بعض السكان على عرض مشكلتهم المتعلقة بالسكن العشوائي. وقد تم الإستفادة من المعلومات المقدمة من السكان ولاسيما المعلومات الخاصة بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية، مع التحقق من المعلومات العمرانية عن طريق المسوحات الميدانية.

**3- الملاحظة :**

تعتبر الملاحظة وسيلة هامة من وسائل تجميع البيانات، ذلك لأنها تعطي وصف شامل عن الواقع الحالي، و يمكن تسهيل عملية الملاحظة من خلال الوسائل الحديثة كالتصوير الميداني، بالإضافة إلى استخدام الوسائل السمعية أو البصرية الأخرى إن لزم الأمر، بالإضافة إلى استخدام وسيلة التسجيل الفورية لما يتم ملاحظته، وقد تم الإستفادة من أداة الملاحظة إلى جانب المقابلات الميدانية كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات إضافية قد لا تتوفر من خلال إعداد استمارة الاستبيان العادية والتي غالبًا ما تكون إجاباتها محددة بحيث يسهل تحويلها إلى معلومات رقمية.

**5- الدراسات السابقة حول الموضوع:**

من خلال بحثنا في الموضوع وتتبع وتفحص مختلف الدراسات والكتابات حول هذه الظاهرة، وجدنا أن أغلب الدراسات المنجزة تطرقت للموضوع من جانب واحد، يتعلق بمدى انتشارها في المدن الكبرى فقط، من خلال دراسات وصفية تحليلية لعينات من أحياء عشوائية، ركزت في غالبيتها على الجانب الاجتماعي.

تبعا لذلك يمكن أن نورد أهم الدراسات التي تطرقت لظاهرة السكن العشوائي في منطقة الدراسة، والتي يمكن أن نوجزها في ما يلي:

1- مذكرة ماجستير للطالب: مشنان فوزي تحت عنوان "**البناء الفوضوي ومشكلة التنمية العمرانية**" دراسة ميدانية لمدينة باتنة، سنة 2008 بجامعة منتوري بقسنطينة، قسم علوم الاجتماع والديموغرافيا. قام الباحث بدراسة حي أولاد بشينة الفوضوي، حيث خلص الباحث إلى أن سبب هذه الظاهرة راجع أساسا إلى الهجرة الريفية نحو المدينة، حيث تم إنشاء سكنات فردية ذات أنماط عمرانية مختلفة غالبيتها من النوع الصلب الذي بالإمكان تسويته. يتميز سكانه بخصائص اجتماعية أساساها العائلة الممتدة، وضيق المساكن و ارتفاع معدل احتلال المسكن، تدني المستوى التعليمي. يعاني الحي من انعدام المرافق الأساسية حيث يطمح سكانه إلى تهيئته من طرف السلطات المحلية.

2- دراسة تتمثل في رسالة ماجستير للطالب: بن عطية محمد تحت عنوان "**البحث عن أسس اختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائي بمدينة المسيلة**"، من معهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة سنة 2009م. حيث خلص الباحث إلى أن المدينة تعاني من انتشار البنايات العشوائية، التي يعود انتشارها إلى أسباب متعددة أهمها الهجرة الريفية خاصة في العشرية السوداء، ومحدودية المراقبة من قبل المصالح المعنية بالتعمير وكذا النقص في السكن، وتظهر هذه الظاهرة عل شكل نوعين من السكن: السكن العشوائي القصديري والسكن العشوائي الصلب.

3- مذكرة ماجستير في الجغرافيا للطالبة: إيمان جابر رباح المصري، من محافظة غزة بفلسطين الحبيبة، والموسومة بعنوان: "**السكن العشوائي بمحافظات غزة**"، سنة 2012م، حيث كانت أهم النتائج المتوصل إليها أن هناك تماثل ما بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ما بين المناطق العشوائية، مع ارتفاع نسبة البطالة والأمية. كما لوحظ وجود تداخل في استعمالات الأراضي بهذه المناطق العشوائية، مع وجود نقص حاد في المرافق الضرورية.

4- دراسة تتمثل في أطروحة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية للباحثة: نعيمة حمود حرم بومعوش، والموسومة بعنوان: "**ظاهرة البناء الفوضوي بالمدن الكبرى الجزائرية: الواقع و رهانات التسوية في إطار الحوكمة الحضرية – حالة مدينة قسنطينة–**"، من جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة، سنة 2016م. خلصت الباحثة إلى أن هذا النوع من البناء أثر سلبا على المورفولوجية العامة للمدينة، وشوه المنظر الجمالي الذي كانت تتمتع به منذ عقود، كما أدى إلى تدهور الإطار المعيشي للسكان مع تفاقم الأوضاع في ميدان التجهيزات القاعدية داخل الأحياء الفوضوية بالإضافة إلى استفحال الآفات الاجتماعية. كل هذا جعل من إشكالية السكن الفوضوي رهاناً رئيسيا للحكومة الجزائرية التي سارعت إلى وضع مجموعة من القوانين التي من شأنها التكفل بالمشكل، ومنها 1قانون 15/08 المؤرخ في 20 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام انجازها الذي يقوم على أسلوب التسوية الشاملة التي تشمل كل من الوعاء العقاري لأرضية البناء والوضعية العمرانية له. لكن الواقع أظهر تماطل السلطات المحلية في تطبيق هذا القانون خاصة فيما يتعلق بالبناء الفوضوي. كما خلصت الباحثة إلى أن العقار أو الملكية العقارية هي الإشكال الحقيقي أو العقبة الحقيقية الواقفة في وجه تسوية البنايات الفوضوية لأن مضمون التسوية الشاملة هو تسوية الوضعيتين العمرانية والعقارية. إذن ومن أجل التكفل الجيد بمشكل البناء الفوضوي، فانه لزاما على الدولة أن تسارع إلى حل مشكل العقار وتصفيته من خلال تحديد الملكيات بمختلف الوسائل المادية والتشريعية الموجودة والعمل على تحقيق التسوية الشاملة المرهونة بالتسوية العقارية.

5- دراسة للأستاذ "حسين بولمعيز" وهي مقالة منشورة في جريدة التواصل بجامعة عنابة سنة 2018 بعنوان "**السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري بالمدن الصغرى: مدينة الحروش نموذجا**"، حيث تطرق فيها الباحث بالدراسة والتحليل لواقع السكن العشوائي بالمدينة، مع الإشارة إلى مختلف خصائصه الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، ومدى تأثيرها في النمو الحضري للمدينة. حيث خلص الباحث إلى أن نمط السكنات العشوائية الصلبة هي الأكثر انتشارا في مدينة الحروش بولاية سكيكدة، كما أن شكل انتشارها المكاني عائقا أمام

مختلف المشاريع التنموية بالمدينة مما دفع بالسلطات المحلية للتوسع بالمدينة على حساب الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية وحتى الواقعة منها ضمن محيط السقي لحوض وادي الصفصاف.

**6- منهجية البحث:**

يقصد بالمنهج البحثي" الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[1]. وفي هذا البحث تم اعتماد ثلاث منهجيات رئيسية وفق تسلسل منطقي يبدأ بالمنهج التاريخي والذي يركز على مراجعة المصادر التاريخية، فالمنهج التحليلي النظري والذي يركز على المصادر النظرية، ثم المنهج التحليلي الميداني والذي يركز على العمل الميداني. ويمكن توضيح هذه المنهجيات على النحو التالي:

**1- المنهج التاريخي:**

يهتم المنهج التاريخي بجمع الحقائق المعلومات من خلال دراسة الوثائق عبر التاريخ. ويستخدم هذا الأسلوب في دراسة الظواهر والأحداث والمواقف التي مضى عليها زمن معين. فهو مرتبط بدراسة الماضي وظواهر الحاضر من خلال الرجوع إلى نشأة هذه الظواهر والتطورات التي مرت عليها والعوامل التي أدت إلى تكوينها بالشكل الحالي. وعلى هذا الأساس نستفيد من الدراسات التاريخية في تحديد العلاقة ما بين المشكلة المدروسة، والبيئة الاجتماعية أو الاقتصادية التي أدت إلى نشوئها. وقد تم الإستفادة من هذا المنهج من خلال دراسة التطور العمراني والنمو السكاني عبر المراحل التاريخية المختلفة (مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي، مرحلة الاستعمار وأخيرا مرحلة ما بعد الاستقلال)، و استنتاج كيفية نشأة ظاهرة السكن العشوائي وتطورها.

**2- المنهج التحليلي النظري:**

يقصد بهذا المنهج" الكشف عن القوانين أو النظريات والوصول إلى الحقائق النظرية المجردة"[2]. وهو الجانب العلمي الذي يغطي أبعاد الدراسة، من خلال الرجوع إلى مختلف المصادر وهي المعلومات التي تتوفر على شكل موضوعات منشورة أو غير منشورة مثل المراجع العلمية سواء كانت كتب أو دوريات وأبحاث محكمة أو الخرائط والصور. وقد تم الرجوع في هذا البحث إلى عدد من الدراسات والأبحاث السابقة والتي تطرقت إلى مفهوم أنماط الأحياء العشوائية، بهدف تحليل تلك النماذج ونقدها،كما تم الإستفادة من هذا المنهج في مرحلة مراجعة أدبيات الدراسة وتحديد وتعريف مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمشكلة موضوع الدراسة.

---

[1]: عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1963 م، ص5.

[2]: عبيدات ذوقان، عدس عبد الرحمن، عبد الحق كايد، البحث العلمي، 2000م، ط 3، الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع، ص 355.

**3- المنهج التحليلي الميداني:**

يطلق على الأسلوب أكثر من تسمية مثل التحليل الاستكشافي، ويقصد بالمنهج التحليلي أو منهج التحليل التجريبي الميداني" الأسلوب الذي يتم من خلاله جمع معلومات عن ظاهرة ما أو حادث ما أو واقع معين بقصد التعرف على الوضع الراهن، وجوانب القوة والضعف فيه من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى الحاجة لإحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه، وهو نوع من البحوث والدراسات التي تحددها ظروف معينة تتعلق بطبيعة الظاهرة وإمكانية دراستها، والبيانات النظرية المتاحة عنها(مدى توفر المعلومة)"[1]. وعلى هذا الأساس يفيدنا المنهج التحليلي الميداني بإضافة معلومات ذات بعد مختلف عن المنهجين السابقين، حيث يختلف هذا المنهج عن التاريخي لأنه يتعلق بالوضع الراهن وليس الماضي.كما يختلف المنهج التحليلي الميداني عن المنهج التحليلي النظري لأنه يدرس الواقع كما هو وبالتالي يختبر مدى تطابق تلك القوانين والنظريات مع الواقع الموجود في مجتمع ما، لاسيما وأن كثير من النظريات مستمدة من المجتمعات الغربية، ولا تأخذ في اعتبارها الظروف المختلفة للمجتمعات النامية، الأمر الذي يعد سببا رئيسيًا في إجراء دراسات كشفية استطلاعية فيما يتعلق بهذه النظريات وما تحكمه من ظواهر.

تم استخدام المنهج التحليلي الميداني عند دراسة الخصائص الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية للسكان والسكن بالأحياء العشوائية لمدينة تبسة، وذلك من خلال إعداد وتوزيع استمارة الإستبيان على السكان، وعمل المقابلات الميدانية مع سكان تلك الأحياء العشوائية. ويعتبر هذا الأسلوب من المراحل الصعبة التي مر بها البحث، وذلك نظرًا لصعوبة إجراء المسوحات والدراسات الميدانية خصوصا لدى سكان مدينةالحمامات.

**7- مراحل البحث:**

لقد مرت الدراسة بعدة مراحل أساسية يمكن توضيحها كما يلي:

**1- مرحلة البحث النظري:**

تم خلال هذه المرحلة الاطلاع على معظم الوثائق والمعطيات المتعلقة سواء بموضوع البحث أو بمجال الدراسة حيث قمنا بجمع أهمها والتي لها علاقة بالبحث بشكل مباشر أو غير مباشر والمتمثلة في أطروحات دكتوراه، رسائل الماجستير، مذكرات التخرج لمختلف المستويات، مختلف الأبحاث والتقارير الحكومية حول السكن والسكان، المقالات العلمية المنشورة عبر وسائل الاتصال والتواصل المختلفة خصوصا الإنترنيت، الكتب العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة،... الخ. كما قمنا بالولوج عبر الإنترنيت إلى مواقع العديد من الهيئات الرسمية للدولة بغية الحصول

[1]: أحمد الصباب، أساليب ومناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، جدة، السعودية، دار البلاد، 1998 م، ص 122.

على المعطيات الإحصائية المنشورة بصفة رسمية ودورية، كموقع الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي (CNES)، الغرفة الوطنية للتجارة (CNC)، وغيرها.

إلى جانب الإحصائيات وبعض المخططات التي تحصلنا عليها بالاتصال المباشر مع الهيئات المعنية والمكاتب التقنية على مستوى كل من:

- بلدية الحمامات من خلال المصالح التقنية.
- مديرية التعمير و البناء لولاية تبسة (DUC).
- مديرية الميزانية و البرمجة لولاية تبسة (ex DPAT).
- مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة (DSA).
- – مديرية الأرشيف لولاية تبسة.
- المكتبة المركزية بجامعة العربي التبسي.
- مكتبة كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة بجامعة العربي التبسي.
- مختلف المصالح التقنية لبلدية الحمامات ولدائرة تبسة.

**2- مرحلة البحث الميداني وجمع المعلومات:**

قمنا في مرحلة أولية بزيارة لمختلف الأحياء العشوائية بمدينة الحمامات، للوقوف على واقع الحياة الاجتماعية بهذه الأحياء، وكذلك بغية اتخاذ القرار بخصوص اختيار الحي المناسب بغية إجراء الاستبيان الميداني فيه. حيث قمنا مبدئيا بمقابلة بعض المسؤولين المحليين وبعض الإطارات من البلدية مع استشارتهم حول موضوع الدراسة والمجال المناسب (اختيار الحي) لإجراء الدراسة الميدانية. كما تم الاتصال بأعضاء بعض لجان الأحياء بالبلدية حيث وعدنا العديد منهم بالمساعدة الميدانية في إجراء الاستبيان.

خلال مرحلة لاحقة وبعد تحديد مناطق انتشار السكن العشوائي واختيارها كمجال للدراسة، قمنا بإعداد وبلورة الاستبيان النهائي المزمع نشره، وبعد إشعار مصالح الدرك الوطني بالمدينة ومنحهم نسخة طبق الأصل من الاستبيان المزمع إجراؤه، مع إبلاغهم بتاريخ إجراء الاستبيان، حيث نزلنا للميدان أواخر شهر فيفري 2020م، يكن اختيارنا لهذا التاريخ عفويا بل لتزامنه وتواجد تلاميذ بمدارسهم مما سهل علينا التواصل مع الأولياء، ويساعد كذلك الأولياء في ملئ استمارات الاستبيان بكل مصداقية وأمانة. كما أن هذه المرحلة من السنة، غالبا ما يكون السكان فيه يتمتعون بنوع من الاستقرار بمجالهم السكني طيلة النهار، على عكس موسم الصيف أو الخريف. قمنا بالاتصال المباشر بالسكان، من خلال الاستجواب الشفوي (المقابلة) والكتابي عن طريق الاستمارات

الاستبيانية التي تم ملؤها من طرف السكان، بعد توزيعها عليهم بمساعدة أعضاء لجان الأحياء وبعض الشباب المثقف من سكان الحي.

خلال هذه المرحلة الحساسة، تعرضنا للعديد من الصعوبات والعراقيل خصوصا عند ولوجنا لبعض الأحياء الفوضوية بالمدينة، حيث تزامن ذلك وموجة من الاحتجاجات الشعبية ضد أوضاعهم المعيشية الصعبة، مما جعلنا موضع ريبة واتهام، لولا الإجراءات والاحترازات التي قمنا بتدبيرها مسبقا، من خلال التنسيق مع المصالح الأمنية والإدارية المختصة.

كما لا يفوتنا التنويه إلى أننا حاولنا إجراء مقابلة ثانية مع سكان الأحياء العشوائية لاستكمال بعض المعطيات المهمة والناقصة في الاستبيان وذلك أواخر شهر مارس، غير أن إجراءات الحجر الصحي التي صاحبت ظهور وباء كورونا (كوفيد 19) حالت دون تمكننا من ذلك، ناهيك على رفض العديد من الإدارات استقبالنا لنفس السبب و هو الإجراءات الاحترازية المصاحبة لوباء كورونا والحجر الصحي.

**3- مرحلة البحث والتحليل:**

في هذه المرحلة تم جمع مختلف المعطيات والمعلومات المنبثقة من نتائج البحث الميداني، حيث قمنا بفرز جميع الاستمارات الاستبيانية المسترجعة، وتسجيل وتبويب المعلومات داخل الجداول، ليتم معالجتها بطرق علمية تتماشى والأهداف المسطرة سلفا لهذه الدراسة، من خلال استعمال نظام المعلومات الجغرافية (SIG)، ومعالجة المعطيات ببرنامج "السفانكس" (SPHINX)، ليتم في الأخير تحليل النتائج وتمثيلها في أشكال بيانية وخرائط ومخططات لتسهيل قراءتها بشكل صحيح وجيد، مع تفسيرها وتحليلها بشكل منطقي وسليم حتى يتسنى لنا الوصول إلى أهداف البحث وفق خطة العمل الموضوعة.

**8- خطة البحث (مخطط العمل):**

بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة من وراء إجراء هذا البحث، تضمنت الدراسة **3** فصول رئيسية، حيث قسم كل فصل إلى عدة مباحث فرعية، تبعا لما يحتويه من جداول، رسوم بيانية، خرائط وأشكال وصور، وعليه فقد قسم مخطط العمل إلى الفصول التالية:

- **المقدمة العامة:** تمت الإشارة فيها إلى أهمية الموضوع وأسباب اختياره مع طرح الإشكالية البحثية والفرضية، بالإضافة إلى منهجية البحث المتبعة.

- **الفصل الأول: "الإطار النظري للدراسة"** حيث تم التطرق فيه لمختلف المفاهيم النظرية وتعريف مختلف المصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة مثل مفهوم المدينة والسكن العشوائي.

– **الفصل الثاني: "مدينة الحمامات: دراسة جغرافية عامة"** حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مباحث، تناولنا فيها الدراسة الطبيعية لمدينة الحمامات، وتطرقنا لدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان بمدينة تبسة أو ما يصطلح عليه بالدراسة البشرية، بينما تطرقنا في المبحث الثالث إلى الخصائص العمرانية للمدينة.

– **الفصل الثالث: "السكن العشوائي بمدينة الحمامات: الخصائص وأساليب المعالجة"**

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في الأول إلى دراسة واقع السكن العشوائي بمدينة الحمامات، وفي المبحث الثاني تم التطرق لمختلف خصائص السكن العشوائي من خلال الدراسة الميدانية التحليلية، وفي المبحث الثالث تناولنا بالدراسة مختلف الاقتراحات الممكنة لمعالجة هذه الظاهرة بما يتناسب والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للسكن والسكان.

# الفصل الأول

# الإطار النظري للدراسة

**مقدمة الفصل:**

إن الهدف المنشود من هذا الفصل هو التطرق لمختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بموضوع الدراسة، ذلك أن ظاهرة السكن العشوائي لها عدة صور، تختلف باختلاف المناطق والأقاليم، وتخضع للعديد من العوامل والظروف، التي لامحالة لها تأثير مباشر وغير مباشر في تشكيل أنماط مختلفة لكيفية توضع وانتشار السكنات العشوائية عبر الزمان والمكان.

كل ذلك يدفع إلى تشكيل بيئة عمرانية لها خصائصها الاجتماعية والاقتصادية، والتي بدورها تفرض على المجتمع التعامل معها وفق منظور معين، يتماشى وخصوصيات هذه البيئة. كما يحتم ذلك على السلطات الحكومية التعاطي مع الوضع القائم بما يتماشى والمصلحة العامة، من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بحل المشكلة، وفق نظرة شاملة ومقاربة تأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

تبعا لذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى عدة مباحث، نتطرق في المبحث الأول إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالسكن العشوائي، تعاريفه، أسباب نشأته، أصنافه وأشكال انتشاره، ومختلف خصائصه.

على أن يتم التطرق في المبحث الثاني إلى انتشار السكن العشوائي في مختلف الدول خاصة العربية منها ومختلف التجارب والأساليب المتبعة في معالجة ظاهرة السكن العشوائي، كالارتقاء والتحسين الحضري، التجديد الحضري والتأهيل وغيرها من الأساليب.

أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه للسكن العشوائي وعوامل انتشاره في الجزائر وخصائصه المختلفة. ليتم التعريج في المبحث الرابع على بعض المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالمدن الصغيرة وأسس تصنيفها.

# المبحث الأول

# مفاهيم حول السكن العشوائي

**تمهيد:**

نتج عن النمو الحضري الكبير الذي شهدته معظم الدول النامية العديد من المشاكل على جميع الأصعدة، سواء الاقتصادية،الاجتماعية، الديمغرافية وحتى الأمنية وغيرها، ومن إفرازات ذلك النمو الحضري المتسارع ظهور العشوائيات داخل المدن وحول أطرافها، وإن اختلفت هذه الأخيرة في مواقعها وأحجامها ووظائفها. وقد بدأت ظاهرة السكن العشوائي كرد فعل لعوامل متعددة، منها الاقتصادية والسياسية والديمغرافية والظروف الطبيعية، ما دفع بالعديد من سكان المناطق الريفية وغيرها للنزوح نحو المدن والعواصم للإقامة خصوصا على أطرافها ضمن تجمعات شكلت أحزمة، وذلك دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي، ودون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني.

وعادة ماتشيد المساكن العشوائية من الصفيح أو الزنك أو الخشب أو الكرتون في شكل أكواخ متفرقة، وذات أزقة ضيقة يصعب تحرك المركبات داخلها، وغالبا ما تفتقر مناطق السكن العشوائي للخدمات الضرورية كالصحة والصرف الصحي وإصحاح البيئة والخدمات الأمنية وغيرها من الخدمات الأساسية.

## 1- مفهوم السكن العشوائي:

إن مفهوم المناطق العشوائية وتعريفها يختلف من مكان لآخر، وذلك حسب ظروف كل مجتمع ومستويات المعيشة والقيم والنظم الاجتماعية السائدة به. إذ" تعرف هذه المناطق في اللغة الانجليزية بمصطلح "Slum" أو "Squatters"، وفي اللغة الفرنسية غالبا ما تسمى "Bidonville" بمعنى مدينة القصدير، أو " Habitat illicite" بمعنى السكن اللاشرعي أو اللارسمي، في الدول الناطقة بالاسبانية يعرف بـ "Barraca" أو "Miseria"، أما في البرازيل والبرتغال فيطلق عليه مصطلح "Fevela" أو "Moro"، "Comunidate"، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيسمى "Hood, Ghettos"، أما في الدول العربية فيسمى في المغرب الأقصى بالزريبة، وفي تونس "Gourbi ville" بمعنى الأكواخ، وفي مصر والعديد من الدول العربية يعرف بالعشوائيات أو السكن العفوي، أما في الجزائر فغالبا ما يطلق عليه مصطلح السكن الفوضوي"[1].

[1]: Bachir Mohamed Tidjani , 2005, La problématique de l'habitat illicite : spontané, précaire ou insalubre ? Géographie et Aménagement, Fascicule n11, p 10, bulletin de l'Association de Géographie et de l'Aménagement du territoire, Université d'Oran, Algérie.

ويقصد بالإسكان العشوائي، ظاهرة نمو الإسكان الشعبي الحر (بناء ذاتي) وذلك من منطلق محايد، نشأ بإرادة كاملة للشعب وتنمو طبقا لأنماط محددة ومتكررة ولا تتغير تقريبا، سواء بالنسبة لتخطيطها الخطي أو عرض شوارعها أو أبعاد قطع الأراضي بها، وقد استعمل التعبير غير الرسمي لكونه بدون ترخيص ويمكن تعريف الإسكان العشوائي على أنه "نمو مجتمعات و إنشاء مباني ومناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات التي تنمو بداخلها أو حولها ومتعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد وهي مخالفة للقوانين المنظمة للعمران"[1].

من خلال العرض السابق نجد أن الإسكان العشوائي يقوم بتخطيطه وتشييده السكان بأنفسهم على أراضي هامشية (قد تكون زراعية)، أو أراضي ملك الدولة، وغالباً ما تكون هذه الأراضي على أطراف المدينة، وهي غير مخططة وغير خاضعة للتنظيم، كما قد تكون غير صالحة للبناء، كونها تشكل عائقا للتعمير كتميزها بوجود انحدارات شديدة، أو تربة غير مناسبة للبناء كالتربة الصخرية والرملية أو وجود ردوم حديثة النشأة، كما قد تكون هذه الأراضي معرضة لخطر الانزلاقات الأرضية والانهيارات الصخرية، أو خطر الغمر بالمياه (الفيضانات) كتواجدها مثلا على ضفاف الأودية و المناطق المنخفضة. وللإحاطة أكثر بمفهوم وتعريف السكن والإسكان العشوائي، وتحليل خصائصه المختلفة، ارتأينا تقديم التعريفات التالية والتي من شأنها أن ترفع اللبس عن هذه الظاهرة وتزيدنا فهما وغوصا في ماهيتها وكنهها.

– **التعريف الأول:** المساكن العشوائية هي مجموعة من المباني التي توفر السكن للعديد من الناس الفقراء حول العالم، وتقدم المأوى الأساسي لهم. وغالباً ما تكون مشيدة بمواد رديئة في البداية، بما في ذلك الأغطية البلاستيكية والحديد المموج والخشب والورق المقوى، هذه هي جميع المواد التي تتوفر إما بحرية كنفايات أو بثمن بخس. والمساكن العشوائية غالبا ما تفتقر أيضا للصرف الصحي السليم، وإمدادات المياه والكهرباء أو الخدمات الهاتفية. والناس يعيشون هناك بشكل غير قانوني ولا يملكون الحق في البناء على تلك الأراضي.

– **التعريف الثاني:** " تعرف مناطق السكن العشوائي وفقاً للأمم المتحدة بأنها مناطق مدنية شديدة الازدحام بمعايير سكن ومعيشة أدنى من سواها، وتتراوح هذه المناطق من أبنية طابقية في بعض الأماكن وصولاً لمساكن مصنوعة من الصفيح. وبالكاد تحجب الشمس والأمطار في أماكن أخرى، لكن الشيء الأساسي فيها هو الكثافة

[1]:www.ar.wikipedia.org.

السكانية المرتفعة جداً وغياب الخدمات الأساسية والتخطيط المناسب فيها مع انتشار الفقر وفي بعض الأحيان سوء التغذية حتى"[1].

**– التعريف الثالث:** "يقصد بالمناطق العشوائية المناطق الواقعة ضمن الحدود الإدارية للمحافظة والتي نشأت بدون مخططات تقسيم أراضي سابقة معتمدة على أملاك عامة أو أملاك خاصة أدت إلى توسع عمراني عشوائي غير مخطط ولا يشترط أن يكون للمنطقة مساحة معينة حيث تتراوح مساحتهم ما بين مجموعة مساكن صغيرة إلى مجموعة أحياء كاملة، وتتباين حجما ومساحة بصورة عفوية ولا تخضع لقواعد التخطيط"[2].

**– التعريف الرابع:** "الإسكان العشوائي هو الذي يتم دون ترخيص ويبنى بمواد غير ثابتة لم يراع فيها بطبيعة الحال شروط الصحة العامة كمياه الشرب والصرف الصحي فعادة ما تكون البنية الأساسية والمرافق والخدمات في المناطق العشوائية غير سوية لحياة كريمة بالإضافة إلى تحولها إلي مأوى رئيسي للأعمال غير المشروعة مثل تجارة المخدرات ومشتل جيد للإجرام .

كما يمكن تعريفه على أنه " نمو مجتمعات وإنشاء مباني ومناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات التي تنمو بداخلها أو حولها ومتعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد وهى مخالفة للقوانين المنظمة للعمران "[3].

## 2– تاريخ ظهور السكن العشوائي:

يعتقد أن ظاهرة السكن العشوائي بدأت بالظهور كمشكلة حقيقية في القرن الثامن عشر، حيث يعتقد أن منطقة "النقاط الخمسة" التي تأسست في مدينة نيويورك الأمريكية عام 1825 هي أولى تجمعات السكن العشوائي الكبيرة، وبعدها بدأت الظاهرة بالانتشار حول العالم لتشكل مشكلة كبيرة اليوم في الدول النامية ودول العالم الثالث مع استمرارها وإن بشكل أقل في الدول الكبرى.

واحدة من أولى الإشارات المباشرة للمشكلة كانت من الكاردينال وايزمان الذي قال واصفا إحدى تجمعات السكن العشوائي في لندن عام 1850: "قريبا تحت جادة وستمن ستر، ترقد متاهات مغطاة من الأزقة والطرقات

---

[1]: عبد المحسن برادة، "الجوانب الايجابية في عمليات النمو العشوائي"، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي، الملامح العريضة للمدن المصرية عام 2000م، ص.22.

[2]: مشروع لائحة تطوير المناطق العشوائية بمنطقة مكة المكرمة ، ماي 2008.

[3]: عزت مرزوق فهيم عبد الحفيظ، "أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الانحرافي": دراسة ميدانية في إحدى المناطق العشوائية بمدينة أسيوط، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الآداب – علم الاجتماع. أسيوط، مصر.

والمساكن العشوائية، مشكلة عشا للجهل والرذيلة والجريمة والأمراض"، وبعد انتشارات متعددة للأمراض مثل الكوليرا أصبحت الأحياء العشوائية مصدر قلق كبير للسياسيين الأوروبيين خصوصا في المملكة المتحدة وفرنسا.

ووصولا للقرن العشرين تخلصت البلدان من معظم مناطقهما العشوائية مستبدلين إياها بسكن حكومي مناسب بشكل أفضل، لكن ما تزال بعض حالات الأحياء العشوائية موجودة فيها وفي بعض البلدان المتقدمة فيما زاد انتشارها في أمريكا الوسطى والجنوبية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا والهند.

### 3- أسباب ظهور العشوائيات:

من خلال ما سبق ذكره، يمكن تبويب الأسباب المؤدية إلى نشوء السكن العشوائي إلى كل من:

- **أسباب ديموغرافية:** ناجمة عن الزيادة الطبيعية المطردة في عدد سكان الحضر وتمركزهم في المدن الكبرى، فضلا عن الهجرة الداخلية من الأرياف والمناطق البعيدة إلى المدن وخاصة العواصم.
- **أسباب تنظيمية:** من حيث عدم وجود استراتيجيات تنظيمية حقيقية توجه عمليات التخطيط وتنظيم عمليات التوسع الحضري، وعدم إدراك الكثير من المسؤولين وأصحاب القرار لأهمية المشاركة الجماعية لقطاعات المجتمع المختلفة في عملية صنع القرار، مع غياب الرقابة الإدارية للبلديات السلطات المحلية المكلفة بمراقبة العمران، أو عدم استطاعتها السيطرة على مناطق التجاوزات.
- **أسباب اقتصادية:** من حيث التخلف والضعف الهيكلي لنمط النمو الرأسمالي في مجتمعات العالم النامي، حيث تتركز معظم الاستثمارات بالمدن الكبرى، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجات من النزوح و الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل وظروف أفضل للعيش، فضلا عن غلاء الأراضي الحضرية وعدم توفرها في المدن وخاصة لذوي الدخل المحدود، وعدم قدرة بعض الحكومات على تحمل أعباء التجاوزات وسد النقص في الخدمات.
- **أسباب سياسية:** تتعلق بالسياسات والقوانين المسيرة لقطاع السكن بمختلف صيغه، والعقار بشكل عام. كما أن قوانين معالجة مشكلة السكن العشوائي تعتريها العديد من الثغرات كتداخل الصلاحيات بين العديد من الهيئات الرقابية المكلفة بهذا الملف. كما أن ملف السكن يشكل وبامتياز، وقودا للحملات الانتخابية بغية تعبئة الجماهير.
- **أسباب اجتماعية وفكرية:** تتعلق بمفهوم السكن لدى العديد من فئات المجتمع الحالي، مع انتشار نمط الأسرة النووية، واضمحلال الأسر الممتدة، ناهيك على تفكك الروابط الاجتماعية بين الأفراد.

### 4- أساليب معالجة السكن العشوائي:

رغم وجود المشكلة لأكثر من قرنين من الزمن، فما تزال معظم الحلول المقترحة غير كافية فعليا، حيث يعالج معظمها الأعراض لا الأسباب، وفيما يلي بعض الحلول التي تم تجريبها للتخلص من مشكلة السكن العشوائي:

**4-1- إزالة أحياء العشوائيات بشكل كامل:**

يعتمد مناصرو هذا الأسلوب على كون معظم مناطق السكن العشوائي مملوكة للحكومات أو جهات عامة أو خاصة بحيث لا يمتلك القاطنون في الكثير من الأحيان أي حق تملك لها. هذا الحل يمكن أن يعالج مشكلة السكن العشوائي بشكل سطحي بحيث أنه لا يحل الأسباب بالإضافة لتسببه نفسه بمشاكل لاحقة نظرا لفقدان الكثيرين من الفقراء أماكن معيشتهم.

(كما حدث في الجزائر العاصمة عام 2015 حيث أخلي حي من سكانه 20.000 نسمة تمهيدا لإزالته بشكل كلي).

**4-2- تطوير العشوائيات:**

يعتمد هذا الحل على إدخال الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والصرف الصحي والمواصلات إلى مناطق العشوائيات.

هذا الحل يوفر الخدمات للسكان ويحسن من طبيعة الحياة بشكل كبير إلا أنه غير فعال في الحد من الظاهرة، بل يتسبب في بعض الأحيان بزيادتها كون الوافدين الجدد إلى مناطق السكن العشوائي أصبحوا على دراية بأن هذه المناطق ستتمتع بالخدمات الأساسية.

**4-3- إعادة التوطين:**

يتضمن هذا الحل نقل السكان من المناطق العشوائية إلى مناطق شبه مدنية بسكن منخفض التكلفة. ورغم فعاليته في هذا الخصوص فالمشكلة تنبع من تجاهله لواقع أن سكان العشوائيات يعتمدون على هذه الأحياء للعمل والحياة الاجتماعية.

بالإضافة للسكن مما يخلق مشاكل جديدة في المناطق البديلة للأحياء العشوائية (كما حدث في أديس أبابا – أثيوبيا عام 2010 بعد مخاوف من خطورة هذه الأحياء خصوصا في حال حدوث زلازل).

**4-4- السكن العام:**

يتم إتباع هذه الطريقة في مناطق السكن العشوائي المبني على أراض قيمة ودون بناء طابقي، وتتمثل الطريقة بإزالة العشوائيات ومن ثم بناء أبنية حديثة متعددة الطوابق تستوعب السكان من ناحية، ومن ناحية ثانية تترك أماكن متاحة للاستثمار في المنطقة بحيث يكون المشروع مربحا سواء لسكان العشوائيات أو المستثمرين.

في النهاية... يشكل السكن العشوائي مشكلة ديموغرافية كبيرة في المنطقة العربية حاليا، ومن الضروري جدا البحث عن حلول فعالة ومحلية له لتجنب أخطاره.

## المبحث الثاني

## السكن العشوائي في الدول المختلفة

**تمهيد:**

تعاني الكثير من المدن العالمية والعربية الكبرى من ظاهرة السكن العشوائي التي تشكل خللاًفي نسيجها العمراني والحضري، وذلك بسبب النمو الطبيعي للسكان ومعدلاته العالية، وبسبب الهجرة الداخلية الوافدة من الريف، أو بسبب الهجرة الخارجية القادمة إليها، مما نجم عنه تضخم سكاني كبير واتساع في مساحة الأرض ذات البناء العشوائي حول تلك العواصم، مشكلة أحياء من السكن العشوائي أو أحياء الصفيح، أو مناطق المخالفات الجماعية السكنية. وقد نجم عن ذلك العديد من المشكلات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، والبنية التحتية، مما زاد من خطورة المشكلة في المدن العواصم.

### 1- واقع السكن العشوائي في المدن العربية:

معظم العواصم العربية قد شهدت نموا سكانيا مضطردا مما جعلها مدنا مهيمنة كالقاهرة والدار البيضاء والرياض والخرطوم وغيرها، إذ تتراوح نسبة السكان الحضر في تلك العواصم بين 20% و25% من إجمالي سكان القطر، إن هذا النمو الحضري أدى إلى ظهور العديد من المناطق العشوائية في أطراف المدن العربية وبداخلها، وتفتقر معظم تلك العشوائيات للخدمات الضرورية، كما أن وجود المناطق العشوائية لا يقتصر فقط على الدول العربية التي تعاني من مشكلات اقتصادية، وإنما ظهرت أيضا في بعض الدول العربية الغنية ولكن بصورة أقل خطورة إذا ما قورنت بوضع العشوائيات في الدول العربية الأخرى، وتتراوح نسبة من يسكنون في أحياء غير مخططة وغير قانونية في معظم المدن العربية بين 30% و60%، كما أوضحت الدراسة التي أجراها المعهد العربي لإتمام المدن في عام 1997 أن نحو 60% من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن و30% توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد 08% وسط العاصمة.كما كشفت تلك الدراسة عن أن 70%من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و22% شيدت بطريقة جماعية .ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الأحياء العشوائية عن 70%، كما أوضحت تلك الدراسة أن معظم العشوائيات في الدول العربية تفتقر إلى خدمات الصرف الصحي، ومياه الشرب النقية ونقص المواد الغذائية وتنتشر فيها البطالة والجريمة والمخدرات والاعتداء على الممتلكات"[1].

[1]: النعيم، عبد الله علي، "الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية"، "ندوة الانعكاسات الأمنية وقضايا السكان والتنمية"، القاهرة، 2004.

## 2- العشوائيات في مختلف الدول العربية:

### 2-1- السعودية:

بدأت ظاهرة الإسكان غير الرسمي في مدينة الرياض كرد فعل للعوامل المتعددة كارتفاع سعر الأراضي وارتفاع إيجارات المساكن وازدياد تيارات الهجرة لمدينة الرياض بنوعيها الداخلية والخارجية ونشأت معظم الأحياء العشوائية في الأطراف الشرقية لمدينة الرياض. ويعيش في تلك المناطق العشوائية بعض الوافدين الذين يستخدمون من قبل أرباب العمل السعوديين كعمالة رخيصة. هذا بالإضافة إلى أن بعض سكان البادية من السعوديين يفضلون الإقامة في أطراف المدينة ويقيم هؤلاء السكان في خيام أو مساكن مسورة بمواد الكرتون أو الصفيح أو الأخشاب.

وأوضحت دراسة المعهد العربي لإنماء المدن التي أجريت على حي الفيصلية بمدينة الرياض أن هذا الحي يعد من الأحياء الفقيرة وغير المخططة والتي ترتفع فيه نسب الامية وسط سكانه الذين يمتهنون المهن الهامشية ويتحصلون على دخول متدنية لا تفي باحتياجاتهم الأساسية، ويعد عامل القرابة عاملا أساسيا في استمرار العلاقات والتضامن الأسري بين أفراد حي الفيصلية.

وتعتبر العاصمة الرياض أقل المناطق العشوائية في السعودية من مساحة الأراضي العمرانية، وذلك حسب دراسة الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والتي توصلت إلى أن ظاهرة المناطق العشوائية في مدينة الرياض تعتبر ضئيلة جدا، حيث تصل نسبة هذه المناطق إلى أقل من 01% من مساحة المدينة العمرانية.

### 2-2- العشوائيات في مصر:

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عن أن عدد العشوائيات في مصر منذ نشأتها وحتى بداية التطوير عام 1993 بلغ عدد 1221 منطقة عشوائية. منها 20 تقرر إزالتها لأنها لا تقبل التطوير، 1130 منطقة قابلة للتطوير، 71 منطقة في 5 محافظات لم تشملها خطط التطوير حتى 2007/01/01 وهي (مطروح – شمال سيناء- بور سعيد- الاسماعلية – السويس).

وتشير بيانات وزارة الإسكان في مصر إلى أن سكان (العشوائيات) يبلغ عددهم نحو 8 ملايين مواطن موزعين على 497 منطقة سكنية بكافة أنحاء البلاد، إلا أن النسبة الكبيرة منها منتشرة حول (القاهرة الكبرى) والتي تضم المحافظات الواقعة على رأس مثلث دلتا، نهر النيل، وهي القاهرة والجيزة والقليوبية.

وأوضح تقرير حديث للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن 12 مليون مصري يعيشون بالقاهرة في مقابر البساتين والتونسي والإمام الشافعي وباب الوزير والغفير والمجاورين والإمام الليثي وجبانات عين الشمس ومدينة نصر ومصر الجديدة"[1].

**2-3- السكن العشوائي في مدينة العراق (بغداد):**

"لقد ارتبطت ظاهرة السكن العشوائي في بغداد عند نشوئها بالهجرة بالإضافة إلى العوامل الديموغرافية المتمثلة بارتفاع معدلات النمو السكاني. وقد تأثرت بنية مدينة بغداد الوظيفية والمورفولوجية بشكل كبير جدا بموجات الهجرة، والتي من خصائصها أنها تشمل جميع أفراد الأسرة وهذا بدوره يزيد من الخلل المتعاظم في مناطق الطرد ومناطق الجذب السكاني فأصبحت مدينة بغداد، ومع ارتفاع نسبة تكاثر السكان من جهة وتسارع نمو المدن وهيمنة العاصمة بغداد ديموغرافيا واقتصاديا وإداريا بلغت الهجرة إلى بغداد مداها سواء كما أو نوعا و هذا انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني وتوازن التنمية"[2].

"منذ تغيير النظام السابق في 9 نيسان 2003 وما تبعه من ضعف مؤسسات الدولة والانفلات الأمني الذي ساد البلاد وخاصة مدينة بغداد، عادت إلى الظهور مشكلة السكن العشوائي بوجه آخر إذ أخذت من الأبنية الحكومية ودوائرها والأراضي المجاورة لها والعائدة للدولة موقعا لها، و بعد أن كانت تأخذ من أطراف المدينة مقرا لتواجدها، أصبحت تحتل مواقع مميزة في وسط المدينة وفي أماكن بالقرب من بيئات مميزة في المدينة، مما يتطلب وقفة خاصة وفكرا جديدا في معالجة هذه الظاهرة من خلال دراسة أسبابها الحقيقية ومسبباتها وإزالة الآثار السلبية المترتبة عليها بأسرع وقت ممكن بسبب استفحالها و تعقدها"[3].

**2-4- السكن العشوائي بالمملكة المغربية:**

"ترجع ظاهرة السكن العشوائي في المغرب إلى فترة الاستعمار، حيث أدت السياسات الاستعمارية في المجال الحضري المرتكزة على التمييز بين السكان الأصليين والمعمرين إلى تدهور المجال المخصص للسكان الأصليين. فالمدن الأوروبية شيدت طبقا للمعايير الأوروبية العصرية وتتميز بتوفرها على كل التجهيزات والخدمات اللازمة بما فيها المناطق الخضراء وقاعات السينما والمسرح وغيرها، بينما شيدت المدن الجديدة الخاصة بالمغاربة طبقا لخصائص

[1]: محمد محمود يوسف، العشوائيات والتجارب العربية والعالمية، مدرس مساعد بكلية التخطيط العمراني في جامعة القاهرة مقالة منشورة بالانترنت.

[2]: لينا عبد الأمير فاخر: "السكن العشوائي"، مشروع تخرج قدم لمعهد التخطيط الحضري والإقليمي لنيل شهادة الدبلوم، جامعة بغداد، 2008.

[3]: الملا حويش، لؤي طه: "السكن العشوائي بين حق السكن اللائق وواقع الحال دراسة ميدانية تحليلية اجتماعية تخطيطية"، المؤتمر الرابع، معهد التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2005.

التعمير المغربية التقليدية ولا تتوفر إلا على الحد الأدنى من التجهيزات والخدمات، كما تم تهميش المدن العتيقة مما سرع في تدهورها وهكذا ارتفعت الكثافة السكانية داخل المدن العتيقة ونشأت وتنامت الأحياء الصفيحية (القصديرية) التي صارت تبتعد أكثر فأكثر عن وسط المدن مما أدى إلى حرمان هذه التجمعات السكنية الفقيرة من الخدمات الأساسية، ولم يبدأ الاهتمام بالسكن العشوائي إلا سنة 1947 حيث بدأ التركيز على الجوانب الوقائية والصحية، وبعد الاستقلال ورغم استعادة معظم الأراضي والمساكن التي كان يقطنها الفرنسيون استمر عدد سكان الصفيح في التنامي، وقد عرفت سنوات السبعينيات تزايدا ملحوظا لظاهرة العشوائيات حتى أصبحت تغطي ربع سكان المدن"[1].

لقد نشأت ظاهرة العشوائيات في المغرب وترعرعت منذ الحقبة الاستعمارية حتى أصبحت تضم سنة 2003 نحو 900 ألف أسرة أي ما يعادل 5 مليون شخص وأكثر من 30 % من سكان المناطق الحضرية .

وتتواجد في المغرب أشكال مختلفة من السكن العشوائي أو السكن غير اللائق، من حيث خصائص النسيج الحضري ومن حيث النشأة ونسبة التنمية. ويدخل في هذه الخانة كل من السكن الصفيحي والسكن غير القانوني والسكن الهش والهامشي وأحياء السكن الاقتصادي الآهلة بالسكان... الخ. ويتميز في معظم الأحيان بغياب الحد الأدنى من الخدمات الأساسية في التجمعات السكنية بالإضافة إلى عدم توفر الحد الأدنى من الجودة والتي تعتبر ضرورية لضمان شروط الراحة والصحة والسلامة.كما أنه يتميز بضيق المساحة، تضاف إلى ذلك ظاهرة اشتراك أكثر من أسرة في مسكن واحد. وقد عملت السلطات العمومية على تبني مجموعة من المبادرات للقضاء على هذه الظاهرة، إلا أن النتائج المحصلة ظلت لا ترقى إلى المستوى المطلوب .إذ أن المعطيات الإحصائية لما قبل سنة 2004 تبين على أن عدد المساكن الصفيحية كان يرتفع بمعدل 10.000 براكة سنويا، في حين أن معدل المعالجة لم يكن يتعدى 5.000 براكة سنويا. وقد تبنت السلطات المغربية استراتيجية شاملة منذ 2001 ، والتي وضعت القضاء على السكن غير اللائق من ضمن الأولويات الوطنية للمغرب، من أجل القضاء على السكن الصفيحي في إطار برنامج الوطني أطلق عليه "مدن بدون صفيح".

### 3- السكن العشوائي في الدول الأوروبية:

#### 3-1- السكن العشوائي في إسبانيا:

"تقع أكبر منطقة سكنية عشوائية في أوروبا على حدود العاصمة الاسبانية مدريد، وتأوي هذه المنطقة التي تجمع بين الخيام والبيوت الإسمنتية حوالي أربعين ألف شخص، لكن مصيرهم يبقى مجهولا حيث تريد السلطات

[1]: عبد القادر القصير، أحياء الصفيح "دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري"مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1993.

الآن ترحيلهم. في منطقة كانديال تسود الفوضى التامة، فهناك لا توجد طرق ممهدة، أما البيوت فأغلبها مصنوع من الصفيح أو من الإسمنت، ومعظمها محاط بأكوام القمامة. بنيت هذه المنطقة العشوائية قبل أربعين عاما من قبل الفلاحين الذين انتقلوا إلى مدريد بحثا عن لقمة العيش، ومع ازدياد الأزمة المالية، زاد عدد سكان كانديال بشكل ضخم، ليصل إلى نحو أربعين ألف شخص من أصول متعددة، فمنهم من جاء من شمال إفريقيا ومنهم الغجر وغيرهم من المهاجرين بالإضافة إلى الإسبان المهمشين"[1].

## 4- السكن العشوائي في الدول الآسيوية:

### 4-1- السكن العشوائي في الهند:

"دارفي بمدينة بومباي تعد أكبر وأفقر العشوائيات في آسيا يبلغ تعداد السكان أكثر من 01 مليون نسمة، مبنية من الأكواخ الكوخ متوسط مساحته 12,5 متر للأسرة معظمهم كبار السن فوق الخمسين عاما ليس لديهم تعليم ولا مياه نقية، تأتي المياه عبر صنابير غير رسمية، ينتمي معظمهم لمنخفضي الدخل وتحت خط الفقر وساكني الأرصفة، تعاني دارفي من الأوبئة والأمراض، إلا أن لديها مشاريع أسرية وتصدر منتجاتها لمختلف سكان العالم من جلود ومنسوجات وأواني فخارية، ورغم أنها تلقت منحة بمبلغ 20 مليون إلا أنها لا تزال من العشوائيات الأكثر فقرا"[2].

[1]: https://www.dw.com

[2]: www.ruoaa.com

## المبحث الثالث

## السكن العشوائي في الجزائر

**تمهيد:**

تعد الجزائر إحدى الدول العربية التي عرفت ظاهرة البناء غير الشرعي بسبب أزمة السكن الخانقة التي عرفتها قبل وبعد الاستقلال، والتي كانت نتاج عدم التوازن في التنمية بين مختلف جهات الوطن، سواء ما بين الشمال والجنوب أو ما بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية نتيجة سياسة التعمير الاستيطاني التي انتهجها المستعمر، والتي أدت إلى انفجار واختناق المدن الكبرى خاصة مدن الموانئ التي كانت بمثابة همزة وصل مع أوروبا. هذا اللاتوازن الذي استمر بعد الاستقلال بسبب التعمير المتسارع، والذي زاد من حدة مشكلة النزوح الريفي الكبير باتجاه المدن الكبرى والانفجار الديمغرافي الهائل بسبب تحسن الظروف الاجتماعية، الصحية، والاقتصادية،..الخ. كل ذلك أدى مع الوقت إلى تفاقم مشكلة السكن وتحولها إلى أزمة حادة خاصة مع غياب استراتيجية واضحة في مجال السكن والتعمير في السنوات الأولى للاستقلال، وكذا استمرار نزوح السكان من الأرياف باتجاه المدن الكبرى، مما عمل على نشأة ظاهرة البناء العشوائي وتفاقمها، وظهور أحياء بل تجمعات فوضوية خصوصا على أطراف المدن يصعب التحكم فيها، وأضحت تهدد قطار التنمية.

### 1- واقع السكن العشوائي في الجزائر:

عرفت الجزائر ظاهرة السكن العشوائي منذ الاستقلال بسبب الركود الذي عرفه قطاع السكن، حيث ركزت التنمية في العواصم الإقليمية والمدن الكبرى، مما جعلها مجالا لاستقطاب السكان فيما عرف بالهجرة الريفية نحو المدن، حيث استقر هؤلاء الوافدون في المناطق المتدهورة داخل المدن، وعلى أطرافها والمناطق الصناعية الكبرى على غرار العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، وسكيكدة وغيرها، مما كان له تأثير كبير على التنظيم المجالي والعمراني لهذه المدن بانتشار مناطق البناء العشوائي.

"كما كان للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر ( العشرية السوداء ) وما ترتب عليها من هجرة داخلية من الأرياف نحو المدن الأكثر أمنا، دورا بارزا في تفاقم هذه الظاهرة حتى أصبح من غير الممكن بل من المستحيل إزالة مثل هذه التجمعات الفوضوية وتوفير الإسكان البديل لسكانها. غير أن تفاقم هذه الظاهرة جعل الحكومة تتشدد في أخذ التدابير اللازمة حيالها من خلال سن قوانين ردعية غالبا ما أدت إلى الحد من هذه الظاهرة داخل المدن

الكبرى وعلى محيطها القريب، في مقابل ذلك بدأت هذه الظاهرة في التركز بشكل أكبر في المدن الصغيرة نتيجة للعديد من العوامل نذكر منها"[1]:

– ضعف الأداء الرقابي لأجهزة الدولة المختلفة سواء تلك المكلفة بمحاربة السكن الفوضوي أو المسؤولة عن تسيير العقار بمختلف أشكاله (الصناعي، الفلاحي والسياحي).

– العقار بهذه المناطق غالبا ما يتسم بالفوضى وضعف الرقابة مما يسهل عمليات التلاعب به مما يجعله في متناول مختلف فئات المجتمع.

– تطور وسائل النقل وشبكة المواصلات بين المدن على اختلاف أحجامها سهل كثيرا من عملية تنقل الأشخاص بحثا عن العمل ومصادر العيش، مما جعل الاستيطان في المدن الصغيرة يعتبر أحد الحلول المثلى وبأقل التكاليف.

– توفر المدن الصغيرة على معظم الهياكل الخدماتية خاصة تلك المتعلقة بالجانب التعليمي والصحي والأمني، جعلها مدن جالبة للسكان.

### 2– أسباب السكن العشوائي:

الأحياء الفوضوية بالمدن الجزائرية ظهرت نتيجة تراكم العديد من العوامل والأسباب هذه الأخيرة هي نسبية وظرفية. لأنها مرتبطة بالمجال الحضري وخصوصياته وتأثيرها قد يكون مختلفا ومتفاوتا من مجال لآخر ومن فترة زمنية لأخرى لكنها تجتمع على أنها تعمل على تفاقم الظاهرة وتشويه المنظر العام للمدينة.

### 2–1– الهجرة والنزوح الريفي:

تعددت أشكال الهجرة وتنوعت حسب الدافع الرئيسي لها إذ نجد هجرة ناتجة عن الظروف الأمنية الصعبة كالهروب من الحرب والاستعمار وحتى من الإرهاب وهجرة ناتجة عن عدم تنمية المناطق الريفية والتجمعات السكنية الصغيرة من حيث التجهيزات الأساسية والخدمات التي يحتاجها الفرد في حياته اليومية.

### 2–2– الزيادة الطبيعية والنمو الديمغرافي الكبيرين:

للتذكير فإن الزيادة الطبيعية هي الفارق بين عدد المواليد وعدد الوفيات المسجلين في فترة زمنية معينة، وهو إيجابي عندما يكون عدد المواليد يفوق عدد الوفيات، في الفترة ما بين 1926 و1936 سجلت الجزائر معدل نمو سنوي قدر ب 1.85% في كامل الشرق الجزائري، بينما المدن الرئيسية الكبرى فبلغ معدل النمو السنوي بها حوالي 3.5%.

[1]: حسين بولمعيز وقرفية الصادق، السكن العشوائي و أثره على النمو الحضري بالمدن الصغيرة: مدينة الحروش نموذجا، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 53.

**الجدول رقم 01:** الزيادة الديمغرافية للسكان الجزائريون والسكان الأوروبيون بين 1926 و1960

| البيان | السكان الجزائريون | | | السكان الأوروبيون | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفترات الزمنية | الزيادة | معدل الفترات | المعدل السنوي | الزيادة | معدل الفترات | المعدل السنوي |
| 1936 –1926 | 9277 | 19.7 | 1.97 | 8971 | 21.60 | 2.16 |
| 1948 –1936 | 20726 | 36.80 | 3.06 | 13218 | 26.20 | 2.18 |
| 1954 –1948 | 25561 | 33.20 | 5.53 | 3426 | 9.20 | 1.53 |
| 1960 –1954 | 75350 | 73.40 | 14.68 | 2325 | 5.70 | 1.14 |

**Source** : **Enquête SCMA 1960**

نلاحظ من خلال الجدول أن الفترة الاستعمارية عرفت تزايدا مستمرا للسكان الجزائريين بمعدل سنوي انتقل من 1.95% للجزائريين في الفترة (1926-1936) إلى 14.68% بين (1954-1960) وهو ارتفاع كبيرا يرجع إلى أسباب كثيرة أهمها الثورة التحريرية التي عملت على النزوح الكبير للسكان وتوطينهم داخل تجمعات سكانية أو بالقرب من المدن الكبرى في أكواخ قصديرية أو بناءات فوضوية هروبا من الحرب والدمار الذي مس القرى والأرياف إلى جانب سياسة التجميع داخل المحتشدات التي تبناها المستعمر الفرنسي في سنة 1959 كمحاولة لمحاصرة الثورة ومراقبة السكان وبالتالي التقدير الصحيح لحجمهم وحساب معدل نموهم السنوي.

**الجدول رقم 02:** تطور عدد السكان بالجزائر بالألف بين 1962 – 2008

| 1962 | 1966 | 1967 | 1978 | 1980 | 1981 | 1987 | 1998 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 10600 | 12022 | 12600 | 17600 | 18500 | 19092 | 23.039 | 29113 | 34080 |

**Source** : **Rachid Hamidou** : **le logement un défi**, **OPU**, **Alger**, **1989**, **p47**.

بعد الاستقلال جزء كبير من النمو السكاني بالجزائر كان مرجعه أساسا مرتبط بالزيادة الطبيعية للسكان، فالسكان الجزائريون تزايدوا بشكل معتبر حيث ارتفع معدل النمو من 3% إلى 3.4% ما بين (1962-1967) فالزيادة في عدد السكان الجزائريين بلغت 2 مليون نسمة خلال نفس الفترة وانتقلت إلى 5 مليون نسمة في الفترة ما بين (1967-1980) وهي قيمة كبيرة في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات لتظهر مدى سرعة تطور

السكان بسبب تحسن الظروف المعيشية والأوضاع الصحية لتصل إلى 4539000 نسمة في الفترة ما بين (1980-1987) لتبلغ في الأخير حوالي 11035969 نسمة بين (1989-2008) وهي قيمة معتبرة مقارنة بالظروف الأمنية الصعبة التي تعرضت لها الجزائر في سنوات التسعينات.

**2-3- عامل الصناعة :**

"إن البوادر الأولى للسكنات الفوضوية في العلم، ظهرت بصورة واضحة في الدول المتقدمة صناعيا كأحد نتائج الثورة الصناعية التي صاحبها التحسن في الظروف المعيشية والاقتصادية داخل المدن الصناعية، مما عمل على هجرة الناس نحو هذه المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل. لكن وللأسف وهذا التطور في الأوضاع المعيشية والاقتصادية تسبب في النمو غير المخطط للمدن نتيجة التدفقات الهائلة للسكان باتجاه الأقطاب الصناعية مما عمل على رفع الكثافة السكانية داخل المدن الصناعية الكبرى كأمريكا وباريس أين بلغت الكثافة السكانية أعلاها 222000 شخص/كم مما جعلها عاجزة عن توفير جميع احتياجات سكانها خاصة فيما يخص السكن، هذه الوضعية أدت إلى بروز ما يسمى بالسكن الفوضوي كبديل عن العجز في السكنات اللائقة خلال عملية وضع الصناعة الثقيلة رفقة صناعة المباني من أجل مواكبة عمليات البناء المبرمجة للقضاء على العجز الموجود في السكنات والحد من انتشار البنايات غير الشرعية التي أصبحت تنتشر بسرعة خاصة بالمدن الكبرى.

إذن فتركز السكان في الشريط الساحلي الذي يتسارع شيئا فشيئا ما هو إلا دليل آخر على أن هناك تركز للسكان حول المراكز الصناعية والحضرية أين تتواجد مختلف الحاجيات الاجتماعية من سكن، خدمات ... الخ والتي يصعب التكفل بها"[1].

**2-4- عامل أزمة السكن:**

تساهم أزمة السكن بفعالية في تحريك مختلف أنواع الأحياء الفوضوية وذلك بفعل العوامل السابقة الذكر (السياسة الاقتصادية المركزة على التصنيع، النمو الديمغرافي الكبير والهجرة) والتي لها دور أساسي في تأجيج أزمة السكن التي أصبحت من أعظم المشاكل التي تواجهها الجزائر خاصة داخل المدن الكبرى وللوقوف على ظاهرة معقدة كأزمة السكن لابد من التطرق إلى مختلف مظاهر السياسة المنتهجة في السكن على طول الفترات والمخططات التنموية السابقة.

[1]: نعيمة حمود حرم بومعوش، ظاهرة البناء الفوضوي بالمدن الكبرى الجزائرية: الواقع ورهانات التسوية في إطار الحوكمة الحضرية حالة مدينة قسنطينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، 2016.

### 2-5- الترقية الإدارية والتنموية:

الترقية الإدارية كانت حافزا كبيرا للهجرة وبالتالي لم تحدث التوازنات المطلوبة ما بين الريف والمدينة حيث إنشاء بلديات جديدة نتج عنه ترقية الوحدات الجمالية الجديدة التي أصبح دورها جذب سكان الريف إليها أكثر فأكثر هذه الظاهرة لوحظت أكثر في المناطق التي عرفت تحولات اقتصادية عميقة أين سمحت بخلق مناصب شغل في الصناعة والبناء أو بالترقية الإدارية والخدمات.

**الخريطة رقم 01**: تطور الولايات بالجزائر

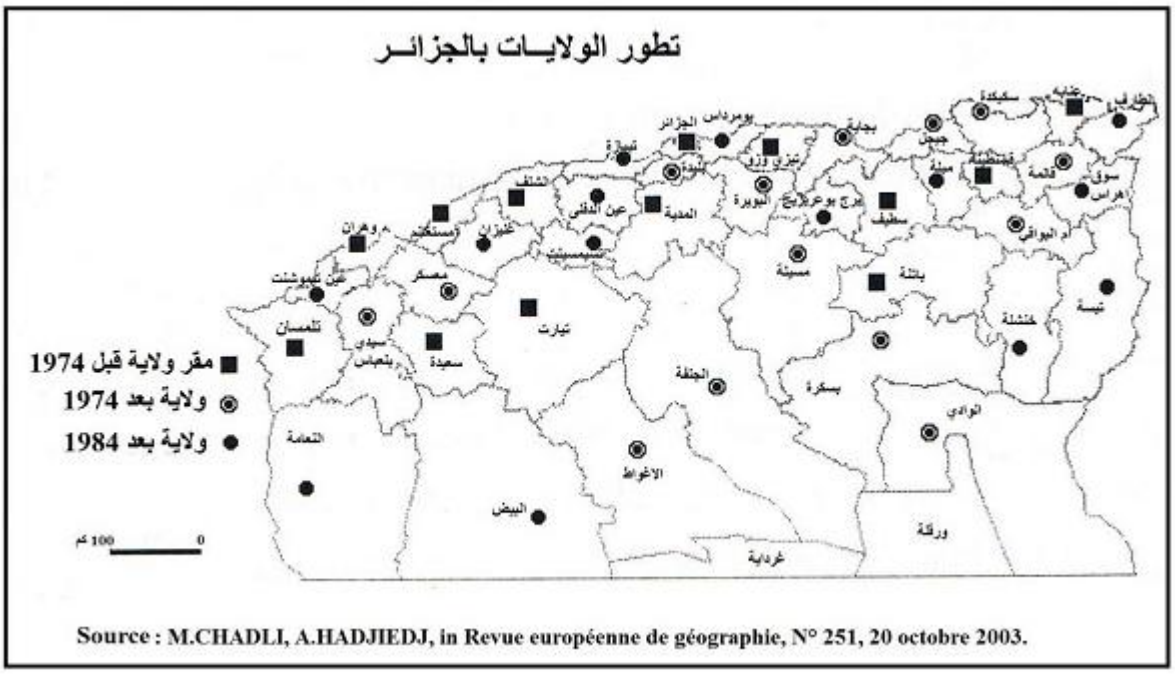


Source : M.CHADLI, A.HADJIEDJ, in Revue européenne de géographie, N° 251, 20 octobre 2003.

### 2-6- الوضعية العقارية المعقدة:

"اتسم التنظيم القانوني للأراضي الفلاحية التابعة للدولة خلال العشريات ما بعد الاستقلال بطابع الهشاشة والاستقرار الذي أملته الموروثات السياسية المتأثرة بالاختيارات الإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية. فمباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية وتكريسا للمنهج الاشتراكي المطبق آنذاك اعتمدت الدولة نظام التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي الذي جعل من العمال منتجين و مسؤولين لأنهم يستفيدون من ثمار عملهم. حيث منحت الأراضي في شكل استغلالات فلاحية للعمال للانتفاع بها لمدة غير محدودة دون أن يكون لهم الحق في التصرف فيها أو امتلاكها بالتقادم أو الحجز عليها"[1]. هذا ما دفع بالعديد من سكان المناطق الجبلية بالأرياف إلى الهجرة

[1]: بوصبيعات سوسن، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

نحو مناطق تواجد الأراضي الخصبة والتي كان غالبيتها يقع بالقرب من المدن والتجمعات العمرانية، أين كانت تتواجد مزارع المعمرين، وذلك بهدف الاستفادة من العمل في هذه المزارع المسيرة ذاتيا. نتج عن هذه الهجرة استقرار العديد منهم ضمن مناطق سكنية بالقرب من هذه المزارع، في شكل سكنات فوضوية تم بناء غالبيتها على الأراضي الهامشية والفقيرة زراعيا، والتي كانت تستغل للرعي.

**3- أساليب معالجة السكن العشوائي:**

أثبتت الكثير من السياسات والحلول التي وضعت في الدول النامية على وجه الخصوص فشلها لأنها بنفس الطريقة التي تتعامل فيها مع الأحياء الخربة والمتدهورة، تعاملت مع الأحياء العشوائية. وباستعراض سريع للاتجاهات والبرامج لحل مشكلة الأحياء العشوائية نجد أنها تتكون من ثلاثة اتجاهات رئيسية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

**3-1- إزالة الأحياء العشوائية:**

من مبدأ أن الأحياء العشوائية تشوه المناطق، انطلق اتجاه إزالة الأحياء العشوائية الحضرية التي تتفشى فيها الأمراض والأوبئة، كما أنها تحتوي على عدد كبير من الخارجين عن القانون وبالتالي تشكل بؤر لانتشار الجريمة. وعلى هذا الأساس فإن الحل الناجح لهذه المشكلة يتمثل في إزالة تلك الأحياء العشوائية كليا وإعادة تهجير سكانها إلى المناطق التي قدموا منها. وقد استمرت هذه السياسة عدة سنوات في بعض دول العالم الثالث، ولكنها فشلت في تحقيق أهدافها لعدة عوامل وهي:

- ضعف الإمكانيات المادية للحكومات في دول العالم الثالث في توفير البدائل الإسكانية المناسبة لهؤلاء السكان بعد ضعف إزالة أحيائهم العشوائية.

- إمكانية تكرار هذه المشكلة حتى بعد إزالة الأحياء العشوائية، نظرا لاستحالة التحكم في هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المدن وعدم توفر بدائل إسكان مناسبة لهم اقتصاديا اجتماعيا.

- تدخل أصحاب النفوذ السياسيين لوقف عملية الإزالة، وذلك بهدف كسب أصوات الطبقات محدودة الدخل لأغراض سياسية.

- إن إزالة الأحياء العشوائية يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار الوضع السياسي و الاجتماعي لحكومات دول العالم الثالث ، و يؤدي إلى اختلال النظام الأمني في المدينة.

-إن إزالة الأحياء العشوائية يؤدي إلى استنزاف المخزون السكني على مستوى المدينة و يزيد من الطلب على الإسكان بدلا من أن يساهم في حل أزمة الإسكان.

**3-2- الارتقاء و تحسين الأحياء العشوائية:**

تقوم سياسة الارتقاء وتحسين الأحياء العشوائية على أساس مبدأ تطوير الوضع القائم إلى وضع أفضل منه، بحيث يتم المحافظة على الكتل العمرانية الجيدة قدر الإمكان، باعتبارها ثروة ذات قيمة اقتصادية وتحسين البيئة

العمرانية من طرق وشبكات المرافق العامة (كهرباء – مياه – هاتف – صرف صحي) وتوفير الخدمات الضرورية اللازمة للسكان، بما يساهم في خلق بيئة صحية للسكان. وتتمثل فوائد الارتقاء وتحسين الأحياء العشوائية بالمحافظة على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الحالي للسكان، وبالتالي المحافظة على العلاقات الاجتماعية والتجانس بين أفراد تلك المجتمعات، كما أنها تساهم في زيادة الأمن الاجتماعي للقاطنين في تلك الأحياء عن طريق تحويل تلك الأحياء من مناطق غير معترف بها رسميا إلى أحياء قانونية. ويعتبر أسلوب الارتقاء أسلوبا مناسبا للدول ذات الموارد الاقتصادية المحدودة، والتي لا تتحمل ميزانيتها مصاريف كبيرة للحصول على التمويل. وتختلف عملية الارتقاء من حي لآخر تبعا للخصائص العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، كما تختلف من دولة لأخرى حسب الظروف العامة والمناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ومن هنا يتضح أن الارتقاء في مفهومه الشامل هو تطوير البيئة الحضرية في جميع جوانبها، في مجال العمران، بمعنى تحسين شبكة البنية الأساسية من طرق وشبكات وصرف صحي وكهرباء وغيرها، وتحسين الفراغات العمرانية وتشكيلاتها، وفي مجال الاجتماع يعني الارتقاء بالإنسان وسلوكياته وعاداته وتقاليده. وفي مجال الاقتصاد يعني تنمية المداخيل وتطوير الأعمال الإنتاجية من أجل رفع مستوى المعيشة. ومن هنا يختلف مفهوم الارتقاء باختلاف المجال ويكون الهدف تنمية الفرد والمجتمع، وبالتالي البيئة التي يعيش فيها الإنسان بنشاطاته وممارساته المختلفة في سيمفونية رائعة متكاملة بين الفكر العمراني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي من أجل الوصول إلى مفهوم كامل وشامل للارتقاء.

### 3-3- توفير بدائل لسكان الأحياء العشوائية:

تحقق النجاح المطلوب في هذا الاتجاه عند دراسة طبيعة الأحياء العشوائية الحالية وأنماطها بهدف إيجاد بدائل إسكان سواء حكومية أو من خلال المشاركة، تتوفر بها معايير ومعدلات تخطيطية تتلائم مع تلك الأنماط اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا. أي عندما يتم اختيار البدائل والبرامج التي تتلائم مع سكان الأحياء العشوائية بناء على ملائمتها للنمط الراهن من الناحية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية.

## المبحث الرابع:

## مفاهيم حول المدينة والمدن الصغيرة

**تمهيد:**

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالمدينة، وظروف وعوامل نشأتها، إذ أن الكثير من الباحثين تطرقوا لذلك، غير أن كل واحد منهم عرفها من منظوره الخاص ومن زاوية اختصاصه، كعلماء الاجتماع وعلماء الجغرافيا وغيرهم. كما أن هذه التعاريف والمفاهيم اختلفت عبر الزمان ذلك تبعا للدور الوظيفي الذي كانت تلعبه المدينة، سواء من حيث سبب نشأتها، أو من حيث دورها المحلي والإقليمي.

تبعا لذلك نتناول في مبحثنا هذا أهم التعاريف التي أوردها علماء الجغرافيا وعلماء الاجتماع الحضري كونهم أكثر الباحثين احتكاكا بالمدينة واهتماما بدورها ووظيفتها.

### 1- نشأة المدينة و تطورها:

لعل من أوائل من تطرق إلى مفهوم المدينة وشروط نشأتها وتطورها، العلامة المؤرخ عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، في مقدمته الشهيرة، حيث عرفها "بأنها من منازع الحضارة التي يدعوا إليها الترف والدعة. كما أشار إلى ضرورة تمصير الأمصار واختطاط المدن. كما تحدث عن إمكانية خرابها واندثارها، أو بالعكس نموها وتمددها وبما يسمح بتزايد عمرانها من مصانع ومنازل. وقد وضع راعي في اختيار موضعها عناصر ثلاثة عدها من أساسيات حياة المدينة ألا وهي الهواء والماء والغذاء. وميز إبن خلدون بين المدينة الغنية والفقيرة من خلال ما يأوي إليها من طير وحيوان"[1].

"لقد ظهرت المدن أول ما ظهرت في وديان الأنهار في مصر والعراق والسند وكان ذلك في أوائل الألف الرابعة قبل الميلاد وربما قبل ذلك. ظهرت المدن القديمة أو ما يعرف بالمدن الأولية، حيث كانت ذات بنية ووظيفة بسيطة، يتراوح عدد سكانها ما بين 7 آلاف و20 ألف نسمة"[2]. غير أن العديد من الأدلة الأثرية تشير إلى قيام مدن كبيرة بسطت نفوذها على أقاليم واسعة كمدن بابل ونينوى وطيبة. شكلت هذه المدن عواصم لإمبراطوريات واسعة تركزت فيها القوة والمال، وازدحمت بالسكان وقامت فيها دور العبادة والإدارة والأسواق، المتاجر وحوانيت أصحاب الحرف إلى جانب المساكن.

---

[1]: عبد الله عطوي، جغرافية المدن: الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001م، ص 11.

[2]: عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان. 1972. ص 38.

## 1-1- تعريف المدينة:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالمدينة، ذلك بسبب اعتماد الدارسين لها على معايير مختلفة، كالوظيفة أو حجم السكان وغيرها. فمهنم من يعرفها على أنها "المحلة التي يقوم معظم سكانها بأعمال غير زراعية، ومنهم من يعرفها على أنها المحلة التي يفوق عدد سكانها 5000 نسمة، وآخرون يعتمدون التعريف القائل أن المدينة هي المحلة التي يعمل سكانها في داخلها"[1]. "تبعا لذلك فقد وضع العلماء العديد من الأسس المعتمدة في تعريف المدينة، ذلك كونها ظاهرة متغيرة ومتطورة بحسب الزمان و المكان. وعليه يمكننا إيراد التعريفات التالية"[2]:

- **التعريف الإحصائي**: يعتمد بالأساس على حجم السكان كمعيار في تعريف وتصنيف المدينة، والتمييز بينها وبين القرية (المحلة الريفية). فمثلا تعد مدينة كل تجمع بلغ عدد سكانه 200 نسمة في النرويج، و2000 نسمة في تركيا وفرنسا، و2500 نسمة بالولايات المتحدة الأمريكية، و5000 نسمة بالسعودية ولبنان وغانا، و10000 نسمة في كل من الأردن والكويت والسنغال و11 ألف نسمة بجمهورية مصر العربية. والملاحظ هنا في اعتماد الحجم اختلاف العدد من بلد لآخر بحسب حضارته.

- **التعريف الإداري**: تعتمد بعض الدول الصفة الإدارية أساسا لتعريف المدينة. وتتمثل هذه الصفة بوجود مجلس إداري أو قضائي في المدينة. فالمدينة في العراق مثلا ما كان لها حدود إدارية يحكمها مدير الناحية.

- **التعريف التاريخي**: تحتفظ العديد من المدن التاريخية بقلاعها وأثارها، رغم تدهورها، مما يشكل نواة لنمو المدينة الحالية وازدهارها. كما هو الحال بالنسبة للعديد من المدن الجزائرية على غرار قسنطينة وتبسة.

- **التعريف الوظيفي**: سرد العديد من الباحثين تعريفات عدة للمدينة على هذا الأساس، فالأستاذ زومبارت قال: " إن المدينة هي تركز بشري يعتمد في غذائه على إنتاج عمل زراعي خارجي"، أما الأستاذ ماكس فيبر فيري يرى أن تعدد الأنشطة الاقتصادية هو الركيزة الأساسية في التفرقة بين المدينة والقرية. ويركز على ضرورة وجود السوق الدائم للتبادل في المدينة، بالإضافة لوجود الأسواق الموسمية والمعارض. وعلى الرغم من تخصص بعض المدن وظيفيا كمدن التعدين ومدن المصايف، إلا أن المدينة تكون بوجه عام متعددة الوظائف.

ويورد الدكتور مصطفى الخشاب تقسيما وظيفيا للمدينة يضم العديد من النقاط، حيث"هناك مراكز عمرانية تمتاز بالإنتاج، وأخرى بالتجارة، بينما نجد منها ما هو عاصمة سياسية للدولة أو الإقليم، ومدن ذات طابع ثقافي،

[1]: عبد الله عطوي، المرجع السابق ذكره، ص 12.

[2]: عبد الله عطوي، المرجع السابق ذكره، ص 13-16.

وأخرى ذات طابع ترفيهي سياحي، كما نجد مراكز عمرانية متعددة ومتنوعة النشاط"[1]. وأيا كانت التعريفات والأسس التي تمت الإشارة إليها، يبقى مبرر وجود المدينة هو وظيفتها.

**– التعريف الشكلي:** يعتمد فيه على الملاحظة المباشرة، حيث يمكن التعرف على المدينة من خلال شكلها ومظهرها الخارجي، وكذلك بنيتها الداخلية من عمارات شامخة ومصانع ومحلات تجارية وشوارع مسفلتة ومرصوفة ووسائل النقل فيها. "ولا شك أن لهذا الأساس قيمة ومبررا، ففيه تجسيم ملموس لأسس أخرى، ككتلة السكان وكثافة البناء والبعد التاريخي والحيثية الإدارية. ولكن الشكل الخارجي للمدينة ما هو إلا التجسيم المرئي لحقيقة أبعد عمقا ومدى، ألا وهي الوظيفة ونمط الحياة"[2]. و"المهم هو اعتبار المدينة بما تتميز به من تركيز للبشر، وما تحدثه من حاجات وما تتيحه من إمكانيات شتى كالعمل والاعلام... وما تتوفر عليه من القدرة التنظيمية والتوصيل، اعتبارها في ذات الوقت شيئا ماديا وموضوعا اجتماعيا، فمن ناحية اعتبارها موضوعا اجتماعيا فهي تستقبل وتجذب السكان وتشبع حاجياتهم بفضل انتاجها وتجارتها وتجهيزاتها وهي المكان الذي تتم منه الاتصالات المتنوعة، هذا ما يجعلها محطة استقطاب للسكان وملاذا وموطنا لاستقرارهم"[3].

### 1-2- أنواع المدن :

### 1-2-1- المدن القديمة[4]:

ليست المدن عملا جديدا من خلق الإنسان فقد عرفت منذ القديم في معظم جهات العالم. وإذا تتبعنا نشأة المدن الأولى في الحضارات الإنسانية العريقة في واد النيل وبلاد الرافدين وسواحل فنيقيا وفي سهول الهندوستان والصين، نجد أن ظهورها قد ارتبط بتقدم العلوم والفنون. وقد أصبح بعض هذه المدن مركزا للحكم والإدارة، وتشير الوثائق التاريخية أن أقدم المدن التي عرفها العالم وجدت في العراق مثل: نينوى وآشور, وفي مصر مثل منفيس, كما أنشأ الرومان المدن القديمة في الجزائر مثل: جميلة وتيمقاد وعنابة. وقد اندثرت المدن القديمة ومازالت تشهد بقاياها الأثرية على ما كانت عليه من تقدم وثروة وغنى. وقد أقيمت على أنقاض معظم هذه المدن في العصور التاريخية المختلفة مدنا أخرى نمت وتطورت حتى أصبحت في الوقت الحالي مدنا ضخمة متعددة الوظائف

[1]: علي سالم الشواورة، التخطيط في العمران الريفي و الحضري، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2012. ص 68-69.

[2]: علي سالم الشواورة، المرجع السابق ذكره، ص 67.

[3]: جاكلين بوجو قارنيي، الجغرافية الحضرية : ترجمة حليمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 16.

[4]: عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، المرجع السابق ذكره.

مثل مدينة القاهرة ومدينة دمشق.

### 1-2-2- المدن الحديثة:

لقد أنشأت هذه المدن في البلدان الجديدة، وقد تحكم في نشأتها غنى الإقليم الطبيعي. وتتشابه هذه المدن فيما بينها من حيث أسلوب وطريقة البناء، فهي تبدو منتظمة هندسيا ومن أمثلة هذه المدن لوس أنجلوس..الخ. كما أنشأ الاستعمار مدنا حديثة في البلدان السائرة في طريق النمو مثل مدينة بوفاريك بالجزائر وداكار بالسنيغال، والأحياء الجديدة التي أنشأها الاستعمار في المدن القديمة مثل حي الأبيار وحي حيدرة بالجزائر العاصمة، وكذلك الأحياء الكبيرة التي أنشأها الاستعمار البريطاني في مدينة القاهرة.

### 1-3- تصنيف المدن من حيث الحجم :

يعد حجم المركز العمراني أحد المقاييس الهامة في دراسة جغرافية العمران. "ويقصد بالحجم عدد سكان المركز العمراني وليس سعة النطاق العمراني"[1]. وترجع أهمية عامل الحجم، في إمكانية اتخاذه مقياسا لتقدير أهمية المركز العمراني (المحلة)، استنادا إلى القاعدة العامة والتي مؤداها أن المراكز العمرانية ذات الحجم الكبير، تتنوع وظائفها وتتعدد.

لقد جاء في القانون الجزائري المتعلق بالمدينة (القانون رقم 06-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة) أن المدن تصنف حسب حجم سكانها على النحو التالي:

- **المدينة الكبرى:** هي كل تجمع حضري يفوق عدد سكانه 100.000ساكن ويؤدي وظائف إدارية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.
- **المدينة المتوسطة:** كل تجمع حضري عدد سكانه ما بين 50.000 و100.000 ساكن.
- **المدينة الصغرى:** كل تجمع حضري عدد سكانه ما بين 20.000 و 50.000 ساكن.
- **تجمع حضري:** كل مجال حضري يضم على الأقل 5000 ساكن.

وعليه سنعتمد في دراستنا هذه على هذا التصنيف الوارد ضمن القانون السالف ذكره.

[1]: علي سالم الشواورة، التخطيط في العمران الريفي والحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012.

### 1-4- تعريف المدينة الصغيرة: (TOWN):

" و هي البلدة أو المدينة الصغيرة التي تتميز عن الوحدات الصغرى ( القرى) و الوحدات الكبرى ( المدن)، و هي تتمتع بموقع حضري يسيطر على المنطقة الريفية، و كما تتمتع بأهمية ثقافية كبيرة، و تمارس المدينة الصغيرة التجارة البسيطة الداخلية"[1].

- **المدينة الصغرى:** كل تجمع حضري عدد سكانه ما بين 20.000 و 50.000 ساكن.
- **نشأة المدينة الصغيرة:** "نشأت أوائل المدن الصغيرة قبل حوالي 9000 سنة، واليوم هناك بلدات ومدن في جميع أنحاء العالم بناها الناس في كل مكان من الجبال إلى الصحاري وكثيرا ما نظن أن المدن قد جعلت للناس، و الريف جعل للنباتات والحيوانات"[2].
- **خصائص المدينة الصغيرة:**
  - ظهور العديد من البنايات.
  - وجود المصانع.
  - ازدياد ملحوظ في عدد السكان.

### 1-5- أشكال نمو المدن:

يمكن القول أن أغلب المدن ظلت تنمو حتى وقت قريب بطريقة عشوائية بل فوضوية، أما النمو المخطط فهو ظاهرة حديثة. كما تجدر الإشارة إلى أن نمو المدينة تتحكم فيه العديد من العوامل، وبالخصوص الطبيعية منها كالمسطحات المائية (البحر، الأنهار وغيرها) وكذلك وجود أراضي زراعية ذات جودة عالية، ناهيك على تواجد الغطاء النباتي الكثيف (غابات، منحدرات صخرية..). كما يمكن أن تشكل العوامل البشرية عائقا أمام توسع المدينة بشكل منتظم، كتواجد مناطق صناعية بالقرب منها، أو انتشار مناطق السكن العشوائي في أطرافها. ناهيك على تواجد بعض المشاريع المنجزة من طرف الإنسان كالطرق السريعة وخطوط السكة الحديدية والسدود الكبرى.

وعليه يمكن تمييز نمطين من أشكال نمو المدن، الأول عشوائي والثاني مخطط.

[1]: bougria-tif.blogspot.com

[2]: abjad.com

**أ- النمو العشوائي**: غالبا ما يتخذ شكلين رئيسيين، الأول شكل تراكمي، حيث يتم من خلاله ملئ الفراغات والمساحات داخل المدينة أو بالبناء عند المشارف (أطراف المدينة) وأحيانا عند أقرب مكان من أسوار المدينة القديمة. "ولعل أسوأ نمو تراكمي عرفته المدن الحديثة خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ذلك الذي يتمثل في أحياء أو مدن عشش الصفيح (bidonvilles)"[1]. أما الشكل الثاني فيتمثل في النمو المتعدد النوى، والذي يشكل في أبسط صوره ظهور مدينة جديدة على مقربة من أخرى قديمة. "غالبا ما يساهم في نشأتها عوامل بشرية كأن تكون حول مصانع جديدة كالحجار بعنابة، أو حول المناطق الصناعية البتروكيماوية مثل سكيكدة، فهي تظهر تلبية للحاجة إلى أعداد كبيرة من المساكن الرخيصة الواسعة تكون في مجموعها ضواحي سكنية يعيش فيها كثرة من سكان المدينة الأصلية وهكذا ينفصل السكن عن مكان العمل"[2].

**ب- النمو المخطط**: حيث تتدخل الدولة والسلطات المحلية بشكل مباشر أو غير مباشر في توجيه العمران وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق العامة. ذلك أن دور السلطات المحلية يكمن في منع فوضى العمران، من خلال سن قوانين ووضع مخططات للبناء والتعمير رغبة في توفير المسكن المناسب في المكان المناسب. ولعل أبرز صور النمو المخطط إنشاء المدن الجديدة.

[1]: عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، المرجع السابق ذكره، ص 150.

[1]: عبد الفتاح محمد وهيبة، المرجع السابق ذكره، ص 153.

# الفصل الثاني

# مدينة الحمامات

# دراسة جغرافية عامة

**مقدمة الفصل:**

إن الهدف المتوخى من هذا الفصل هو التطرق بشيء من التفصيل إلى دراسة مدينة الحمامات من نواحي متعددة، حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى المجال الطبيعي ومختلف عناصره ومقوماته، وبالتالي محاولة إبراز مدى تأثيره من جهة في وظيفة المدينة الحالية والمستقبلية، ومن جهة أخرى إبراز مدى علاقته بانتشار ظاهرة السكن العشوائي.

كما سيتم التطرق في المبحث الثاني إلى العامل البشري أو الدراسة السكانية والذي عنوانه بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية، حيث يعد مؤشر السكان ونموهم ذو دلالة مهمة في تصنيف المدينة من حيث الحجم وكذلك يساهم في إعطاء صورة حول مختلف نشاطات السكان وبالتالي يساهم في توجيه وتحديد وظيفة المدينة، هذا من جهة ومن جهة ثانية، فهو عامل مهم له تأثير مباشر في النمو الحضري والتوسع المجالي للمدينة ومحاولة ربط ذلك بظاهرة انتشار السكن العشوائي.

إضافة إلى ما سبق، سيتم التطرق في المبحث الثالث إلى الدراسة العمرانية للمدينة وذلك من خلال التطرق إلى النسيج العمراني للمدينة ومراحل نموها عبر فترات متعددة تم تقسيمها وفقا للمراحل المختلفة التي مرت بها الجزائر خصوصا بعد الاستقلال، هدفنا من وراء ذلك إبراز التوسع أو التمدد الحضري الذي شهدته المدينة، ومختلف العوائق التي حالت دون تجسيد العديد من المشاريع التنموية خصوصا في جانب السكن والعمران، مما أدى إلى عجز في توفير احتياجات السكان من السكن، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في انتشار ظاهرة السكن العشوائي.

# المبحث الأول

# الخصائص الطبيعية لمدينة الحمامات

**تمهيد:**

إن دراسة المجال الطبيعي وعناصره المختلفة مهمة غاية الأهمية في الدراسات العمرانية، ذلك أن الإنسان يعيش على سطح الأرض وهو في حياته قد يستقر في بقعة معينة من الأرض أو قد يتجول أو ينتقل من مكان إلى آخر بصفة مؤقتة أو شبه مؤقتة، وهو بذلك إنما يستغل قطرا من الأرض يمكن تسميتها الوسط الطبيعي الذي يشمل عدة عناصر وهي: التضاريس، التربة، الثروات الباطنية والمناخ...إلخ. وما يوجد على سطح الأرض من مسطحات مائية، أنهار، بحيرات وبحار أو نحو ذلك. كما يشمل أيضا الغلاف الحيوي خاصة النبات والحيوان وليس من شك في أن محتويات كل عنصر من هذه العناصر، إنما تعتبر في ذاتها من مقومات الوسط الطبيعي الذي يوجه ويحدد أنماط السكن ومجالات توسعه وأشكال انتشاره.

## 1- الدراسة الطبيعية:

غالبا ما تتحكم مكونات الوسط الطبيعي في توجيه نشاط المنطقة أو المدينة وبالتالي فهي تساهم بشكل كبير في تحديد مستقبلها وشكل توسعها وحتى إقليمها الوظيفي ومن ثم تحديد وظيفتها. بناءا على ذلك فإن دراسة الضوابط الطبيعية كالتضاريس والانحدارات، التركيب الصخري، التربة والمناخ...الخ، تساعد على إبراز مختلف إمكانيات وعوائق المجال الطبيعي ومدى تأثيرها في التنمية المحلية للمنطقة، وآفاق نموها على جميع المستويات. انطلاقا من ذلك سيتم التطرق إلى دراسة مختلف عناصر المجال الطبيعي لبلدية الحمامات ومدى تأثيرها في وظيفة المدينة، ناهيك على علاقتها بالسكن العشوائي وخصائصه[1].

### 1-1- الموقع:

#### 1-1-1- الموقع الجغرافي:

تتواجد مدينة الحمامات ضمن إقليم السهول العليا للشرق الجزائري قرب الحدود الجزائرية التونسية، حيث تحتل الجبال نسبة 40% من المساحة الاجمالية مع ارتفاعات تتراوح بين 1100م و1500م. تبعد مدينة الحمامات عن مقر الولاية بحوالي 18كلم، يمر بجانبها الطريق الوطني رقم 10 الذي يبعد عنها ب 3 كلم وهو الخط الرابط بين ولاية تبسة وولاية قسنطينة و الطريق الوطني رقم 83 المتجه نحو بلدية بولحاف الدير (الخريطة رقم 02).

[1]: حسين بولمعيز، ديناميكية السكن العشوائي: الخصائص، أساليب المعالجة و ارتباط ذلك بحجم ووظيفة المدينة – مدينتي سكيكدة والحروش نموذجا- شمال شرق الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة باجي مختار - عنابة- ، 2018-2019 ، صفحة 82.

**الخريطة رقم 02**: الموقع الجغرافي لمدينة الحمامات

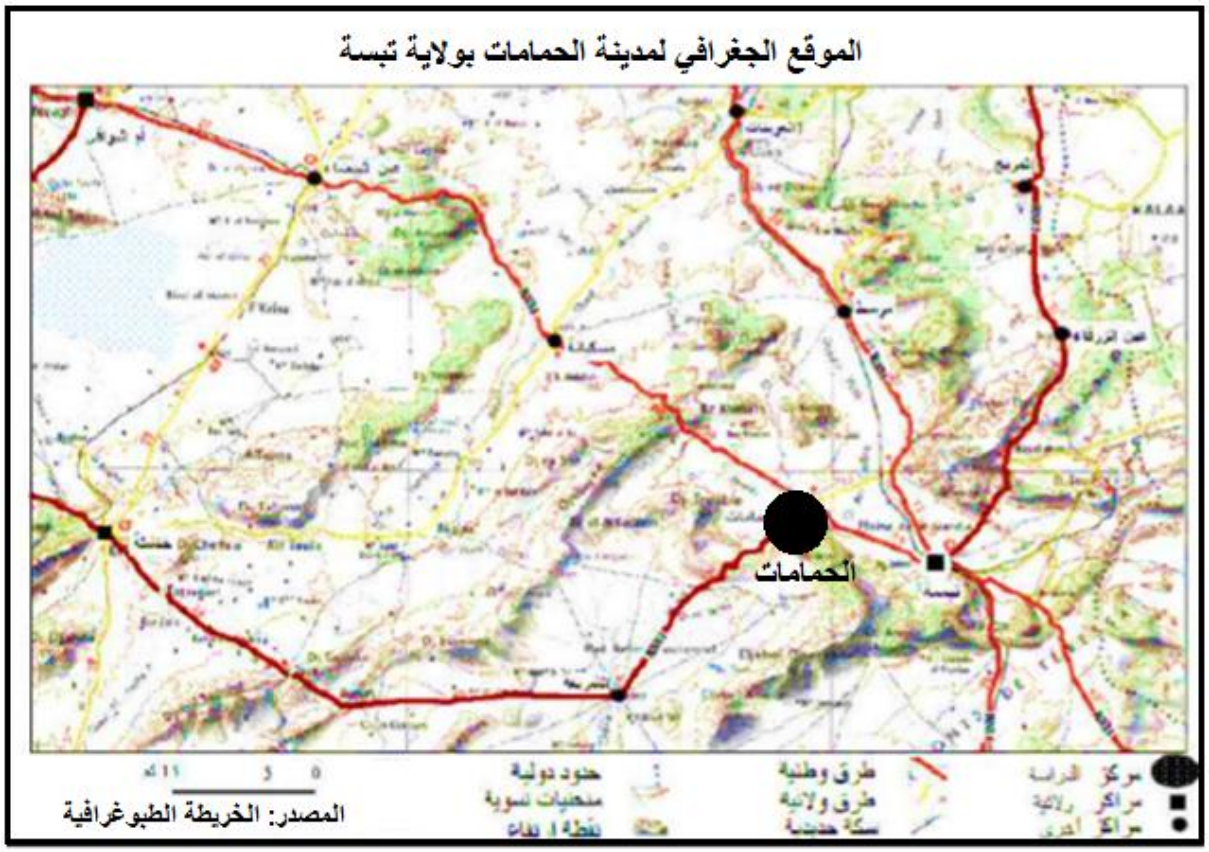


### 1-1-2- الموقع الفلكي:

تكمن أهمية دراسة الموقع الفلكي لأي منطقة في تحديد المناخ السائد بها وخصائصه الطبيعية، تقع مدينة الحمامات على خط العرض 35° و27° شمال خط الاستواء وخط الطول 07°و56° شرق غرينيتش.

### 1-1-3- الموقع الإداري :

تعتبر مدينة الحمامات مقر بلدية وهي من أهم بلديات ولاية تبسة، دائرتها هي بئر مقدم، لديها أربع حدود وهي كالتالي (الخريطة رقم 03):

- من الشمال: بلدية بئر الذهب.
- من الجنوب والجنوب الغربي: بلدية بئر مقدم.
- من الشرق: بلدية بولحاف الدير وتبسة.
- من الجنوب الشرقي: بلدية تبسة.

**الخريطة رقم 03**: الموقع الإداري لمدينة الحمامات

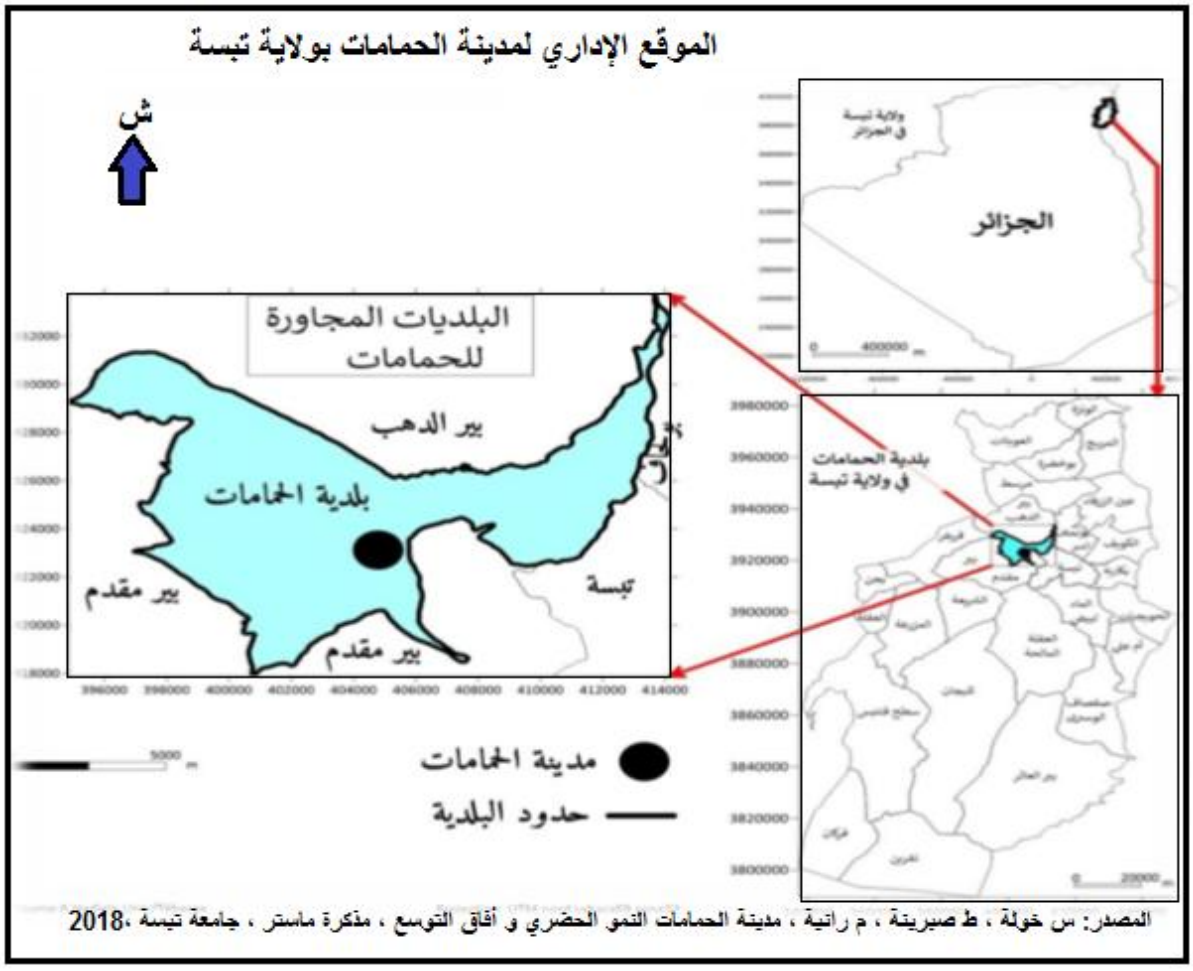


## 1-2- التضاريس (طبوغرافية السطح):

من خلال الخريطة الطبوغرافية لمدينة الحمامات يتبين لنا أنها في موقع سهل منبسط في الجهتين الغربية والشمالية وتزداد الارتفاعات بالاتجاه الشرق والجنوب والارتفاعات تتراوح بين 805م و 935م ولإبراز متغيرات الارتفاعات سنعتمد على 03 مقاطع طبوغرافية كما تبين ذلك الخريطة رقم 04 أدناه.

- **المقطع A**:يقطع المدينة من الجهة الشمالية الشرقية إلى الجهة الشمالية الغربية وهو يبرز وجود سهل ذو انحدار متغير بانتظام حيث لا تظهر به تغيرات بارزة في نسبة الانحدار.

- **المقطع B**: يقطع المدينة بالوسط من الشمال إلى الجنوب خلال هذا المقطع يظهر لنا سهل ذو سطح متموج قليلا ينخفض في الجهة الشمالية ويحقق أقصى ارتفاع له في الجهة الجنوبية تحت أقدام جبل السطح، يتخلل هذا المقطع واد بوعكوس.

- **المقطع C**: يقطع المدينة في الجهة الغربية من الشمال الجنوب حيث يبرز لنا انحدار متغير بانتظام.

وفي الأخير نستنتج أن مميزات مدينة الحمامات أنه ذو ميل معتدل عموما إضافة إلى عدم وجود تضرعات واضحة على سطحه وخاصة في الجهتين الشمالية و الغربية والأمر يختلف شرقا وجنوبا[1].

**الخريطة رقم 04**: طبوغرافية مدينة الحمامات

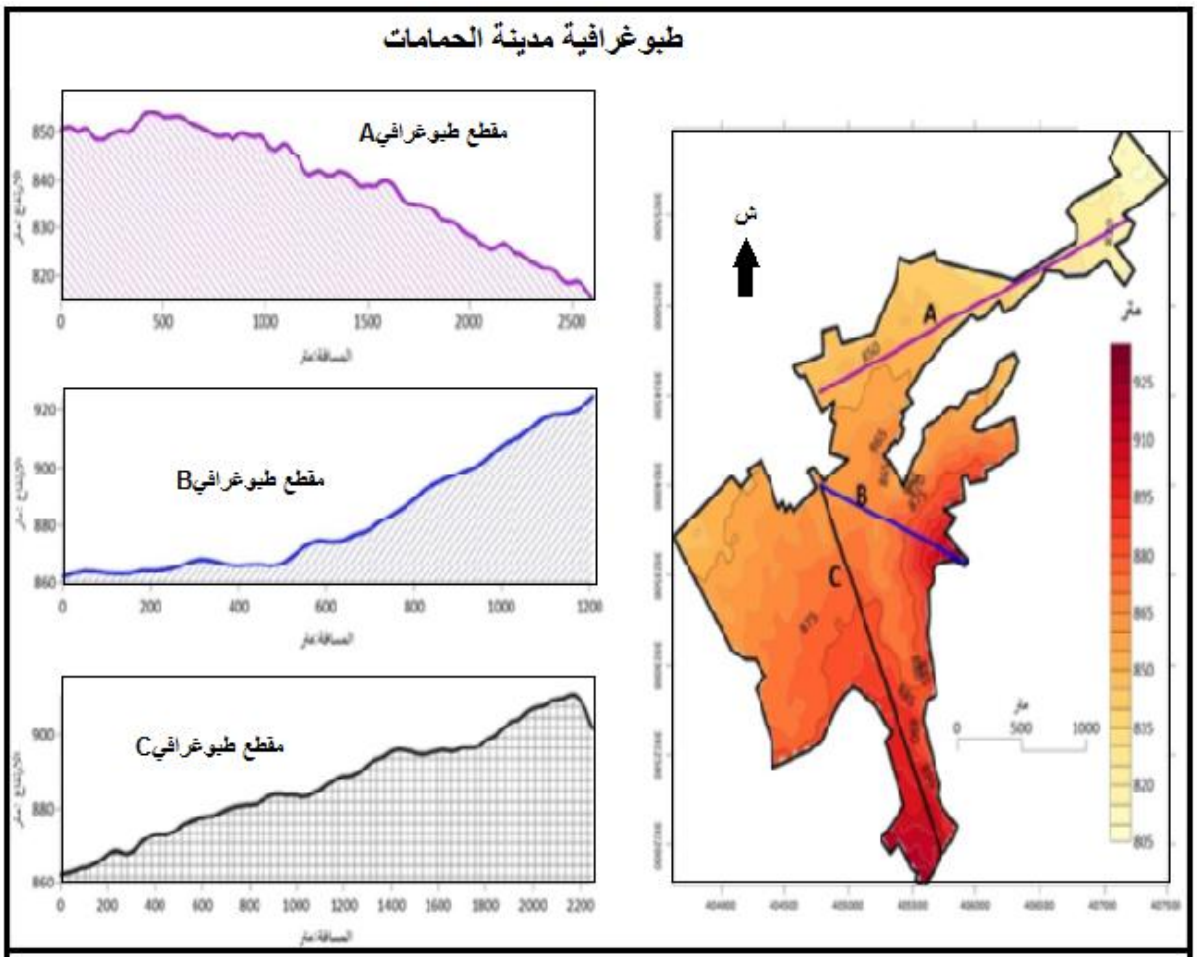


## 1-3- الارتفاعات:

من خلال الخريطة الارتفاعات لمدينة الحمامات نجد أن الارتفاعات داخل المحيط العمراني تمتد ما بين 808م في الشمال الشرقي للمدينة وهو ما يتناسب مع سهل المرجة و925,73م في اقصى الجنوب وشرق جبال يوكوس و هضبة تازبنت . هذا ما توضحه الخريطة رقم 05.

وعلى العموم يمكن تقسيم الارتفاعات الى 5 فئات:

**- الفئة الأولى (808 - 833.49م)**: تحتل أقل نسبة 8.09% من مساحة المدينة، حيث تحتل هذه الفئة الجهة الشمالية الشرقية بمساحة 33.62 هكتار.

[1]: سنوسي خولة، طوالبية صبرينة، منسل رانية، مدينة الحمامات النمو الحضري وآفاق التوسع العمراني، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي-تبسة-، 2018.

– **الفئة الثانية (833.49 – 856.67م)**: تلي الفئة السابقة حيث تحتل هذه الفئة مساحة صغيرة نوعا ما حيث تقدر ب 95.53 هكتار بنسبة 22.99%، تتواجد في الشمال بالإضافة إلى أجزاء أخرى من المدينة.

– **الفئة الثالثة (856،68– 871.98م)**: تحتل أكبر نسبة 29.9% من مساحة المدينة، تمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي بمساحة 124.2 هكتار.

– **الفئة الرابعة (871.98 – 890.97م)**: تمتد من الشرق الى الجنوب الغربي بمساحة نوعا ما كبيرة تقدر ب 120.38 هكتار أي ب نسة28.98 بالمئة.

– **الفئة الخامسة (890.97 – 925.73م)**: تقدر مساحتها ب 41.72 هكتار أي ما يعادل 10.04%، تتواجد في الجهة الجنوبية وجزء من الشرق.

**الخريطة رقم 05**: ارتفاعات مدينة الحمامات

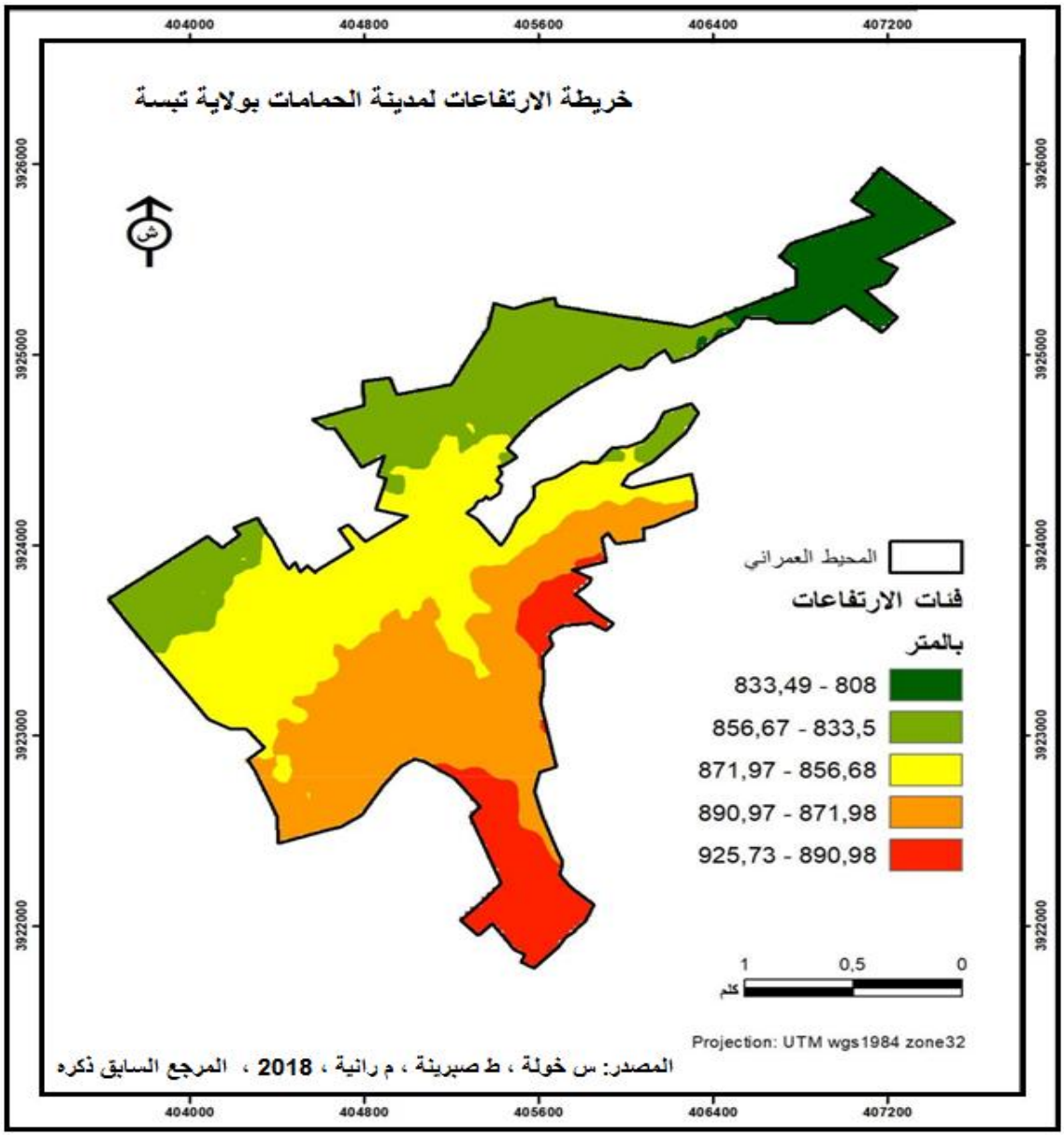

### 1-4- الانحدارات :

تكمن أهميتها في كونها تسمح بالتحكم في قابلية الأراضي للتعمير، وتحدد لنا أشكال الاستخدامات ونوعها.

من خلال الجدول رقم (03) والخريطة رقم (05)، توزيع الانحدارات بمدينة الحمامات نلاحظ أنها تتوزع على 6 فئات.

**الجدول رقم 03**: توزيع فئات الانحدار بمدينة الحمامات

| رقم الفئة | حدود الفئة | المساحة (هكتار) | النسبة % |
|---|---|---|---|
| 1 | [3-0] | 143.97 | 34.65 |
| 2 | 5-3.01 | 120.99 | 29.12 |
| 3 | 8-5.01 | 83.82 | 20.18 |
| 4 | 12-8.01 | 50.51 | 12.16 |
| 5 | 15-12.01 | 13.18 | 3.17 |
| 6 | 18.66-15.01 | 2.98 | 0.72 |
| **المجموع** | / | **415.45** | **100** |

**المصدر : من انجاز الطالبتين بمساعدة المشرف**

– **الفئة الأولى**: انحدارات هذه الفئة منحصرة بين 0% و3% تتربع على مساحة كبيرة تقدر ب 143.97 هكتار بنسبة 34.65 % من مساحة المدينة تكون الأراضي فيها ضعيفة الانحدار مستوية تقريبا، غير مرغوب فيها من ناحية التعمير، لأنها تتطلب من خلق انحدار لسد مختلف الشبكات مما يتطلب زيادة التكلفة غير أنه الاستغلال الفلاحي للأراضي يحول دون استغلالها.

– **الفئة الثانية**: انحدارات هذه الفئة محصورة ما بين 3.01% و05%، تحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة بمساحة بلغت 120.99 هكتار بنسبة 29.12%، وهي تتوزع على أجزاء واسعة من المحيط العمراني وهي ذات انحدار متوسط تعتبر أراضيها صالحة للبناء.

– **الفئة الثالثة**: الانحدارات فيها محصورة ما بين 5.01% إلى 08%، تشغل مساحة 83.82 هكتار أي ما يعادل 20.18% وهي أيضا تتوزع على جميع أجزاء المحيط العمراني وتعتبر أراضي هذه الفئة صالحة للتعمير.

**الخريطة رقم 06**: فئات الانحدار بمدينة الحمامات

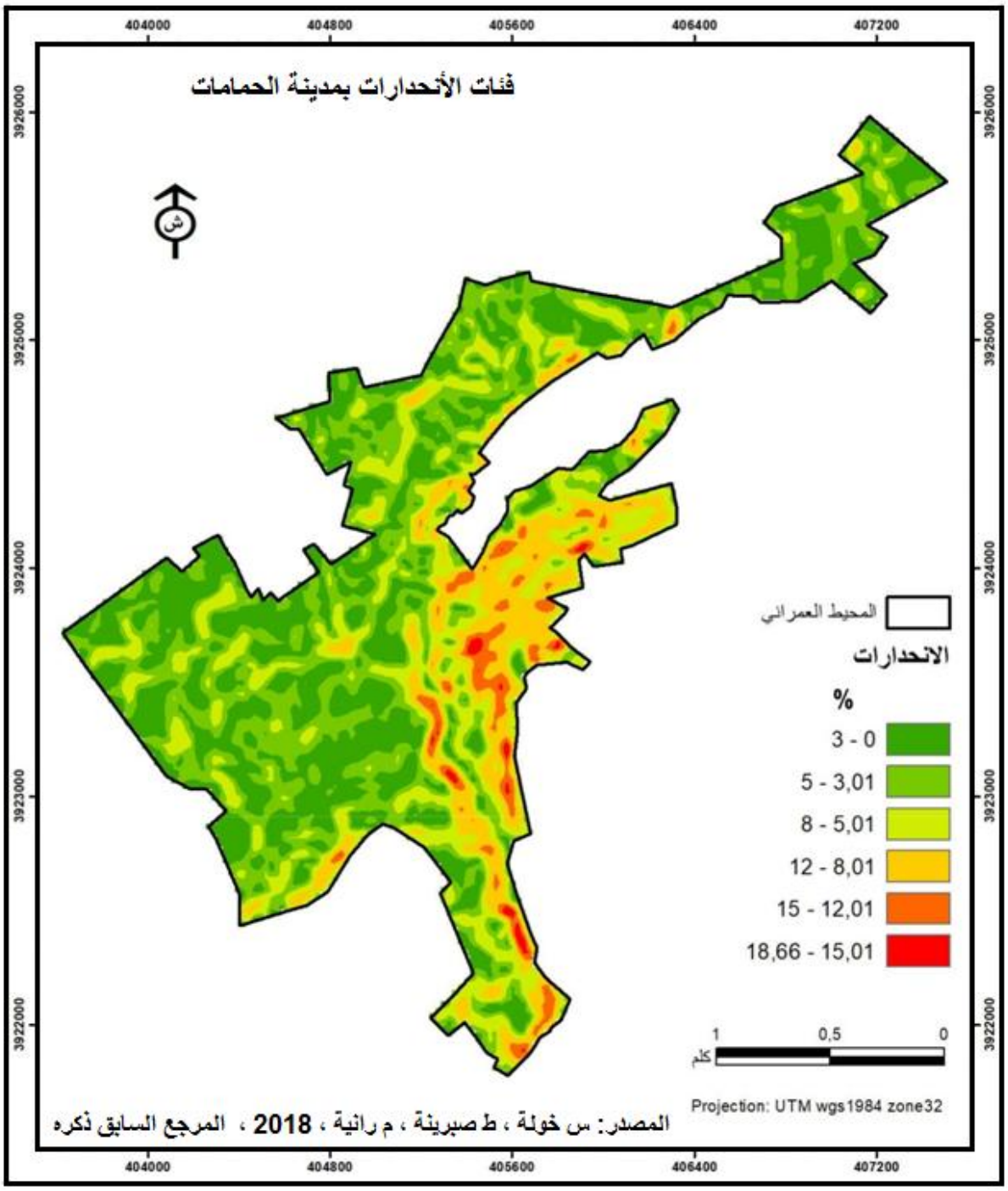


– **الفئة الرابعة:** انحدارها منحصر بين 8.01% إلى 12% تحتل مساحة 50.51 هكتار أي مايعادل نسبة 12.16% تنتشر معظمها في الجهة الشرقية للمدينة بالإضافة لأماكن أخرى متفرقة منها. هذه الفئة تزداد فيها تكاليف شق الطرقات بالإضافة إلى مد الشبكات التقنية بزيادة شدة الانحدار.

– **الفئة الخامسة:** من 12.01% إلى 15% أراضي هذه الانحدارات ترتفع بها تكاليف شق الطرقات والشبكات، تتواجد في الجهة الشرقية بمساحة صغيرة تقدر ب 13.18 هكتار أي بنسبة 3.17%.

**– الفئة السادسة:** من 15.01% إلى 18.66% هي ثاني أصغر مساحة حيث تقدر مساحتها ب 2.98 هكتار من المدينة بنسبة 0.72% وهي أراضي غير صالحة للبناء حيث تنتشر في الجهة الشرقية والجنوبية الشرقية.

**1-5- التركيب الصخري:**

"يلعب التركيب الصخري دورا كبيرا ومباشرا في تحديد الخصائص الزراعية، والعمرانية للمنطقة، حيث من خلال معرفة أنواع الصخور يمكن تحديد أنواع التربة الناشئة عن هذا التركيب، ناهيك على أن عمليات الحث وتكوين الأغشية المائية الباطنية تختلفان باختلاف طبيعة التكوينات الصخرية، إضافة إلى ذلك تؤثر طبيعة التكشفات الصخرية في جريان الأودية، كذلك يحدد هذا الأخير مدى قابلية التربة للبناء والتعمير مما يؤهلها لتكون مجالا للتوسع و النمو العمراني"[1].

لمعرفة التركيب الصخري لمنطقة الحمامات يجب دراسة التكوينات الصخرية لها حيث تبين لنا التركيب الصخري للمنطقة أنها تعود للزمن الثاني والزمن الرابع كما توضحه الخريطة رقم (07).

**– تكوينات الزمن الثاني:** يتكون من الترباسي، وهو يتواجد بالجهة الشرقية أعلى قمم الجبال، تكويناته عبارة عن طين ومارن جبسي .

**– تكوينات الترباسي:** يرتكز في الجهة الشمالية الشرقية وكذا بالجبال الشرقية، تكويناته كلس + مارن وأحيانا تتواجد على شكل صفائح نجدها خاصة بجبل السطح بسمك 100م.

**– تكوينات الترياسي السطحي:** بجبل أوزمور بالجهة الشرقية، تكويناته كلس كتلي ويتواجد به المارن بكثرة.

**– تكوينات الزمن الرابع:** تتضح أكبر تكويناته عند أقدام الجبال وكذا بالوديان والسهول أين يشغل مساحة مهمة عبارة عن طين ورمل إضافة إلى الحصى و طمي حديث وكذا قشور الكلس شمال وشرق المدينة وبالجهة الغربية السهلية بصفة خاصة[2].

[1]: حسين بولمعيز، 2018-2019، المرجع السابق ذكره، ص 193.

[2]: س خولة ، ط صبرينة ، م رانية ، 2018، المرجع السابق ذكره، ص 13.

**الخريطة رقم 07**: أهم التشكيلات الجيولوجية بمدينة الحمامات

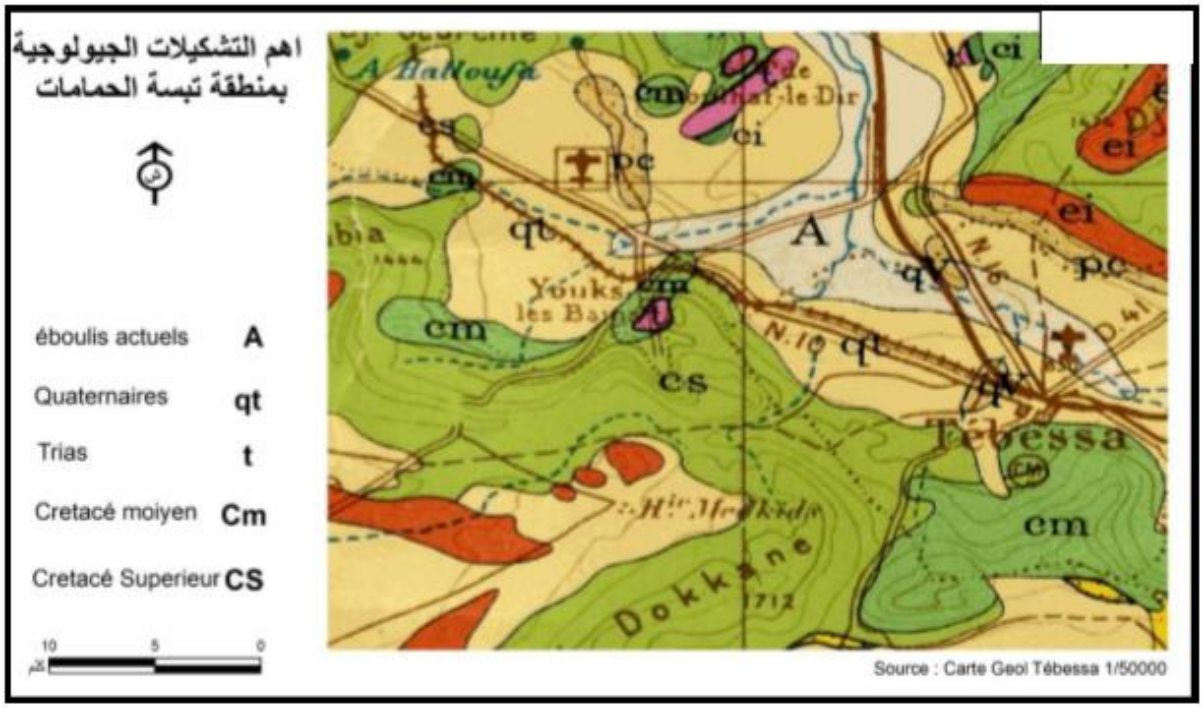


### 1-6- أنماط التربة:

التربة هي أحد العوامل الأساسية التي تحدد لنا الأراضي الصالحة للبناء من غيرها، وقدرتها على تحمل المنشأة من خلال هذا يمكننا تصنيف أراضي مدينة الحمامات حسب قابليتها للتعمير إلى (الخريطة رقم 08):

– **أراضي صالحة للبناء**: الانحدارات فيها محصورة بين 5% إلى 12%، وهي أراضي ذات تكوينات صلبة ومقاومة عالية متراصة، تشغل مجال واسع وتتواجد تقريبا بالمركز العمراني وبالجهة الشمالية الشرقية للمدينة.

– **أراضي غير قابلة للبناء**: انحدارها محصور بين 0% و05% أي أنه معدم ومقاومتها ضعيفة تسمح بإنجاز محتفظات لتستعمل في سقي الأراضي الفلاحية، حيث نجدها في الجهة الشرقية الجنوبية والشمالية الشرقية للمنطقة.

– **أراضي متوسطة الصلاحية للبناء**: تتمثل في الأراضي المتواجدة بالجهة الغربية وجزء منها بالجهة الشرقية ذات انحدار من 12 % إلى 20 %.

**الخريطة رقم 08**: جيوتقنية الأراضي بمدينة الحمامات

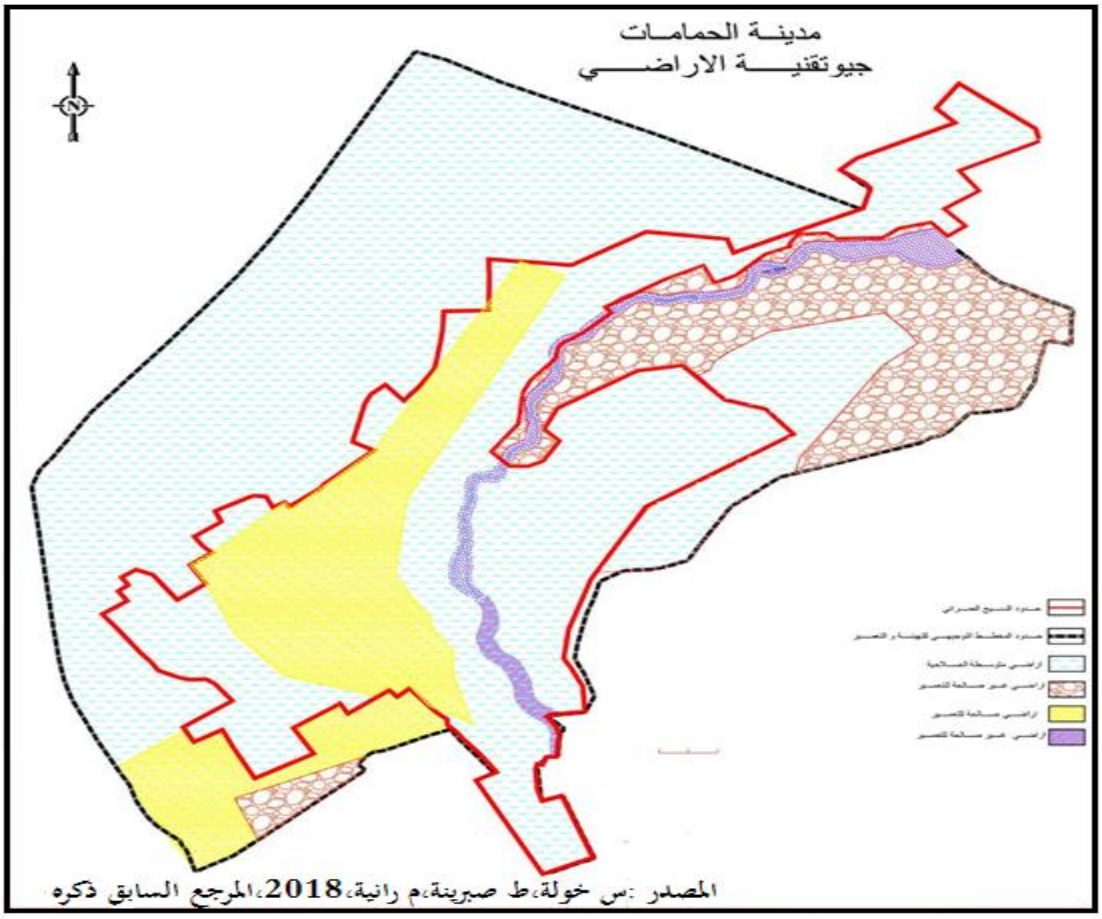


## 1-7- المناخ:

تكتسي الدراسة المناخية أهمية بالغة في تخطيط المدن أو مراكز العمران بصفة عامة، حيث تؤخذ بعين الاعتبار عند شق الطرق وحساب ارتفاع المباني وتوزيع المساحات الخضراء والحدائق العامة، كما أن نسبة الاشعاع الشمسي الضرورية للمساكن خاصة في الأحياء المزدحمة بالسكان تعد ذات أهمية بالغة، ناهيك عن دور الرياح واتجاهها عند اختيار المواقع الملائمة لإقامة المصانع. وعموما فان اختيار الموضع المناسب لإنشاء المدن او المراكز العمرانية عامة يدخل في تحديده عامل المناخ حتى لا تقام في جهات غير ملائمة[1].

### 1-7-1 الخصائص المناخية:

تتميز بلدية الحمامات بمناخ شبه جاف ذو شتاء شبه بارد، بالاعتماد على معطيات محطة الرصد الجوي ومن خلال تطبيق معامل أومبرجي "Quotient d'emberger"، أين وجدنا بأن Q= 33,79 ودرجة الحرارة

[1]:حسين بولمعيز، 2018-2019، مرجع سابق ذكره، ص197.

الدنيا لشهر جانفي قدرت بـ 1.9 وهذا خلال الفترة الممتدة من 1974 و1996، لذا يمكن تصنيفها ضمن نطاق شبه جاف ذو شتاء شبه بارد.

| م د الحرارة لشهر جانفي m | م د الحرارة القصوى لشهر جويلية M | متوسط التساقط السنوي P | Q |
|---|---|---|---|
| 1.9 | 34.8 | 223.89 | 33.79 |

$$Q = (1000\,P)/[((M+m)/2)(M-m)]$$

حيث : P: معدل التساقط السنوي

M: متوسط درجات الحرارة القصوى لأكثر الشهور حرارة، تؤخذ القيم بالدرجة المطلقة.

m: متوسط درجات الحرارة الدنيا لأكثر الشهور برودة، تؤخذ القيم بالدرجة المطلقة.

معامل أومبرجي يستند إلى المعطيات الخاصة بكمية التساقط السنوي، ودرجة الحرارة الدنيا لأبرد شهر في السنة ألا وهو شهر جانفي ودرجة الحرارة القصوى لأحر شهر في السنة وهو شهر جويلية[1].

**الشكل رقم 01:** وضعية مدينة الحمامات في المخطط الحراري المطري لأومبرجي

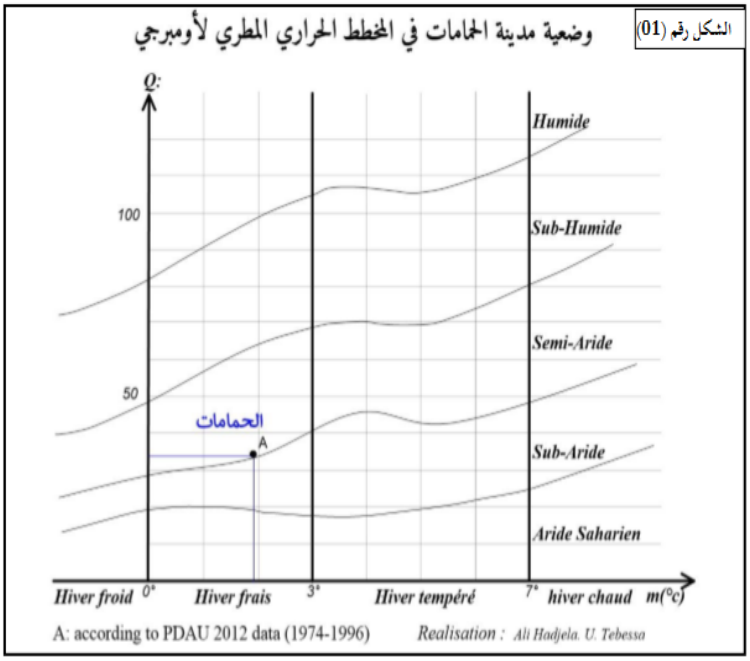


**المصدر:س.خولة،ط.صبرينة،م.رانية، مرجع سابق ذكره، ص21**

[1]: ص س خولة ، ط صبرينة ، م رانية ، 2018 ، مرجع سابق ذكره، ص 20.

### 1-7-2- التساقط:

#### 1-7-2-1- الأمطار:

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ ان بلدية الحمامات تتلقى كمية أمطار نوعا ما ضعيفة ذلك خلال الفترة الممتدة من 1974 الى 1996 سنة ، حيث قدرت ب323.89 ملم/سنة . حيث نلاحظ أن أكبر كمية تساقط سجلت في الشهر مارس و شهر نوفمبر بمعدل 45.7 و 33.68 ملم على التوالي . أما اصغر كمية سجلت في شهر جويلية بمعدل 7.2 ملم . وفي الأخير نستنج من الجدول 4 و 5 ان فصلي الربيع و الخريف هما الفصلين الأكثر تساقطا بمعدل 108.6 و 83.27 ملم على التوالي و فصل الصيف و الشتاء الأقل تساقطا ب 69.06 و 49.25 ملم .

**الجدول رقم 04:** معدل التساقط الشهري والسنوي خلال الفترة 1974- 1996

| جانفي | فيفري | مارس | أفريل | ماي | جوان | جويلية | أوت | سبتمبر | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 25.54 | 22.7 | 45.7 | 31.3 | 42.9 | 26.53 | 7.2 | 15.57 | 30.52 | 25.07 | 33.68 | 18.15 | 323.89 |

**المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU، بلدية الحمامات.**

#### 1-7-2-2- الحرارة:

تعد درجة الحرارة من أهم عناصر المناخ لأنها تؤثر على باقي عناصر المناخ الأخرى من ضغط، رطوبة ...الخ وأيضا تأثيرها على الإنسان ونشاطاته المختلفة، كما لها دورا هاما في تحديد نمط السكن ومادة البناء.

**الجدول رقم05:** التوزيع الشهري لدرجات الحرارة لمدينة الحمامات 1974- 1996

| الشهر | جانفي | فيفري | مارس | أفريل | ماي | جوان | جويلية | أوت | سبتمبر | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| درجة الحرارة الدنيا | 1.9 | 2.7 | 4.7 | 7.3 | 11.4 | 15.9 | 18.8 | 18.4 | 16.1 | 11.3 | 6.3 | 3.1 |
| درجة الحرارة القصوى | 10.3 | 12.3 | 16.1 | 28 | 25.2 | 31.6 | 34.8 | 34.1 | 29.2 | 21.8 | 16 | 11.15 |
| متوسط درجات الحرارة | 6.1 | 7.5 | 10.4 | 10.05 | 18.3 | 23.45 | 26.3 | 26.25 | 22.65 | 16.55 | 11.35 | 7.25 |

**المصدر: س.خولة، ط.صبرينة ،م.رانية، مرجع سابق ذكره، ص19**

**الجدول رقم06**: التوزيع الفصلي لدرجات الحرارة بمدينة الحمامات1974- 1996

| الفصول | الخريف | | | الشتاء | | | الربيع | | | الصيف | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | س | اك | ن | د | ج | ف | م | اف | ماي | ج | جو | اوت |
| الحرارة (م)° | 44.25 | | | 20.85 | | | 38.75 | | | 76 | | |

**المصدر: ق.اسمهان، ك.سيف. م.لويزة، المساحات الخضراء في مدينة الحمامات دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مذكرة ماستر2019، ص28**

من خلال الجدول رقم (04) والجدول رقم (05)، نلاحظ أن أعلى قيمة لمتوسط درجة الحرارة في شهر جويلية 26.3° و اخفض قيمة نجدها في شهر جانفي 6.1° ومنه يمكن القول أن مدينة الحمامات تمتاز بفترة جفاف ممتدة من شهر جوان إلى شهر أكتوبر تميزها أمطار متذبذبة ما بين سنة 1974و 1996.

### 1-8- الرياح:

الرياح عامل هام في التأثير على نمو المزروعات، تساهم في عملية التلقيح، يكون تأثيرها إيجابيا إذا كانت الرياح رطبة وغير قوية، وتؤدي إلى تلطيف الجو، أما إذا كانت ريحا قوية فتأثيرها يكون في أغلب الأحيان بشكل سلبي خاصة في فصل الأزهار والثمار إذ تؤدي إلى سقوط الازهار والثمار، واتلاف البراعم وتكسير الأغصان وحتى اقلاع النباتات في بعض الأحيان.كما أن تأثيرها على السكنات الهشة يكون كبيرا، وبخاصة العشوائية منها والتي غالبا ما تكون من القصدير والزنك ومواد هشة يسهل اقتلاعها مما يتسبب في أضرار معتبرة قد تصل حد سقوط أرواح بشرية.

تعتبر منطقة الحمامات معرضة للرياح نظرا لكون تضاريسها مسطحة وكذلك لعدم وجود حواجز (التشجير) والرياح السائدة هي رياح شمالية غربية بمعدل 35% والتي تساعد خاصة على جذب الأمطار، أما رياح السيروكو الساخنة والجافة صيفا تهب 20.16 يوم خلال السنة خاصة في فصل الصيف من الجنوب إلى الشمال بالفترة الجافة ابتدءا من أفريل حتى سبتمبر وتكون مرتفعة خاصة في شهر جويلية ب 8.4 يوم في السنة و جوان بـ 3.2 يوم في السنة.

### 1-9- الشبكة الهيدروغرافية:

تقع مدينة الحمامات ضمن الحوض الطبوغرافي (تبسة الحمامات) الذي يمتد على مساحة 959كلم$^2$ يخترقها وادي بوعكوس الذي يلتقي مع الوادي الكبير بسهل المرجة شمال شرق المدينة، وهو يمتاز بجريان مياهه معظم أيام السنة ويعتمد في تموينه بالدرجة الأولى على مياه منابع يوكوس الجوفية ذات الأصل الكارستي، وبالتالي فإن واد بوعكوس يمثل ارتفاقا طبيعيا ويؤثر في عملية توسع المدينة عمرانيا، ويلاحظ أيضا امتداد واد سردياس شمال وغرب

المدينة وهو بالإضافة إلى الأراضي الفلاحية الممتدة غرب المدينة يحول دون استمرار توسعها غربا بسبب عائق التعرض للفيضانات لاستواء السطح، إضافة إلى الإستعمال الفلاحي الذي يفترض حمايته من التوسع العمراني. وتعد منطقة الحمامات منطقة غنية بالمجاري المائية وخاصة منها المؤقتة، وبحكم مناخ المدينة والمنطقة عامة "نصف الجاف" فإنها على غرار مناطق السهول أو الهضاب العليا تتعرض لأمطار فيضانية أو سيلية جارفة تؤدي لتعرض الأجزاء الغربية من المدينة للفيضانات، خاصة وأن المدينة ستأخذ هذا الاتجاه وفق ما تضمنه المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات على المدى البعيد لمزيد من التفاصيل أنظر الخريطة ومن بين الأودية الموجودة أيضا: واد عين شابرو، واد سـرديـاس، واد بوعكوس وقد أشرنا إليه منبعه مرتفعات يوكوس، واد بوديس: يقع غرب التجمع، واد القصب ومنبعه عين شبرو ليتجه نحو مرسط شمالا.

**الخريطة رقم 09**: الشبكة الهيدروغرافية بالحوض التجميعي (تبسة– الحمامات)

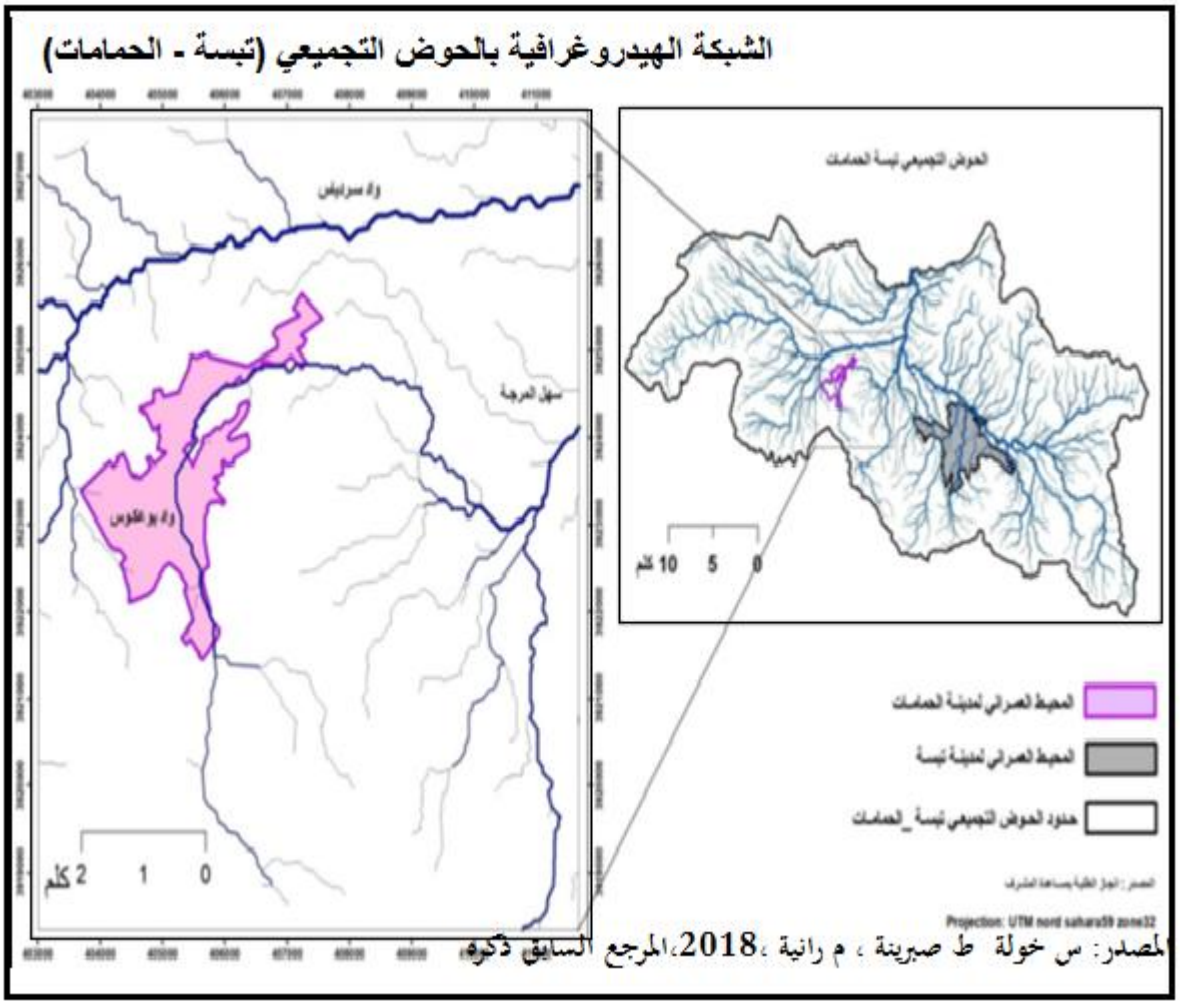

### 1-10- العوائق الطبيعية والارتفاقات:

**1-10-1- العوائق الطبيعية:** وهي كل من الارتفاقات الموجودة في الطبيعة.

- **الأراضي الفلاحية:** في أي دراسة عمرانية لابد من معرفة الأراضي الفلاحية الموجودة بالمنطقة و ذلك للمحافظة عليها أو حمايتها من التوسع العمراني العشوائي، من خلال دراستنا وجدنا أن بعض الأراضي الفلاحية بالمنطقة تم إلغاء تصنيفها الفلاحي عن طريق المرسوم التنفيذية رقم 11/ 237 المؤرخ في 09 جويلية 2011 وكذا المرسوم التنفيذي رقم 239/11 المؤرخ في09 جويلية 2011 المتضمن التصريح بالمنفعة العامة لكون هذه الأراضي أصبحت ذات مردود ضعيف وتخصيصها لإنشاء أقطاب حضرية جديدة لتخفيف الضغط على المركز الحضرية الموجودة.
- **ارتفاق الوديان:** هو ارتفاق مائي يقاس ابتداء من سرير الواد مجال الأمن ارتفاقها يحسب عمقها ضرب 2م وهي 20م من كال الجانبين.
- **ارتفاق الغابات:**وهو ارتفاق مؤرخ في القانون 12/ 24 بتاريخ 2006/23.
- **ارتفاق النقب:** وهو ارتفاق يكون على بعد 02X25 م من البئر.
- **الارتفاقات التكنولوجية:** وهي كل ارتفاق أو عائق قام به الإنسان وهي أنواع:

– **المقابر:** يمنع إنشاء أي بناية سكنية أو وظيفية تقل عن 35 متر من محيط المقابر.

– **أنبوب الغاز الطبيعي:** يتطلب ارتفاقه 75 متر من الناحية الأخرى للمحور.

– **خط كهربائي متوسط التوتر:** 30 كيلو فلط تتطلب ارتفاق قدره 15 متر من الناحية والأخرى بالنسبة للخط وعمود الخط الكهربائي.

– **خط كهربائي متوسط التوتر:** 60 حتى 220 كيلو فلط ارتفاق قدره 25 مترا من الجهتين.

– **ثكنة عسكرية:** يمتد الارتفاق 200 متر من السور .

– **شبكة الطرق** : حيث الطريق الوطني ارتفاقه 50 م اي 25 م من كلا جانبي الطريق أما الطريق الولائي ارتفاقه 30 م أي 15 م من كال جانبي الطريق .

### 1-10-2- الارتفاقات بالمدينة:

تتمثل هذه الارتفاقات بمدينة الحمامات (الخريطة رقم 10) في مجريي واد بوعكوس الذي يخترق المدينة من الجنوب نحو الشمال متجها شرقا، وسرديا‌س شمال المدينة على الخصوص كارتفاقات طبيعية، وخطوط الكهرباء عالي التوتر شمال المدينة وقناة نقل الغاز في الجهة الشمالية الغربية ،إضافة إلى الطريق الوطني رقم 10 المتجه نحو الشمال الغربي، والوطني رقم 83 الذي يأخذ اتجاها معاكسا. ويضاف إلى ذلك طرقا أخرى يجب أن تحضى بمسافات أمنية أثناء توسع المدينة، ومنها الطرق الاجتنابية، كذلك الشأن بالنسبة لخط السكة الحديدية غير المستغل والذي قد يشكل مستقبلا أحد الحلول المقترحة للنقل بواسطة الترامواي للسكان مستقبلا، ولربط المدينة

بالمدينة الأم ومدينة بكارية شرقا، كما تشمل الارتفاقات بالمدينة المساحات المشجرة أو الخضراء بالمدينة التي تنتشر بجهات عدة وخاصة بالقرب من واد بوعكوس بالقطاعين العمرانيين 03، 04 وكذا القطاع 05 على شكل بساتين معظمها تابعة للقطاع الخاص، نأمل إعادة تصنيفها مستقبلا لتكون متنفسا للمدينة كمساحات خضراء مهيئة أو مساحات حضرية مشجرة، تبلغ مساحتها حوالي 42 هكتار، والاستخدامات العسكرية كالثكنة، وهذه الارتفاقات كانت تكنولوجية أو طبيعية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في التخطيط لنمو المدينة مستقبلا أو تلبية احتياجاتها الحالية.

**الخريطة رقم 10**: أهم الارتفاقات بمدينة الحمامات

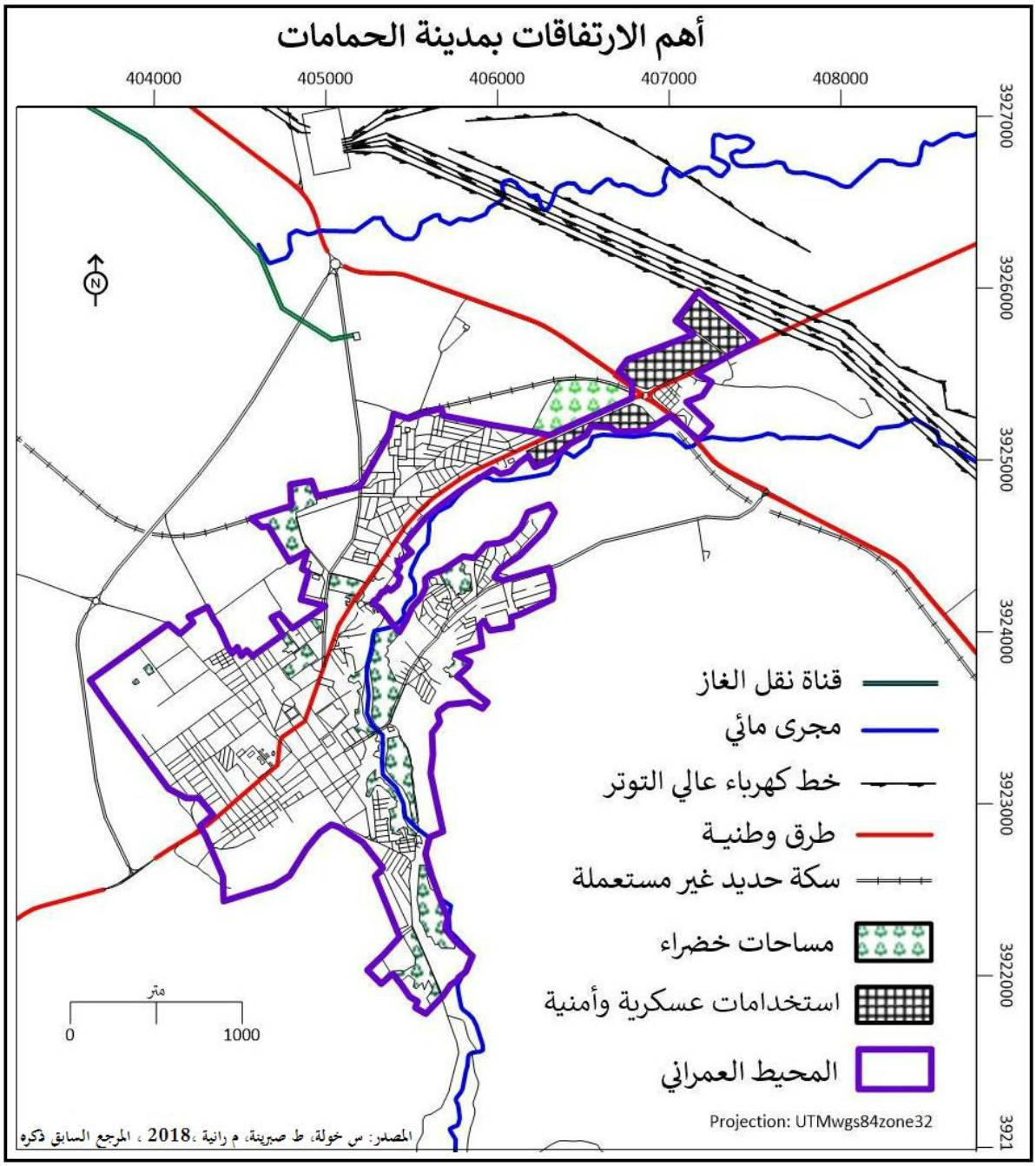

## المبحث الثاني

## الخصائص السكانية بمدينة الحمامات

**تمهيد:**

يعتبر الإنسان المحرك الأساسي لمختلف النشاطات المرتبطة بالمجال الحضري أو الريفي، فهو المستهلك والمنتج في آن واحد، وبالتالي فالضوابط البشرية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في توجيه وتحديد مجال نفوذ المدينة بالإضافة إلى المساهمة في تحديد وظيفتها و مجال توسعها عمرانيا و امتدادها مجاليا. كما أنها تمنحنا فكرة حول مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تعاني منها المدينة وساكنيها.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الخصائص السكانية وكذلك التجهيزات والهياكل الأساسية مع إبراز مدى تأثيرها على نشاط ووظيفة مدينة الحمامات هذا من جهة، ومن جهة ثانية في علاقتها بظاهرة السكن العشوائي.

### 1- الخصائص السكانية:

### 1-1- نمو السكان:

مر النمو السكاني في بلدية الحمامات بمراحل مختلفة نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر، إذ أدى تظافر عدة عوامل ( الاستعمار الفرنسي وسياسته، الزيادة الطبيعية للسكان، الهجرة الداخلية و الخارجية...الخ) إلى خلق نوع من عدم التوازن بين إمكانيات البلدية من جهة ونمو السكان من جهة أخرى الأمر الذي أدى إلى الضغط على المواد المتاحة في البلدية وخاصة على قطاع السكن.

من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (02) يمكن تقسيم نمو وتطور السكاني لمنطقة الحمامات إلى 05 مراحل وهي :

**الجدول رقم 07**: التطور السكاني ومعدل النمو السكاني لمدينة الحمامات 1966-2019

| التعدادات | عدد السكان | معدل النمو |
|---|---|---|
| 1966 | 2000 | / |
| 1977 | 4000 | 6 .50 |
| 1987 | 8267 | 7.53 |
| 1998 | 15085 | 5.61 |
| 2008 | 19223 | 2.45 |
| 2019 | 25087 | 2.40 |

**المصدر : مديرية برمجة الميزانية و التخطيط والإحصاء، تبسة، 2019**

**الشكل رقم 02**: النمو السكاني بمدينة الحمامات (1966-2019)

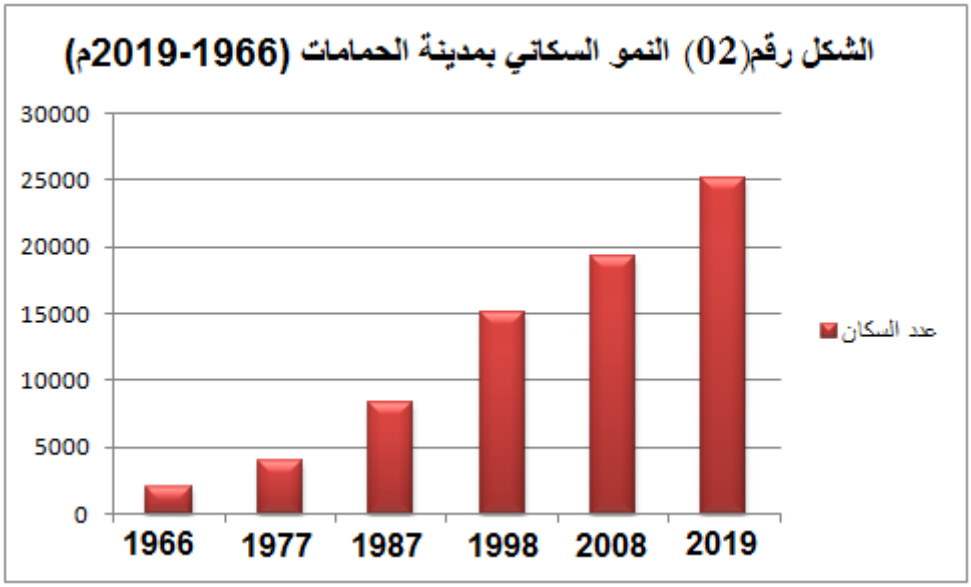


**– المرحلة الأولى 1966–1977**: قدر معدل النمو لهذه المرحلة بـ 6.50 % خلال 11 سنة وهو عدد معتبر نتيجة لتحسن ظروف المعيشة وانتهاء الحرب التحريرية واستقرار الأمن والنظام في البلاد.

**– المرحلة الثانية 1977–1987**: في هذه المرحلة النمو السكاني في تزايد مستمر حيث ارتفع من 2000 إلى 4000 نسمة سنة 1987 بمعدل 7.53%. (وسبب هذا الارتفاع هو التحسن المسجل في مستوى المعيشة والظروف الصحية للمواطن مما خفض نسبة الوفيات مع ارتفاع نسبة المواليد في مجتمع بنظام ديموغرافي تقليدي، التحكم في تسيير وتنمية التراب الوطني وتوزيع الاستثمارات بشكل عادل، انتشار مستوى التنمية، والنزوح الريفي نحو المدينة بحثا عن العمل والتعليم لتحسين الظروف المعيشة بالمدينة، والامتيازات التي تتوفر بها.)

**– المرحلة الثالثة 1987–1998**: في هذه المرحلة لايزال عدد السكان في ارتفاع حيث قدر ب 15085 نسمة خلال سنة 1998بمعدل نمو 5.61%، هذا راجع إلى الفترة العشرينية السوداء التي أدت إلى هجرة بعض السكان الى بلدية الحمامات وأيضا ارتفاع نسبة المواليد.

**– المرحلة الرابعة 1998–2008**: في هذه المرحة انخفض معدل النمو، حيث قدر بـ 2.45% وعدد السكان قدر بـ 19223خلال سنة 2008. ذلك راجع إلى عدة أسباب منها انخفاض الخصوبة، عزوب الشباب عن الزواج، ارتفاع سن الزواج للجنسين معا.

**– المرحلة الخامسة 2008–2019:** في هذه المرحلة عاد عدد السكان للارتفاع، حيث بلغ عدد نموه 2.40% وعدد سكانه25087نسمة يمكن تفسير ذلك بمختلف المشاريع التنموية التي عرفتها البلدية وهذه الأخيرة أدت إلى الهجرة الوافدة للمدينة.

### 1–2– التوزيع المكاني للسكان وكثافتهم:

تتحكم في توزيع السكان العديد من العوامل التي تلعب دورا مهما ورئيسيا، منها طبيعية (التضاريس، الانحدارات، مصادر المياه ...)، العوامل البشرية، والعوامل الاقتصادية ومستوى التحضر. بالإضافة الى البنية العقارية .

**الجدول رقم 08:** أهم الأحياء المتواجدة بالقطاعات العمرانية ومساحتها بمدينة الحمامات

| رقم القطاع | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
|---|---|---|---|---|---|
| – أهم الأحياء المتواجدة في القطاع | –حي جبل ارقو<br>–حي البساتين<br>–حي جبل الجرف | –حي سوق<br>–وسط المدينة | –حي صميدة علي<br>–حي المجاهدين<br>–حي معلم خليل<br>–الحي التطوري71حصة | –حي المقبرة<br>–حي المدارس<br>–حي شيخ لعربي تبسي<br>–حي ذراع الحمام | –حي 100سكن<br>–حي سعدي طاهر<br>–حي المحطة<br>–تحصيص المستقبل<br>–تحصيص 116حصة<br>–تحصيص 173حصة |
| المساحة (هكتار) | 102.31 | 30.3 | 46.79 | 84.14 | 151.88 |

**المصدر: من إعدد الطالبتين**

**الجدول رقم 09:** التوزيع المكاني لسكان بلدية الحمامات سنة 2019

| رقم القطاع | عدد السكان (نسمة ) | % |
|---|---|---|
| 1 | 7344 | 29.27 |
| 2 | 4025 | 16.04 |
| 3 | 4251 | 16.95 |
| 4 | 4327 | 17.25 |
| 5 | 5140 | 20.49 |
| المجموع | 25087 | 100 |

**المصدر : من إعدد الطالبتين**

من خلال الخريطة رقم (11) والجداول أعلاه نلاحظ أن مدينة الحمامات قسمت إلى 05 قطاعات عمرانية موضحة كالتالي:

– **القطاع الأول**: تبلغ مساحته 102.31هكتار، يضم كل من حي جبل أرقو، حي البساتين وحي جبل الجرف، يبلغ عدد سكانه 7344نسمة بنسبة 29.27% من إجمالي السكان حيث يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان .

– **القطاع الثاني**: يشمل وسط المدينة وأهم الأحياء السكنية التي تكونه حي السوق...الخ. تقدر مساحته ب 30.3 هكتار وهو أصغر القطاعات من حيث المساحة يقدر عدد سكانه ب 4025 نسمة بنسبة 16.04% من إجمالي السكان.

**الخريطة رقم 11**: توزيع السكان وكثافتهم عبرالقطاعات العمرانية بمدينة الحمامات

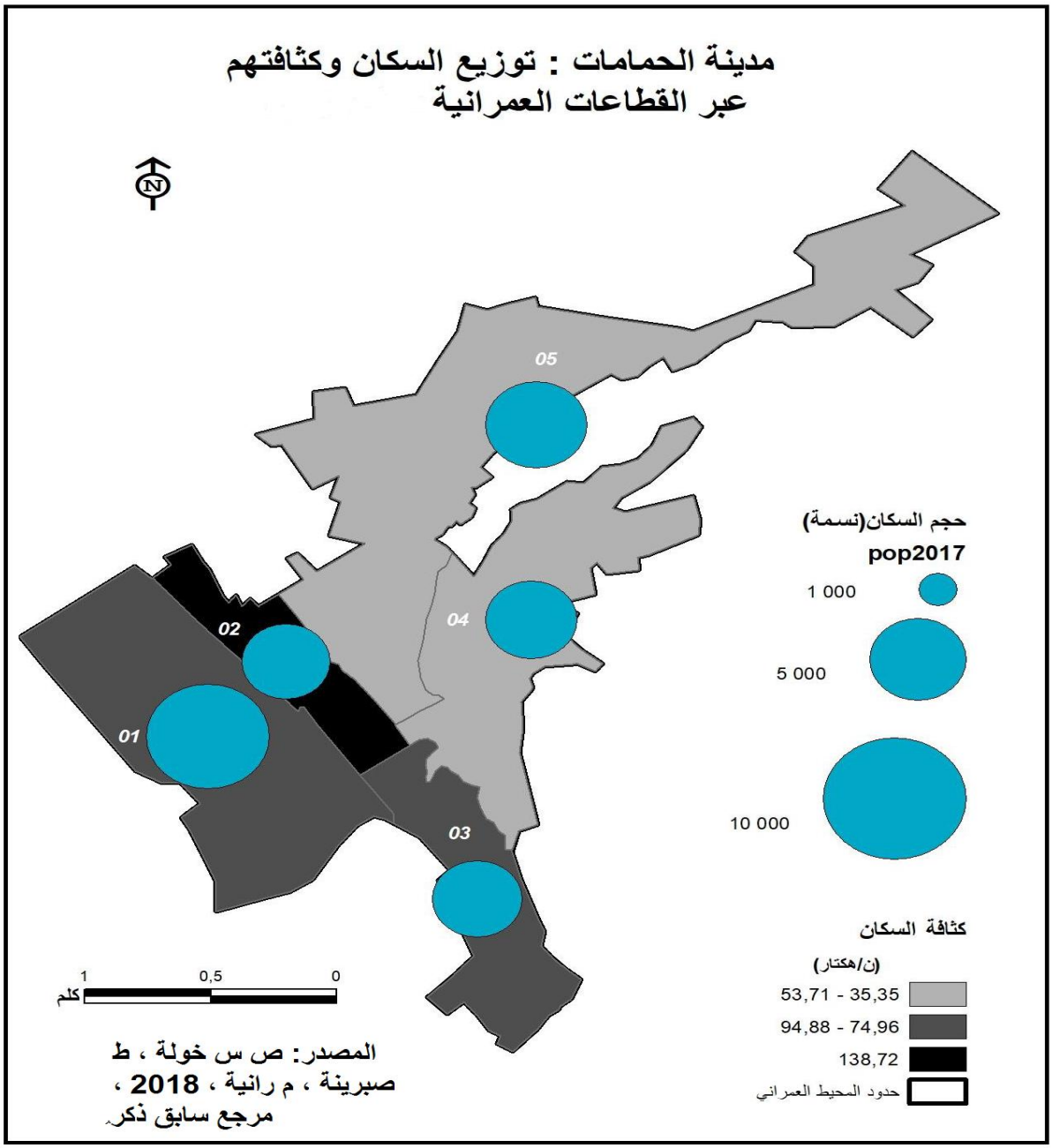

– **القطاع الثالث**: تبلغ مساحته 46.79هكتار، أهم أحيائه نجد حي صميدة علي، حي المجاهدين وحي معلم خليل، يقدر عدد سكانه 4251 نسمة بنسبة 16.95% من إجمالي السكان.

– **القطاع الرابع**: يحتوي على كل من حي المقبرة، حي المدارس، حي الشيخ العربي التبسي وحي ذراع لحمام تبلغ مساحته 84.14هكتار، يقدر عدد سكانه 4327 نسبة بنسبة 17.25% من إجمالي السكان.

– **القطاع الخامس**: تقدر مساحته 151.88 هكتار وهو أكبر القطاعات من حيث المساحة، بلغ عدد سكانه 5140 نسمة بنسبة 20.49% يضم كل من الأحياء حي 100سكن، حي سعدي طاهر، حي المحطة، تحصيص المستقبل، تحصيص 116حصة وتحصيص 173 حصة.

**1–3– تصنيف مدينة الحمامات من حيث الحجم :**

بالنظر لمعيار عدد السكان، واعتمادا عليه حيث غالبا ما تصنف المدن التي يكون عدد سكانها ما بين 20 ألف و50 ألف نسمة، على أنها مدن صغيرة، كما جاء ذلك في القانون الجزائري المتعلق بالمدينة (القانون رقم 06-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة) [1]. كما أن "**مارك كوث**" صنف المدن التي عدد سكانها محصور بين 5 آلاف و 40 ألف نسمة على أنها مدن صغيرة[2]. أما الأستاذ "**جمال رحام**"، فقد اعتبر المدن الصغيرة، في دراسة له حول مدن الشمال الشرقي للجزائر[3]، تلك المراكز الحضرية التي يتراوح عدد سكانها من 7800 إلى 54500 ساكن. كما أنه أشار إلى أن مدينة الحمامات، هي مدينة صغيرة.

استنادا لهذه المعايير العلمية والقانونية، واعتمادا على نتائج الدراسات الأكاديمية السالفة الذكر، وبناء على المعطيات السكانية لمدينة الحمامات، فإنه يمكننا تصنيف مدينة الحمامات على أنها **مدينة صغيرة** (Petite ville)، "إذ يقصد بالحجم عدد سكان المركز العمراني، وليس سعة النطاق العمراني"[4].

**1–4– التراكيب السكانية:**

تدل التراكيب السكانية على الخصائص الكمية للسكان، مما يعطي صورة واضحة حول احتياجات السكان حاضرا ومستقبلا، كما تساهم دراستها في توجيه ووضع مختلف البرامج الخاصة بالتنمية المحلية.

---

[1]: Armature urbaine, RGPH 2008, collections statistiques no 163 /2011 série S : statistiques sociales. ONS Septembre 2011. Algérie.

[2]: Cote M., l'Algérie espace et société, Média plus, constantine 2005, p.105.

[3] : Raham Dj. Op. Cit. 2001, p.144, Tbleau n°35.

[4]: علي سالم الشواورة، التخطيط في العمران الريفي و الحضري، دار المسيرة، طبعة 2012، ص 343.

### 1-4-1-التراكيب النوعية والعمرية للسكان:

**أ- البنية النوعية:** تعتبر دراسة البنية النوعية مهمة لإبراز مدى التوازن السكاني بين عددي الذكور والإناث، كما يحدد نوع الفرد ذكرا أو أنثى نوع نشاطاته الاقتصادية كما يحدد حاجاته. فمثلا النشاط الزراعي غالبا ما يعتمد على عنصر الذكور، بينما يبرز عمل المرأة الريفية في القطاع الخاص الذي يعتمد على جميع افراد العائلة خاصة في نظام الزراعة المعاشية وبعض النشاطات الزراعية الثانوية.كما أن الفئات العمرية المحصورة بين 20 و 60 سنة غالبا ما تكون بحاجة ماسة لمناصب الشغل وتوفير السكن.

من خلال الجدول رقم (09) والشكل رقم (03)، نلاحظ أن عدد الذكور بلغ 12416 نسمة أي بسنة 49.49 % من مجموع السكان، وعدد الإناث 12671 نسمة أي بنسبة 50.51 %.

**- فئة صغار السن (0- 19سنة):** تمثل38,54% من مجموع سكان البلدية، وهي (فئة هشة تحتاج إلى رعاية من الناحية الصحية والتعليمية مما يتطلب توفير نمط معين من السكنات والهياكل القاعدية الخاصة بالخدمات الاجتماعية المختلفة).

**- فئة متوسطي السن(20-59سنة):** تمثل هذه الفئة المنتجة في المجتمع بلغة نسبتها 54.29%من مجموع سكان البلدية ، و هي تمثل اعلى نسبة. لهذه الفئة أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية.

**- فئة كبار السن (>-60سنة):** بلغة نسبتهم 7,16% من مجموع سكان البلدية، تمثل هذه الفئة الغير منتجة أي العاطلة بمعنى آخر الاستهلاكية.

**الجدول رقم 10**: التركيب العمري و النوعي لسكان بلدية الحمامات سنة 2019

| الفئة العمرية | | الذكور | | الإناث | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد(نسمة) | النسبة% | العدد(نسمة) | النسبة% | العدد(نسمة) | النسبة% |
| صغار السن | 4-0 | 1181 | 9.51 | 1065 | 8.41 | 2246 | 8.95 |
| | 9-5 | 1058 | 8.52 | 980 | 7.73 | 2038 | 8.12 |
| | 14-10 | 1275 | 10.27 | 1289 | 10.17 | 2564 | 10.22 |
| | 19-15 | 1401 | 11.28 | 1422 | 11.22 | 2823 | 11.25 |
| متوسطي السن | 24-20 | 1375 | 11.07 | 1522 | 12.01 | 2897 | 11.55 |
| | 29-25 | 1332 | 10.73 | 1451 | 11.45 | 2783 | 11.09 |
| | 34-30 | 927 | 7.47 | 913 | 7.21 | 1840 | 7.33 |
| | 39-35 | 709 | 5.71 | 793 | 6.26 | 1502 | 5.99 |
| | 44-40 | 717 | 5.77 | 736 | 5.81 | 1453 | 5.79 |
| | 49-45 | 594 | 4.78 | 633 | 5.00 | 1227 | 4.89 |
| | 54-50 | 554 | 4.46 | 610 | 4.81 | 1164 | 4.64 |
| | 59-55 | 385 | 3.10 | 371 | 2.93 | 756 | 3.01 |
| كبار السن | 64-60 | 232 | 1.87 | 215 | 1.69 | 447 | 1.78 |
| | 69-65 | 253 | 2.04 | 220 | 1.74 | 473 | 1.89 |
| | 74-70 | 179 | 1.44 | 167 | 1.32 | 346 | 1.38 |
| | 79-75 | 128 | 1.03 | 137 | 1.08 | 265 | 1.06 |
| | 84-80 | 79 | 0.64 | 86 | 0.68 | 165 | 0.66 |
| | اكثر من 85 | 37 | 0.30 | 61 | 0.48 | 98 | 0.39 |
| المجموع | | 12416 | 100 | 12671 | 100 | 25087 | 100 |

**المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008+معالجة الطلبة**

**الشكل رقم 03**: التركيب النوعي لسكان بلدية الحمامات سنة 2019

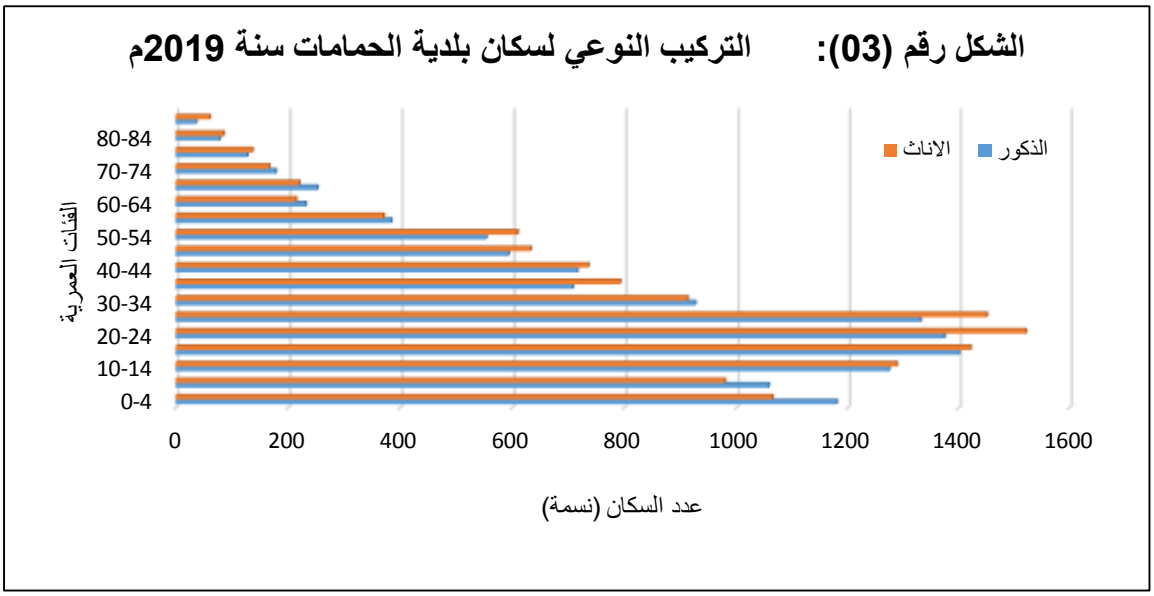


**المصدر : من انجاز الطالبتين**

**ب– البنية العمرية:**

تبعا للمعايير المعتمدة بخصوص تقسيم السكان حسب العمر نجد أن سكان بلدية الحمامات يتوزعون حسب الفئات العمرية التالية :

**الشكل رقم 04**: التركيب العمري لسكان بلدية الحمامات سنة 2019

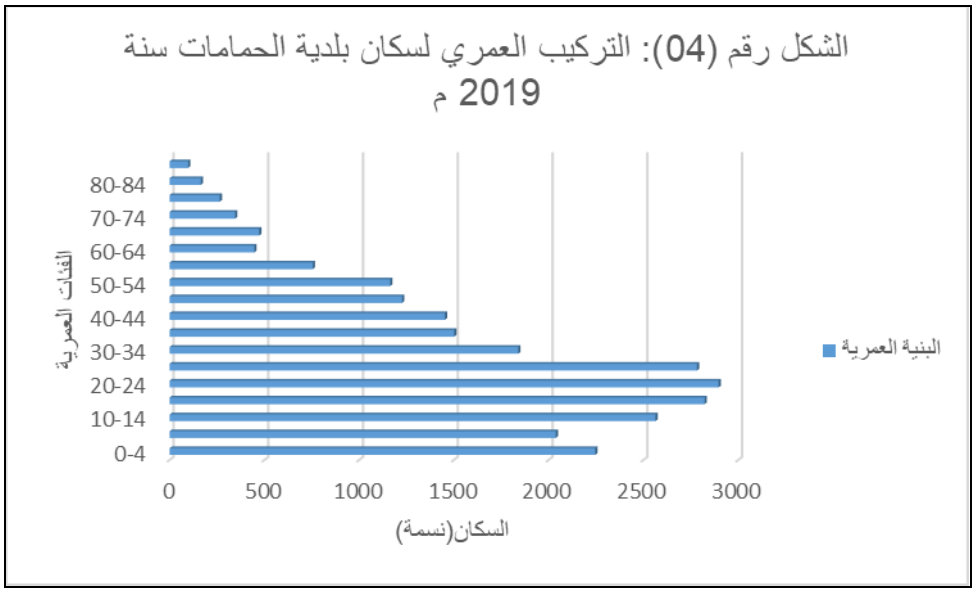

– **فئة صغار السن (0–19 سنة)**: تمثل قاعدة الهرم، تضم هذه الفئة 9671 نسمة أي ما يمثل 38.54% من مجموع سكان البلدية، وهي نسبة مهمة من السكان لأنها تعتبر النمو الأول للفئة المنتجة.

– **الفئة العمرية (0–14سنة)**: يبلغ عدد السكان في هذه الفئة 6848 نسمة بنسبة 27.29% من مجموع عدد السكان، تتمثل في الأطفال دون سن الدراسة بالإضافة إلى تلاميذ مستويات التعليم الأساسي الثلاث، حيث يفرض المشرع الجزائري إلزامية تعليمهم وبالتالي تتطلب هذه الفئة خدمات وتجهيزات (مرافق صحية وتعليمية).

– **الفئة العمرية (15–19سنة )**: تضم هذه الفئة 2823 نسمة أي بنسبة 11.25% من مجموع السكان. تتكون من تلاميذ المرحلة الثانوية والتكوين المهني الذين سيوجهون إلى الحياة العلمية مما يستلزم تقدير حاجاتهم مستقبلا من مناصب الشغل، غالبا ما تساهم هذه الفئة في اعالة عائلاتهم الفقيرة من خلال المشاركة في العديد من الاعمال و خصوصا العمل الزراعي الموسمي أثناء العطل المدرسية، بعد الإخفاق المدرسي لا يتم التحاق إلا جزء بسيط منهم فقط بمؤسسات التكوين المهني والتمهين، مما يتطلب العناية الخاصة والمتابعة الدائمة لهذه الفئة بغية تجنيبها الانحراف خصوصا في المناطق الهامشية.

- **فئة متوسطي السن (20–59 سنة)**: تضم هذه الفئة 13622 نسمة أي بنسبة 54.29%من مجموع عدد السكان ، تعتبر الفئة المنتجة .
- **فئة كبار السن (>– 60 سنة )**: تضم هذه الفئة 1794 نسمة أي ما يعادل 7.16%. تمثل فئة الشيخوخة ( فئة كبار السن ). إذ نلاحظ تناقص في نسبة هذه الفئة مقارنة بالفئات الأخرى.

### 1–4–2– التراكيب الاقتصادية للسكان:

تكمن أهمية دراسة التراكيب الاقتصادية للسكان في معرفة توزيع السكان حسب فروع النشاط الاقتصادي ومدى تلاؤم ذلك مع الإمكانيات الطبيعية للمنطقة، إضافة إلى إبراز نسبة السكان النشطين وغير النشطين. كما أنها تساعد على إعطاء صورة عامة حول المستوى المعيشي للسكان من خلال بعض المؤشرات كمعدل النشاط ومعدل البطالة، ونسبة الإعالة...الخ، إذ غالبا ما يساهم ذلك في منحنا تصورا حول نمط السكن المنتشر بالمنطقة، اذ كلما كان المستوى المعيشي للسكان مرتفعا كلما دفعهم ذلك إلى اللجوء للبناء الذاتي لحل مشكلة السكن وذلك بأي صيغة كانت سواء من خلال السكن الرسمي أو اللارسمي (العشوائي). كما تمكننا هذه الدراسة من تصنيف المدينة من حيث الوظيفة.

**أ- السكان النشطون:** هم الفئة النشطة والتي تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 65 سنة و قد بلغ عددهم 16892 نسمة أي بنسبة 67.33% من إجمالي السكان.

**ب- السكان غير النشطين:** هم السكان الخارجون عن سن العمل والذين تتراوح أعمارهم بين (0-15) و الأكثر من 65 سنة، قد بلغ عددهم 8195 نسمة أي بنسبة 32.66%.

**الجدول رقم 11:** توزيع السكان النشطين و نسبة النشاط في بلدية الحمامات سنة 2019

| المؤشرات | عدد السكان (نسمة ) | سكان من 15 سنة فأكثر | السكان الناشطون |
|---|---|---|---|
| **2019** | **25087** | **18239** | **16892** |

### 1-4-3- توزيع السكان حسب فروع النشاط الاقتصادي:

من خلال المعطيات المتعلقة بتطور عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية المختلفة ما يلي:

- **القطاع الأول:** يضم الفلاحة بأنواعها وقد قدر عدد الفلاحين ب 344 فلاح.
- **القطاعات الأخرى:** والمتمثلة في كل من التجار الحرفيين والمشتغلين بالصناعة والبناء والشغال العمومية وبالإدارات والخدمات العمومية بـ حوالي 3000 عامل.

من خلال المقارنة بين القطاع الفلاحة والقطاعات الأخرى نلاحظ أن عدد الفلاحين ضئيل مقارنة بالعاملين بالقطاعات الأخرى وهذا راجع إلى تغير نشاط المنطقة من فلاحي إلى تجاري حيث قدر عدد الفالحين بمدينة الحمامات سنة 2002 بـ 850 فلاح لكنه تراجع إلى 344 سنة 2017 وعدد العاملين بالتجارة كان عددهم سنة 2002 حوالي 450 تاجر11 ليصل إلى 1700 تاجر سنة 2017 بسبب رغبة الشباب في الربح السريع وهجر الأرياف[1].

### 1-5- التركيب الأسري :

يعتبر التركيب الأسري، الذي يتضمن توزيع الأسر ومتوسط حجم الأسرة، أحد المؤشرات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها بغية تقدير احتياجات السكان المختلفة وبالأخص السكن كمشكل رئيسي أولي.

[1]: ص س خولة ، ط صبرينة ، م رانية ، 2018، مرجع سابق ذكره ، ص 45.

**الجدول رقم 12**: توزيع الأسر و متوسط حجم الأسرة في بلدية الحمامات سنة 2008

| المؤشرات | مركز البلدية | % | تجمع حضري ثانوي | % | المناطق المبعثرة | % | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الأسر | 3244 | 94 .30 | / | / | 196 | 5.7 | 3440 |
| متوسط حجم الاسرة | 5،9 | | / | / | | | |

**الشكل رقم 05**: توزيع الأسر في بلدية الحمامات سنة 2008

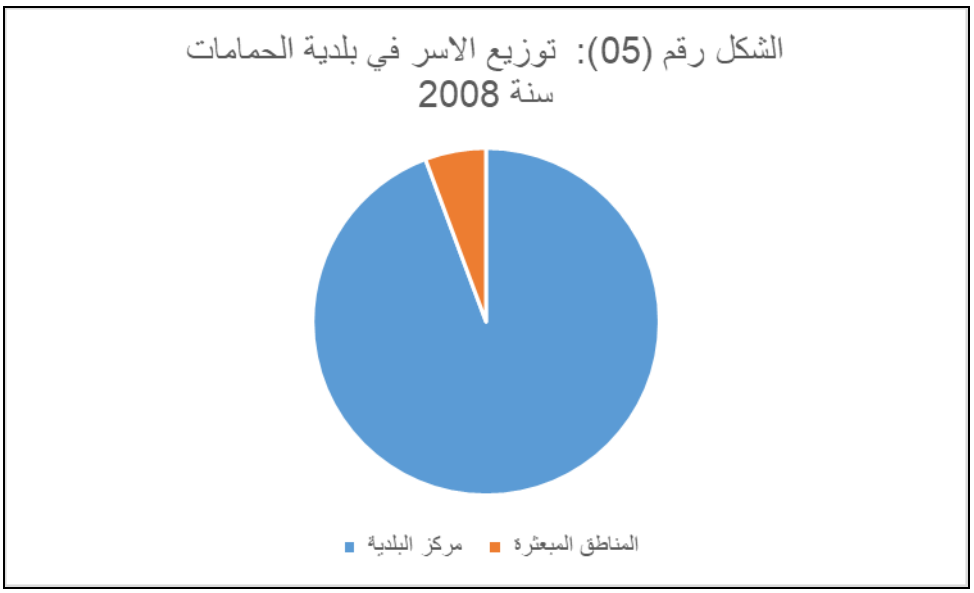


من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (05) يتبين أن توزيع الأسر جغرافيا في بلدية الحمامات يغلب عليه التركز في مركز البلدية بنسبة 94.30% مما يجعل الضغط على طلبات السكن في مركز البلدية كبيرا جدا، مما يؤدي إلى استهلاك المجال الحضري بشكل كبير، بغية توفير المساحات اللازمة والكافية للمشاريع السكنية. اما المناطق المبعثرة توجد فيها نسبة ضئيلة قدرة ب 5.70%. كما نلاحظ أن متوسط حجم الأسرة بلغ سنة 2008 حوالي 6 أفراد/الأسرة، وهو معدل مرتفع مقارنة بالمعدل الوطني، هذا ما يجعل من معدل احتلال المسكن مرتفع هو الآخر، وبالتالي فإن الأسر تعاني من الاكتظاظ مما يدفعهم للتوسع العشوائي في بناء المساكن سواء

التوسع عموديا من خلال إضافة طوابق جديدة، أو اللجوء إلى بناء سكنات عشوائية جديدة، خصوصا لدى تكون أسر جديدة من خلال زواج الأبناء (الأسرة النووية).

**2- التجهيزات والهياكل القاعدية:**

**2-1- التجهيزات:**

تتوفر بلدية الحمامات على مختلف المرافق والتجهيزات العمومية، التي جعلت منها منطقة مناسبة للاستقرار السكاني و استقبال الوافدين، تنقسم هذه التجهيزات إلى:

**2-1-1- التجهيزات الإدارية:**

تحتل التجهيزات الإدارية مساحة 6411م$^2$ من إجمالي المدينة وتتمثل في: مركز البريد، مقر البلدية، فرع ديوان الوطني للترقية و التسيير العقاري، مقر اتصالات الجزائر، فرع بلدي، مقر الضمان الاجتماعي.

**2-1-2- تجهيزات الامنية:**

تحتوي المدينة على سجن، وحدة شرطة، وحدة للحماية المدنية، وثكنتين عسكريتين ومقر الفرقة الإقليمية للدرك الوطني، تقدر مساحتها ب 22.36هكتار.

**2-1-3- التجهيزات التعليمية:**

تعتبر هذه التجهيزات من أهم المرافق المثبة والجالبة للسكان وهي أهم العناصر التي تشارك في تحديد احجام الوحدات العمرانية، من هذا المنطلق فمدينة الحمامات تتوفر على: 10 مدارس ابتدائية و واحدة في طور الانجاز، 03 متوسطات، ثانوية واحدة، مركز تكوين مهني واحد.

**2-1-4- التجهيزات الصحية:**

تتوفر مدينة الحمامات على العديد من الهياكل الصحية تتمثل في : ثلاث قاعات علاج، 10 عيادات خاصة منها 6 طب عام، 4 طب أسنان، 10 صيدليات، عيادة متعددة الخدمات تتوفر على الأقسام التالية: طب أسنان، طب عام، حماية الطفولة والأمومة ، الأشعة، الحقن، التضميد.

**2-1-5- التجهيزات التجارية:**

يكتسي النشاط التجاري أهمية بالغة، فهو من متطلبات الإنتاج والعولمة، ويلعب دور الوسيط بين المنتج والمستهلك، تتمثل هذه الهياكل في: السوق الأسبوعي بالقطاع 3، مصنع المياه المعدنية يوكوس بالقطاع 3، منطقة نشاطات وإيداع 18 حصة ، سوقين جواريين بالقطاعين 1و 4، محلات الرئيس ذات الطابع المهني و الحرفي الموجهة لتشغيل الشباب التابعة للبلدية.

### 2-1-6- التجهيزات الروحية :

تتمثل في: 5 مساجد، مدرسة قرآنية، مقبرتين.

### 2-1-7- التجهيزات الرياضية والثقافية:

تتمثل في مركب رياضي وقاعة متعددة النشاطات يتواجدان في القطاع 1، الملعب البلدي المتواجد في القطاع 4، مركز ثقافي متواجد بالقطاع 3، مركز الراحة للمجاهدين ومقبرة للشهداء يقعان في القطاع رقم 4، مكتبتان يقعان بالقطاع رقم 5 والقطاع رقم 1.

**الخريطة رقم 12**: توزيع التجهيزات بمدينة الحمامات بمدينة الحمامات

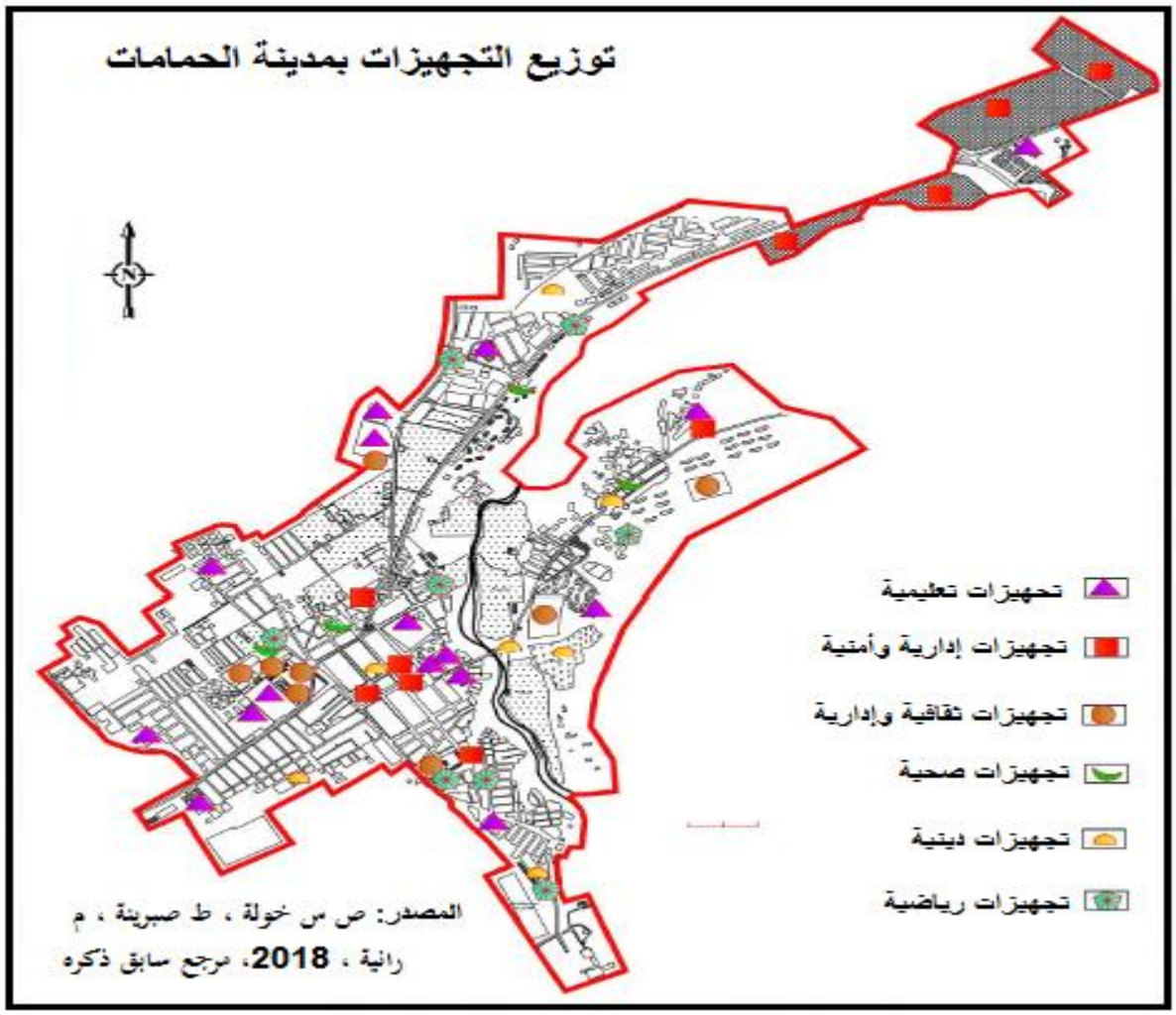


### 2-2- شبكة الطرق والمواصلات:

تعتبر شبكة الطرق والمواصلات العصب المحرك للاقتصاد حيث تساهم في عدة عمليات كالتسويق و النقل كما أنها تقلل من العديد من العراقيل الطبيعية، إضافة إلى كونها تحدد مدى هامشية أو مركزية المنطقة وبالتالي إمكانية استفادتها من مختلف المشاريع التنموية، كما أن كثافة ونوعية شبكة الطرق التي تمر بأي منطقة، تساهم بشكل

كبير في استقرار السكان وحركتهم و توطنهم مجاليا، حيث غالبا ما يفضل السكان التمركز والتوطن على محاور الطرق الرئيسية[1].

يمر بتراب مدينة الحمامات شبكة مهمة و متنوعة من الطرق كما موضحة في الخريطة رقم (13).

– **طرق وطنية** : نظرا لأهمية المدينة وموقعها الاستراتيجي يلتقي بها طريقان وطنيان هما :

- ✓ **الطريق الوطني رقم 10**: الرابط بين قسنطينة وتبسة، طوله حوالي 26.2 كلم وعرضه حوالي 11م وهو جيد من حيث الحالة الانشائية .
- ✓ **الطريق الوطني رقم 83**: يتجه نحو بلدية بولحاف دير طوله 6.60 كلم وعرضه حوالي 11 م وهو في حالة جيدة .

**الخريطة رقم 13**: الطرق و المحاور المهيكلة للمجال الحضري بمدينة الحمامات بمدينة الحمامات

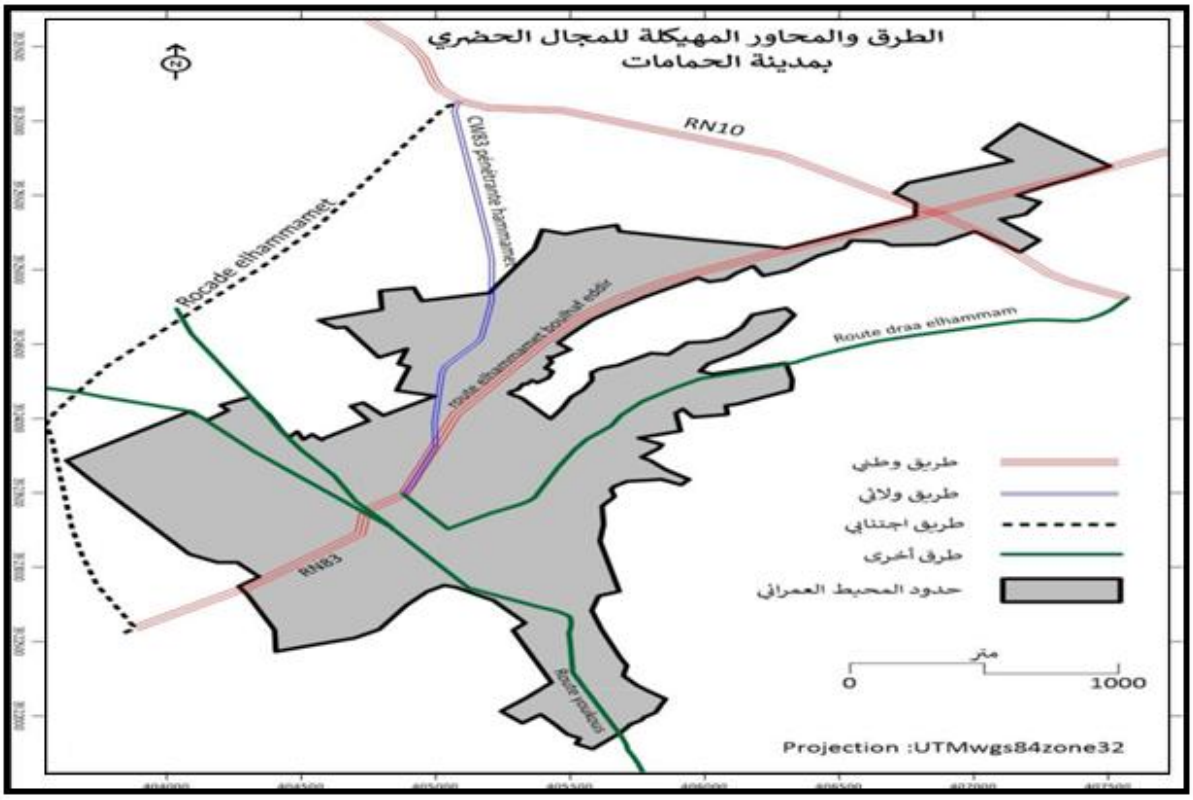


**المصدر :س خولة ، ط صبرينة ، م رانية ،2018، مرجع سابق ذكره ،ص 71**

– **الطرق الولائية:** تحتوي المدينة على طريق ولاية واحد، يربط بلدية الحمامات ببلدية بئر ذهب طوله 2كلم وعرضه حوالي 9م وهو في حالة متوسطة.

[1]: حسين بولمعيز ، 2018-2019 ، مرجع سابق ذكره، ص 143.

– **طرق البلدية:** هي شبكة متفرعة تتكون من 6 طرق رئيسية يبلغ طولها بين 44.7 و 10 كلم و عرضها حوالي 9 م، أغلبها في حالية جيدة وهي طرق واسعة تستوعب حركة كثيفة.

**2-3- شبكات المرافق المختلفة:**

– **شبكة الكهرباء:** تعتبر شبكة الكهرباء عاملا فعال في التهيئة الحضرية ليس لحياة البشر فقط بل حتى لديناميكية النشاطات الاقتصادية المختلفة فهي محرك أساسي لكل الميادين لاستحالة الحصول على خريطة شبكة الكهرباء من طرف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، ماعدا نسبة التغطية، قمنا بهذه الدراسة عن طريق معاينة ميدانية لمدينة الحمامات، وجدناه تعبره شبكة كهربائية كثيفة وكثيرة التفرع هذه الشبكة تتزود منها تقريبا كل مساكن المدينة حيث بلغت نسبة التغطية بالمدينة 99.99% ومن خلال المعاينة الميدانية استخلصنا جملة من المخاطر التي قد تشكلها هذه الشبكة منها:

-الخطر الكبير الناجم عن خطي الكهرباء شديد التوتر ومتوسط التوتر المارين فوق المباني بالقطاع رقم 01 و02 و04 و05[1].

– **شبكة غاز المدينة (الغاز الطبيعي):** تستفيد مدينة الحمامات بتغطية ضعيفة من الغاز الطبيعي بنسبة 79 %.

– **شبكة الصرف الصحي:** تعتبر نسبة التغطية بالبلدية مرتفعة لكنها تعاني من التآكل والقدم وانسداد، يتواجد في المدينة مصبين رئيسيين ( مصب بجانب الطريق الوطني المتجه الى ولاية قسنطينة و الاخر بحي ذراع الحمام ) وهذه الأخيرة تتفرع منها مصبات فرعية.

– **شبكة مياه الشرب:** تعتبر المياه أساس الحياة حيث يعاني سكان الحمامات من أزمة حادة في المياه مما حدي برئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الحمامات إلى إحداث لجنة لإيجاد حل لمشكل التزويد الماء الشروب ومن خلال خريطة لتوزيع المياه الصالحة للشرب وتقرير اللجنة البلدية وجدنا من خلالهما ما يلي:

- بالنسبة لمصادر إنتاج المياه يتم إنتاج المياه انطلاقا من الآبار العميقة التالية: $YS_4bbis$، $YS_4bis$، $YS_4$، $YS_{45}bis$، الواقعة بطريق بئر الذهب ومحطة الضخ المحول الشمالي ،$yk_2$ الواقع بمركز معطوبي حرب التحرير، YK1، QR5bis الواقعة في الجهة السفلى للطريق الوطني رقم 83 نحو الشريعة، بالإضافة إلى كمية غير معلومة من مياه منبع يوكس.

[1]:ص س خولة ، ط صبرينة ، م رانية ، 2018 ، مرجع سابق ذكره، ص 77.

– بالنسبة لطاقة التخزين: يتواجد على مستوى المنطقة الحضرية للبلدية 05 خزانات لتجميع المياه المنتجة من الآبار المذكورة سابقا، مع العلم انه يوجد خزانين غير مستعملين لأسباب غير معلومة.

– محطات الضخ: توجد محطة الضخ ( المحول الشمالي) تحتوي على خزانين بسعة 500 م$^3$ للواحد إحداهما غير مستغل حيث يتم الضخ على مرتين لكمية إجمالية مقدرة بـ 1000 م$^3$خلال24 ساعة إلى خزان ذراع الحمام. ومحطة الضخ ( ذراع الحمام) يستعمل فيها احد خزانات 2*1000 م$^3$ لضخ المياه نحو كل من خزان 1000م$^3$ ( الكديات) ( وخزان 2*500 م$^3$ (طريق يوكوس).

– قنوات التوزيع: ابتداء من خزان الكديات 1000 م$^3$ قناة التوزيع الرئيسية من نوع PVC قطر 250مم تجتاز حي جبل الجرف وتتفرع منها قناة من نوع PEHD قطر 200 مم بموقع قريب من وحدة إنتاج الطوب سابقا تصل إلى نهاية حي البساتين. كما توجد قنوات ابتداء من خزان 500x2 م$^3$قناة التوزيع الرئيسية من نوع الاسمنت قطر 200 مم وقناة ثانية من نفس النوع قطر 150 مم. إضافة إلى قنوات ابتداء من خزان 2*1000 م$^3$قناة رئيسية قطر 300 مم تمر بوادي بوعكوس و تتفرع منها قناة من الحديد قطر 200 مم على مستوى ذراع الحمام و قنوات إلى عمارات ذراع الحمام.

## المبحث الثالث

## مدينة الحمامات : الدراسة العمرانية

**تمهيد :**

تكتسي الدراسة العمرانية للمدينة أهمية بالغة يمكن من خلالها فهم وتحليل واقع المدينة وشكلها ومراحل نموها ووظيفتها وبالتالي استشراف مستقبلها، مع تحديد مشاكلها المختلفة وبالتالي إمكانية إيجاد الحلول الناجعة لتحقيق التنمية المحلية وفقا للمعطيات الطبيعية و البشرية المتاحة ضمن إقليمها.

سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة المدينة ومراحل نموها تطور نسيجها العمراني، إضافة إلى تحليل البنية العمرانية للمدينة وآفاق النمو الحضري للمدينة ومختلف الضوابط المتحكمة فيه.

### 1- تاريخ و نشأة مدينة الحمامات:

إن المتصفح لتاريخ المنطقة يتبين له أن نشأة المدينة لم تكن إطلاقا محل الصدفة، بل تضافرت عدة عوامل أثرت بشكل أو بآخر في بروز هذا المجال الفيزيقي والبشري، مكونا بنية عمرانية تعاقبت عليها التغيرات بشتى صورها وأشكالها. وهكذا شهدت هذه المنطقة حركية متواصلة منذ نشأتها، كان العامل البشري العنصر المؤثر والفعال في بروز هذا المجال العمراني المتميز. يرتبط تاريخ البلدية ارتباطا وثيقا بتاريخ مدينة تبسة قديما وحديثا. مرت المدينة بأربعة فترات زمنية و هي:

### 1-1- فترة الاحتلال الروماني:

تم غزو المدينة من طرف الرومان بسبب غناها بالمياه و الغطاء النباتي إضافة إلي موقعها الاستراتيجي و الذي جعل منها منطقة ربط و تحويل عسكري في هذه الفترة، وما يدل على الوجود الروماني العديد من المعالم والآثار الرومانية مثل بقايا بعض القصور، بقايا منتجع صحي الحمامات الرومانية, و بعض المقابر، ومن هنا تم تسميتها باكواسيزاريوس (aqua Sisarusse).

### 1-2- فترة الفتح الإسلامي:

بعد دخول العرب الفاتحين إلى إفريقيا بقيادة عقبة بن نافع الفهري سنة 647 م وظهور الفتح الإسلامي منذ بداية القرن الثامن ما بعد الميلاد ظهرت الديانة الاسلامية بالمنطقة واعتنقها السكان المحليون من البربر من أبناء الكاهنة، وأصبحت مقاطعة تحت سلطة الحماديين بالضبط سنة 861 م وذلك بعد قرنين من دخول العرب

إفريقيا، وبعد سقوط الحماديين والحفصيين الذي دام حكمهم 3 قرون "جاء الأتراك ومن ثم بدأت المنطقة تشهد تدهورا ملحوظا خاصة بعد الاحتلال الفرنسي.

**1-3- فترة الاحتلال الفرنسي:**

تم الاستيلاء على منطقة تبسة سنة 1851 من طرف الجنيرال كلوزال, وقد استوطن المستعمر في المنطقة شمال الإقليم نظرا لخصائصها الطبيعية الجيدة كالجبال وغناها بالموارد المائية وبعد ما تم طرد الاهالي نحو الجنوب الى المناطق الريفية تم الحاقها بالبلدية المختلطة مرسط خلال سنة 1890 وفي سنة 1957 اصبحت بلدية مستقلة عن مرسط وقد تم استحداث تحصيص يتكون من 83 قطعة ارضية كبيرة المساحة 800م$^2$ على شكل مربعات وخلق فيها طرق وشوارع واسعة وقد سماها الاحتلال الفرنسي يوكس ليبان , ونجد من بين مخلفاتها قاعة المدينة (مقر التامين الاجتماعي الحالي )، الكنيسة (المدرسة القرانية حاليا) ،المسجد، مركز عسكري.

**1-4- فترة الاستقلال:**

"بعد استقلال الجزائر وفي سنة 1964 تم تسمية يوكس ليبان بالحمامات وتم تسييرها من طرف المجلس البلدي المؤقت سنة 1989 والمندوبات الخاصة من سنة 1992 حتى ديسمبر 1997 وفي 1997/10/10 تحول التسيير السياسي للمجلس الشعبي البلدي"[1].

**2- النمو الحضري ومراحله بمدينة الحمامات:**

إن دراستنا للمراحل التاريخية للتطور العمراني لمدينة الحمامات يهدف بالأساس إلى البحث عن ماهية العمران بالمنطقة وخصوصية هذا التطور عبر الزمن و محاور توسعه، إضافة إلى الضوابط المتحكمة في اتجاهات التوسع المجالي للنسيج العمراني للمدينة ماضيا و حاضرا.

عرف التوسع العمراني ببلدية الحمامات عدة مراحل وهي:

**2-1- المرحلة الأولى (قبل سنة 1962):**

خلال هذه المرحلة كانت المدينة عبارة عن تجمع صغير تميزت بخصوبة أراضيها ووفرة الثروة المائية بها هذه الميزات جعلت المستعمر يدخلها ويستقر بها ويستغل مواردها الطبيعية وقد أنشأ المستعمر بها أول تحصيص يتكون من 83 قطعة بمساحة 800م$^2$ وهو يتوسط المدينة حاليا مع مجموعة من المرافق مقر بلدية (مقر الضمان الاجتماعي) حاليا كنيسة التي حولت إلى مدرسة قرآنية حاليا ومركز عسكري للتعذيب المتمثل في مقر البلدية الحالي وثكنة عسكرية (المدرسة الابتدائية 20 أوت 1956 حاليا). بالإضافة إلى بعض المحتشدات التي أنشأها

[1]: ق اسمهان، ك سيف الدين ، م لويزة، 2019، مرجع سابق ذكره.

المستعمر الفرنسي لتجميع المواطنين الجزائريين حتى يتمكن من مراقبتهم والتحكم بهم جنوب وغرب وشرق التحصيص.

**2-2- المرحلة الثانية** (1962 **إلى**1979):

خلال هذه المرحلة كان نمو المدينة بشكل عشوائي شبه منظم يتبع نفس تخطيط التحصيص بوسط المدينة بالإضافة إلى تحويل المحتشدات إلى أحياء كحي الاستقلال وحي السوق حي موسي الزغلامي حي معلم خليل بالإضافة نشأة أحياء فوضوية أخرى كحي صميدة علي وحي ذراع الحمام وذلك بسبب غياب أدوات التهيئة والتعمير و غياب أي سياسة إسكان للدولة بهذه المرحلة.

**2-3- المرحلة الثالثة** (1980 **إلى** 1990):

تميزت هذه المرحلة بإنشاء عدة تحصيصات اجتماعية وسكنات جماعية فكان إنشاء أول تحصيص بلدي المستقبل سنة 1980 يتكون 168 حصة والتحصيص الخاص الأمل 86 حصة سنة 1985 وتحصيص الحياة 91 حصة سنة 1989 وإنشاء منطقة نشاطات وإيداع 60 حصة سنة 1989 . إنشاء 100 سكن جماعي بحي الشيخ العربي التبسي سنة 1981 و100 سكن جماعي أخرى سنة 1986 و50 سكن جماعي بحي 08 ماي سنة 1986، بالإضافة إلى إنشاء سكنات البناء الذاتي سنة 1986 والتوسع الفوضوي في كل الاتجاهات كما تم إنشاء عدة مرافق وتجهيزات أول متوسطة (القديمة) سنة 1980 وإنشاء عدة مدارس ابتدائية.

**2-4- المرحلة الرابعة (بعد سنة** 1990):

خلالها عرفت المدينة تطورا عمرانيا كبيرا أصبحت مساحة المحيط العمراني للمدينة 415,42 هكتار سنة 2018 بعد أن كان 146.91 م$^2$ سنة 1990 فقد تم إنشاء عدة برامج سكنية مختلفة من تحصيص وسكنات جماعية وعدة مرافق وتجهيزات بالإضافة إلى التوسع الفوضوي بكل الاتجاهات، حيث تم سنة 1994 إنشاء التحصيص الاجتماعي 116 و173 حصة. إنشاء السكن التطوري 70 حصة سنة 1990.بالإضافة إلى إنشاء 50 سكن اجتماعي و40 سكن اجتماعي و70 سكن تساهمي و100 سكن اجتماعي و20 سكن تساهمي. إنشاء 134 سكن و200 سكن و386 سكن اجتماعي، مع إنشاء 30 سكن تساهمي و40سكن اجتماعي، إضافة إلى إنشاء متوسطتين جديدتين ومدارس ابتدائية، وإنشاء ثانوية وتكوين مهني مكتبتين إحداهما تابعة للبلدية والأخرى تابعة لمديرية الثقافة وإنشاء مكتب بريد وعيادة متعددة الخدمات والضمان الاجتماعي ومكتب الاتصالات وفرع بلدي. إضافة إلى وجود برامج أقطاب حضرية شرق وشمال المدينة بقدرة استيعاب 17400 سكن على أفاق 30 سنة مجهز بكل المرافق العمومية.

**الشكل رقم 06**: ملخص مراحل تطور مدينة الحمامات

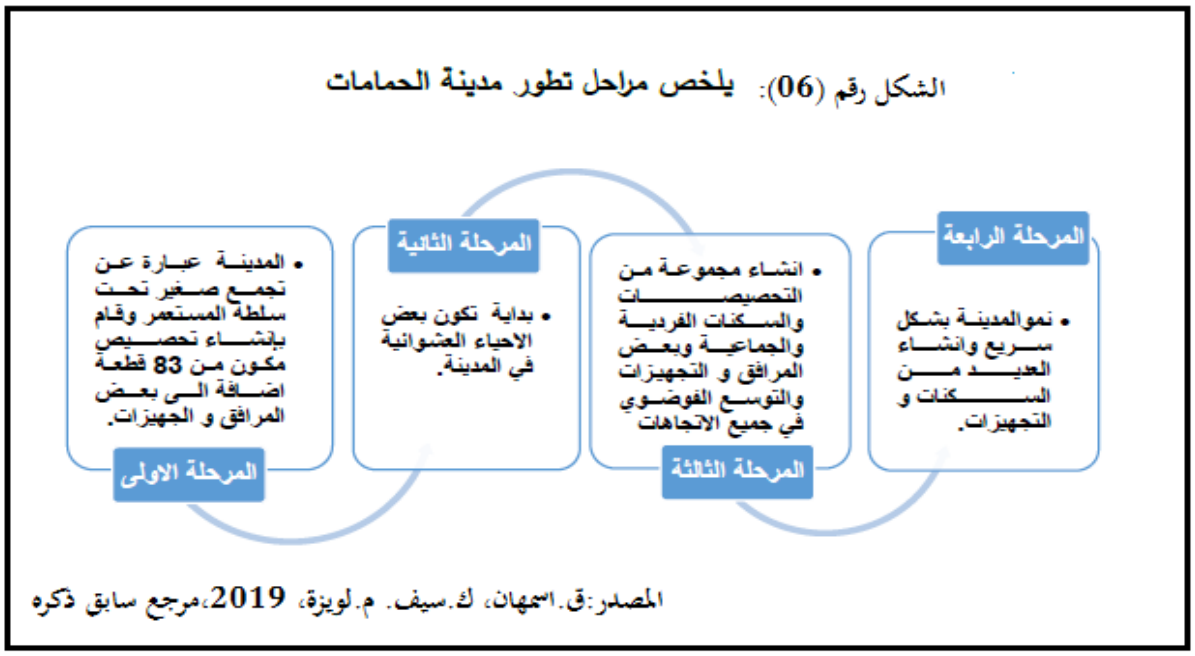


**الخريطة رقم 14**: التطور العمراني لمدينة الحمامات

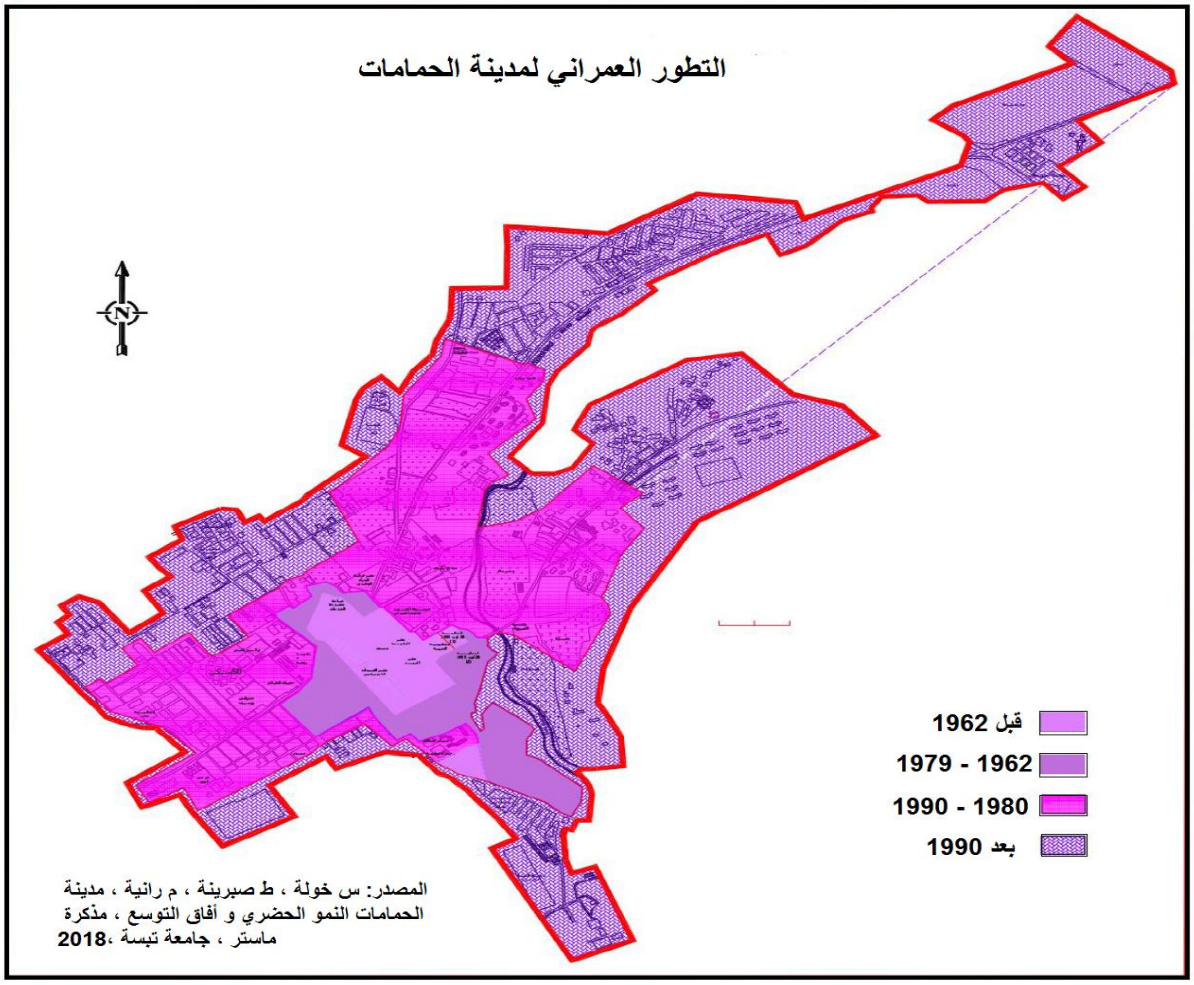

**3– التجهيزات السكنية بالقطاعات العمرانية بمدينة الحمامات:**

**– القطاع العمراني الأول** : تتميز سكنات هذا القطاع بين الجيدة و المتوسطة مبنية بالطوب والقرميد وهي ذات طابق واحد حيث يغلب عليه الطابع السكني الفردي و أيضا على 190 سكن جماعي فيها 100 سكن اجتماعي و 90 ترقوي 7479 مسكن.

**– القطاع العمراني الثاني**: مساكنه فردية وأغلبها قديمة النشأة بنية في فترة الاستعمارية ويقدر عدد مساكنه ب 701 مسكن، حالة المباني فيه تتميز بين الجيدة و المتوسطة.

**– القطاع العمراني الثالث**: يبلغ عدد مساكن هذا القطاع بحوالي 740 مسكن وهو يجمع بين الطابع الفردي الجماعي تتميز مبانيه بين متوسطة والجيدة.

**– القطاع العمراني الرابع**: تقدر عدد المساكن بهذا القطاع بحوالي 753 مسكن، يجمع بين السكن الفردي ذو طابق واحد والسكن الجماعي ذو 5 طوابق، نجد معظم المباني مبنية بالطوب والقرميد.

**– القطاع العمراني الخامس** : يبلغ عدد مساكن هذا القطاع 895 مسكن، يغلب عله طابع السكن الفردي كما توجد فيه سكنات جماعية، تتميز مبانيه بين الجيدة و المتوسطة مبنية بطوب والقرميد وهي ذات طابق واحد.

**الخريطة رقم 15**: تقسيم مدينة الحمامات إلى قطاعات عمرانية سنة 2017

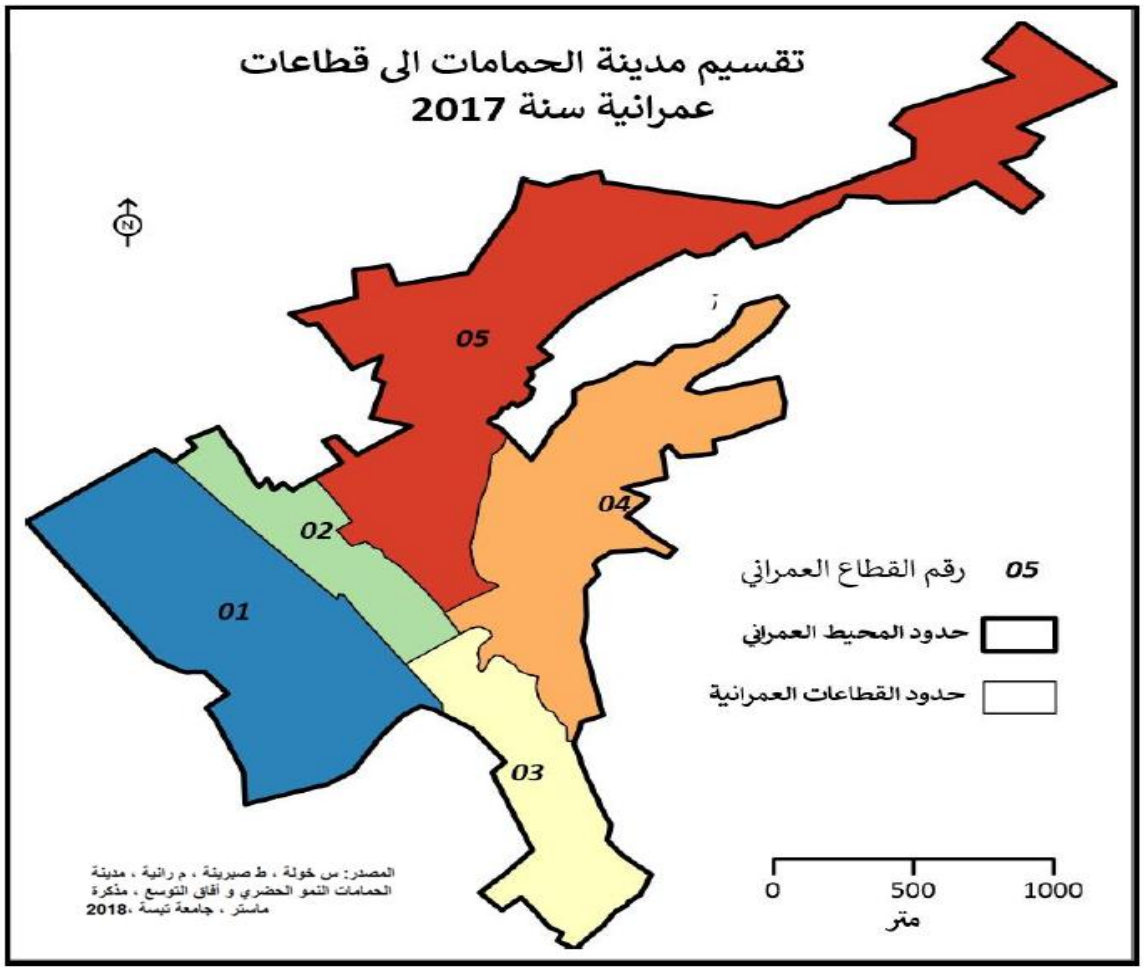

## 4- واقع الحضيرة السكنية بمدينة الحمامات:

### 4-1- توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات العمرانية:

هناك علاقة وطيدة تجمع بين عدد المساكن والمساحة، ومن خلال دراستها نتمكن من معرفة مدى تنظيم مجال المدينة من خلال توزيع المساكن على كامل المساحة.

**الجدول رقم 13**: توزيع الكثافة السكنية بالقطاعات العمرانية لمدينة الحمامات

| رقم القطاع | مساحة القطاع (هكتار) | عدد السكان (نسمة) | عدد المساكن | الكثافة السكنية(ن/هـ) |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 102.31 | 7669 | 1278 | 12 |
| 2 | 30 :3 | 4202 | 701 | 23 |
| 3 | 46.79 | 4439 | 740 | 16 |
| 4 | 84.14 | 4519 | 753 | 9 |
| 5 | 151.88 | 5368 | 895 | 6 |
| المجموع | 415.42 | 26199 | 4367 | 66 |

من خلال الجدول رقم 13 نلاحظ أن المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من المدينة والمتمثلة في القطاعات العمرانية رقم 1-2-3 هي التي تعرف انتشارا كبيرا للسكنات، مما جعل الكثافة السكنية بها كبيرة، كما أنها تقع في أطراف المحيط العمراني للمدينة مما يشكل عائقا أمام التوسع العمراني للمدينة في حالة انتشار السكنات العشوائية.

### 4-2- التوزيع المكاني للسكنات في بلدية الحمامات:

تعتبر المناطق العمرانية الرئيسية مناطق جلب للسكان، وهذا بسبب عوامل تاريخية واقتصادية واجتماعية.

**الجدول رقم 14**: التوزيع المكاني لحضيرة السكن في بلدية الحمامات سنة2008م

| المؤشرات | التجمع الحضري لمركز البلدية | المناطق المبعثرة | المجموع |
|---|---|---|---|
| العدد | 3892 | 326 | 4218 |
| % | 92.26 | 7.74 | 100 |

**المصدر: الجدول الإجمالي للبلدية، 2008**

من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (07) نلاحظ أن الحضيرة السكنية في بلدية الحمامات تتركز في التجمع الحضري لمركز البلدية حيث بلغ عددهم 3887 أي بنسبة 92.26% وهي نسبة كبيرة جدا، أما المناطق

المبعثرة فتنتشر فيها بعدد 326 أي بنسبة ضئيلة 7.74%. هذه الوضعية جعلت من التركز السكني بوسط المدينة كبيرا مما دفع بالسكان للتوسع في بناياتهم نحو الأطراف على حساب الأراضي الزراعية الهامشية، كما لاحظنا استيلاء العديد منهم على مساحات تعود ملكيتها للبلدية مستغلين في ذلك ضعف الرقابة القبلية لمصالح البلدية، ناهيك على استغلالهم للأوضاع السياسية للبلاد من خلال شراء الذمم من طرف المنتخبين المحليين الذين غالبا ما يغضون الطرف على البناء العشوائي مقابل أصوات المواطنين.

**الشكل رقم07**: التوزيع المكاني لحظيرة السكن في بلدية الحمامات سنة 2008

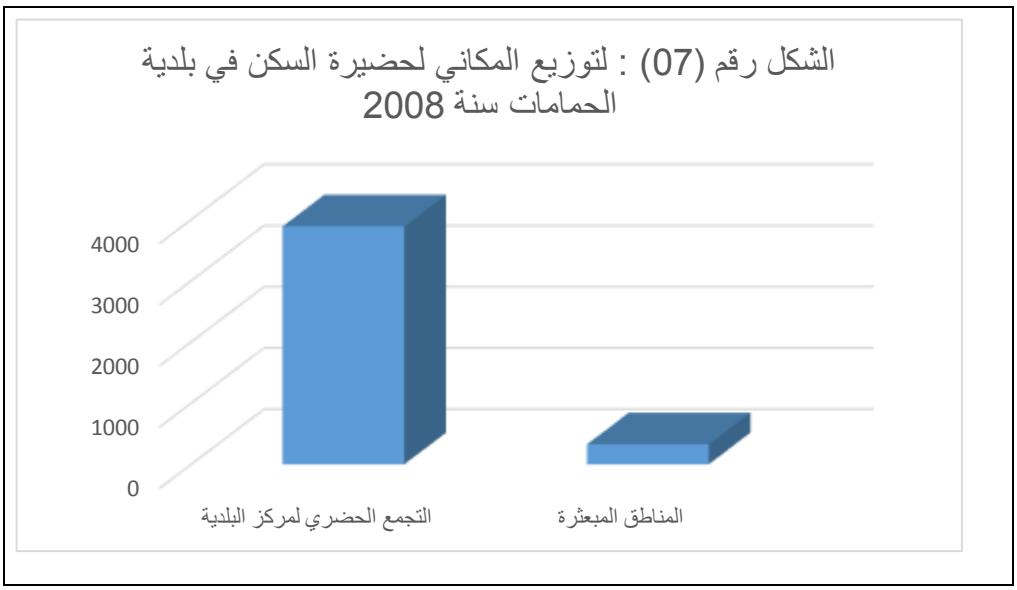


### 4-3- معدل استخدام المسكن TOL:

يعتبر مؤشر الازدحام احد المؤشرات الدالة على درجة تطور الإسكان و مدى الاحتياج إلى البناء والتعمير، كما أنه يعطي نظرة وفكرة حول بنية وأنماط السكن المنتشرة، إذ غالبا ما تلجأ العائلات القاطنة في سكنات ضيقة إلى حلول عديدة أهمها البناء العشوائي بمختلف أنماطه[1].

لقد قدر معدل استخدام المسكن بمدينة الحمامات 5.99 فرد في المسكن، وهو معدل مقبول إذا ما قورنت بالمعدل الوطني الذي قدر ب 6.4 فرد/مسكن، غير أنه يبقى مرتفعا بالمقارنة لحجم المدينة وطبيعة السكان وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك على الخصائص العمرانية والمعمارية للمساكن.

### 5- أنماط السكن بمدينة الحمامات:

[1]: حسين بولعيز، 2018-2019، مرجع سابق ذكره، ص275.

### 5-1- توزيع السكنات حسب حالة شغل المسكن:

تكمن أهمية دراسة الحضيرة السكنية من حيث حالة شغل المسكن، في اعطائنا صورة حول مدى استقرار السكان المحليين بالمنطقة، إذ غالبا ما تكون نسبة السكنات الشاغرة مرتفعة في المناطق الطاردة للسكان، على عكس المناطق الجالبة للسكان ، فتكون هذه النسبة مرتفعة[1].

**الجدول رقم 15**: توزيع حضيرة السكن حسب حالة شغل المسكن في بلدية الحمامات سنة 2008م

| المؤشرات | سكن مشغول | سكن شاغر | سكن ذو استعمال مهني | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| العدد | 3255 | 647 | 316 | 4218 |
| % | 77.17 | 15.34 | 7.49 | 100 |

**المصدر: الجدول الإجمالي للبلدية، 2008**

من خلال الجدول رقم (15) و الشكل رقم (08) نلاحظ أن الحضيرة السكنية الاجمالية لبلدية الحمامات مشغولة بنسبة كبيرة جدا تقدر77.17% كما نلاحظ وجود نسبة قليلة من السكنات الشاغرة بنسبة 15.34% و نلاحظ أيضا نسبة ضئيلة من سكن ذو استعمال مهني 7.49 %.

**الشكل رقم 08**: التطور العمراني لمدينة الحمامات

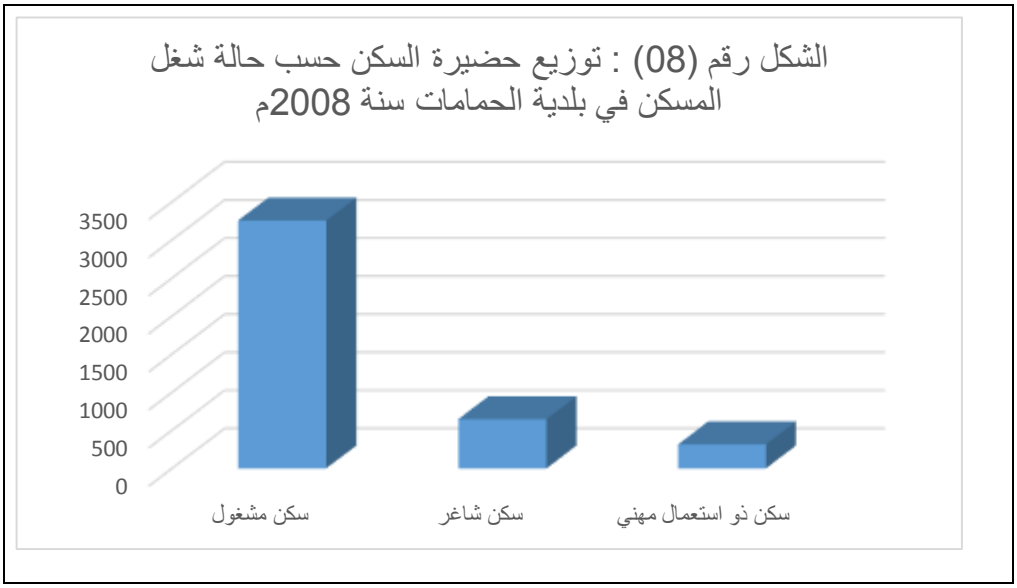


من خلال التحقيق الميداني للمصالح التقنية للبلدية تبين أن العديد من السكنات الشاغرة هي في الحقيقة سكنات بنيت بشكل فوضوي منها ما هو شاغر والعديد منها مأهولة بالسكان غير أنهم يفضلون عدم التصريح بذلك تفاديا للمتابعات القضائية لمصالح الدولة المكلفة بمحاربة السكن العشوائي.

[1]:حسين بولمعيز ، 2018-2019 ، مرجع سابق ذكره، ص278.

# الفصل الثالث

# السكن العشوائي

# بمدينة الحمامات:

# الخصائص و أساليب المعالجة

**مقدمة الفصل:**

نهدف في هذا الفصل إلى دراسة ظاهرة السكن العشوائي في مدينة الحمامات دراسة وصفية تحليلية، مع إبراز مختلف الخصائص العمرانية لمناطق انتشار السكن العشوائي، من خلال تحليل المعطيات المتحصل عليها عن طريق مختلف المصادر.

بناءا عليه سيتم التطرق في المبحث الأول إلى نشأة الظاهرة في مدينة الحمامات باعتبارها مدينة صغيرة ذات وظيفة تجارية وتقع بالقرب من مدينة تبسة على المحور الرابط بينها وبين عاصمة الشرق مدينة قسنطينة، كما أنها ذات توجهات سياحية هامة، حيث سيتم دراسة الظاهرة والأسباب والعوامل التي ساهمت في انتشارها وتطورها عبر مختلف مراحل نمو المدينة.

أما في المبحث الثاني فسيتم التطرق للانتشار المكاني للسكن العشوائي بأنواعه داخل المدينة وخارجها، مع دراسة تأثير السكن العشوائي على النمو والتوسع الحضري، مع إبراز الخصائص العمرانية للسكن العشوائي وتأثيرها على التوسع الحضري لمدينة الحمامات.

أما في المبحث الثالث، فسيتم التطرق إلى مختلف الحلول والاقتراحات الممكنة لمعالجة هذه الظاهرة تبعا لخصوصية مدينة الحمامات، وذلك استنادا للنتائج المتوصل إليها.

# المبحث الأول

# واقع السكن العشوائي بمدينة الحمامات

## 1- أسباب و عوامل نشأة السكن العشوائي بمدينة الحمامات :

### 1-1- الهجرة نحو المدينة:

بزيادة الهجرة من المدن المجاورة إلى مدينة الحمامات وزيادة التوسع العمراني السريع، أدى الكثير من المهاجرين وأصحاب الدخل المنخفض اللجوء إلى بناء مساكنهم بطرق غير قانونية لم تعتمد على مخططات مدروسة.

#### 1-1-1- الهجرة الوافدة:

**الجدول رقم 16**: توزيع الوافدين الى مدينة الحمامات من داخل إقليم ولاية تبسة لسنة 2017

| البلدية | الوافدون | نسبة الوافدون % | سبب الهجرة |
|---|---|---|---|
| تبسة | 212 | 55.20 | عمل |
| بئر مقدم | 42 | 10.93 | + |
| الشريعة | 30 | 7.81 | |
| بئر الذهب | 18 | 4.68 | |
| بئر العاتر | 16 | 4.16 | سكن |
| العقلة المالحة | 12 | 3.125 | |
| بولحاف الدير | 8 | 2.08 | |
| العوينات | 7 | 1.82 | + |
| قريقر | 7 | 1.82 | |
| مرسط | 6 | 1.56 | |
| الكويف | 6 | 1.56 | زواج |
| الماء الابيض | 6 | 1.56 | |
| ونزة | 5 | 1.30 | + |
| المزرعة | 5 | 1.30 | |
| ثليجان | 4 | 1.04 | |
| المجموع | 384 | 100 | أسباب أخرى |

**المصدر : س خولة، ط صبرينة، م رانية ، مدينة الحمامات النمو الحضري و افاق التوسع، مذكرة ماستر2018، 36**

من خلال الجدول رقم (16) والخريطة رقم (16) يتضح أن اغلبية الوافدين لمدينة الحمامات من مدينة تبسة حيث بلغ عددهم 212 أي بنسبة 55,20% من إجمالي الوافدين ثم تليها مدينة بئر مقدم حيث بلغ عدد الوافدين منها 42بنسبة 10,93%ثم شريعة بنسبة 7,81%، ثم تأتي باقي البلديات ( بئر الذهب، بئر العاتر، العقلة المالحة، بولحاف الدير، العوينات، قريقر، مرسط، الكويف، الماء الأبيض، ونزة، المزرعة، ثليجان ).

**الخريطة رقم 16**: الهجرة الوافدة إلى مدينة الحمامات من بلديات الولاية سنة 2017

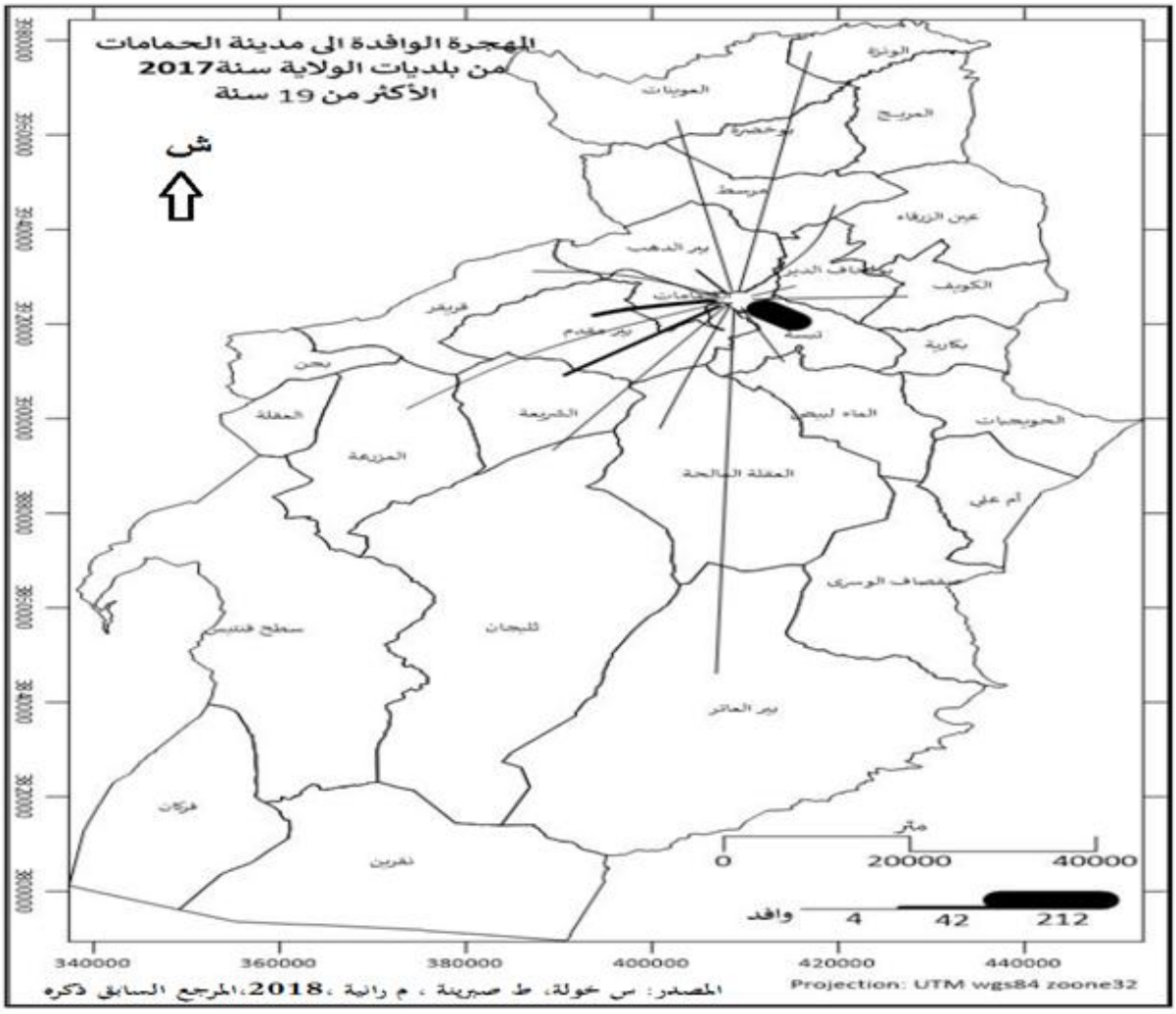


### 1-1-2- الهجرة المغادرة :

من خلال الاطلاع على سجل الشطب من القائمة الانتخابية لبلدية الحمامات لم نستطع معرفة الأماكن التي تمت المغادرة إليها لان الشطب أصبح يتم عن طريق الكمبيوتر من خلال الولاية التي تمت المغادرة إليها وقد قدر عدد المغادرين بـ 399 وذلك لعدة أسباب كالبحث عن العمل الزواج ... وقد قدر صافي الهجرة لسنة 2017 بـ 182 .[1]

[1]: س خولة ،ط صبرينة، م رانية ، 2018 ،مرجع سابق ذكره، ص 38.

### 1-2- زيادة عدد السكان وقلة برامج السكن :

**الجدول رقم 17**: مراحل تطور السكان و معدل النمو لمدينة الحمامات 1966-2019

| التعدادات | عدد السكان | معدل النمو |
|---|---|---|
| **1966** | **2000** | / |
| **1977** | **4000** | **6 .50** |
| **1987** | **8267** | **7.53** |
| **1998** | **15085** | **5.61** |
| **2008** | **19223** | **2.45** |
| **2019** | **25087** | **2.40** |

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) النمو المتسارع الحاصل في عملية التحضر والزيادة السكانية لمدينة الحمامات بعد الاستقلال، مع عدم مواكبة المخططات الموضوعة للأعداد المتزايدة للسكان وعدم توفر سكن يتناسب مع الوضع الاقتصادي لكل فئة خاصة ذوي الدخل المنخفض والمحدود، الى جانب ارتفاع أسعار الإيجارات و الأراضي، هذا ما يدفعهم للجوء لمثل هذا النوع من السكن العشوائي لسد حاجاتهم للمأوى.

### 1-3- الأوضاع الأمنية والسياسية:

لقد لعبت الأوضاع الامنية للبلد خصوصا خلال فترة التسعينات في انتشار السكن العشوائي بالمدينة، جيث شهدت هذه الاخيرة هجرة وافدة كبيرة، نظرا للاستقرار الامني الذي كانت تشهده المدينة خصوصا و منطقة تبسة عموما. كما انه خلال تلك الفترة تميزت بعدم مراقبة هذه الظاهرة و عدم تطبيق العقوبات الصارمة على المخالفين من طرف الأجهزة التنفيذية و تأخرها في التعامل مع هذه الظاهرة منذ بدايتها وعدم وجود مخططات تنظيمية تسد الحاجات المتزايدة للتوسع السكني.

### 1-4- توفر المؤسسات الخدماتية:

نظرا لتوفر المدينة على مختلف المرافق الخدماتية والتجهيزات القاعدية، فقد استقطبت اهتمام السكان سواء المقيمين بالمناطق المجاورة أو أولئك الوافدين من مناطق بعيدة، ونخص بالذكر هنا المرافق التعليمية ومؤسسات التكوين بمختلف أنواعها مما يوفر بيئة تعليمية و تكوينية مناسبة للسكان وأبنائهم.

## 2- التوزيع المكاني للسكن العشوائي بمدينة الحمامات:

**الشكل رقم 09**: التوزيع المكاني للسكن العشوائي بمدينة الحمامات

من خلال الشكل رقم 09 نلاحظ ما يلي :

- انتشار مناطق السكن العشوائي على أطراف المدينة خصوصا الجهة الجنوبية الشرقية منها.
- انتشار مناطق السكن العشوائي بالمناطق الزراعية حيث الأراضي الهامشية.
- تواجد بعض المناطق بمحاذاة المنحدرات و على ضفاف المجاري المائية كالاودية.
- انعدام مثل هذه السكنات العشوائية بمركز المدينة القديم.

## المبحث الثاني

## السكن العشوائي وخصائصه بمدينة الحمامات

### 1- خصائص السكن العشوائي بمدينة الحمامات:

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها، تمكنا من استخراج العديد من المعطيات الإحصائية التي تمنحنا نظرة مفصلة حول الخصائص الاجتماعية للسكان و السكن بمدينة الحمامات.

#### 1-1- الخصائص الاجتماعية لسكان الأحياء العشوائية:

##### 1-1-1- الأصل الجغرافي للسكان:

**جدول رقم 18**: عدد و نسبة السكان بالنسبة لمكان الميلاد

| مكان الميلاد | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| بلدية الحمامات | 19 | %38,0 |
| بلدية بئر الذهب | 5 | %10,0 |
| بلدية الشريعة | 4 | %8,0 |
| بلدية بئر مقدم | 4 | %8,0 |
| بلدية تبسة | 5 | %10,0 |
| بلدية مرسط | 3 | %6,0 |
| بلدية بئر العاتر | 3 | %6,0 |
| بلدية الكويف | 2 | %4,0 |
| بلدية ثليجان | 2 | %4,0 |
| بلدية العقلة | 1 | %2,0 |
| بلدية بجن | 1 | %2,0 |
| بلدية قريقر | 1 | %2,0 |
| المجموع | 50 | %100,0 |

**المصدر: من إنجاز الطلبة**

من خلال الجدول رقم 18، نلاحظ أن السكان المستجوبين بمدينة الحمامات، ينحدر أغلبهم من خارج المدينة بنسبة تقدر ب 62% أي أن أصولهم من المناطق المجاورة المتمثلة في البلديات المحيطة بمدينة الحمامات كبلدية بئر مقدم، بلدية الشريعة، بلدية بئر الذهب،...، أما السكان الذين أصلهم من مدينة الحمامات فيشكلون ما نسبته 38%، هذه النتائج هي بسبب الهجرة الوافدة نحو إقليم الولاية، كونها مدينة بها العديد من المزايا الجذبة للسكان، حيث يفضل الوافدون الاستقرار بالتجمعات العمرانية القريبة من مدينة تبسة على غرار مدينة الحمامات، ناهيك على توفر هذه الأخيرة على مختلف المرافق والهياكل الخدماتية، مع وفرة العقار المخصص للبناء العشوائي في ظل غياب وضعف رقابة السلطات المحلية المكلفة بمراقبة ومكافحة انتشار السكن الفوضوي.

### 1-1-2- أسباب و عوامل نشأة الأحياء العشوائية:

#### 1-1-2-1- أسباب الهجرة من المكان الأصلي:

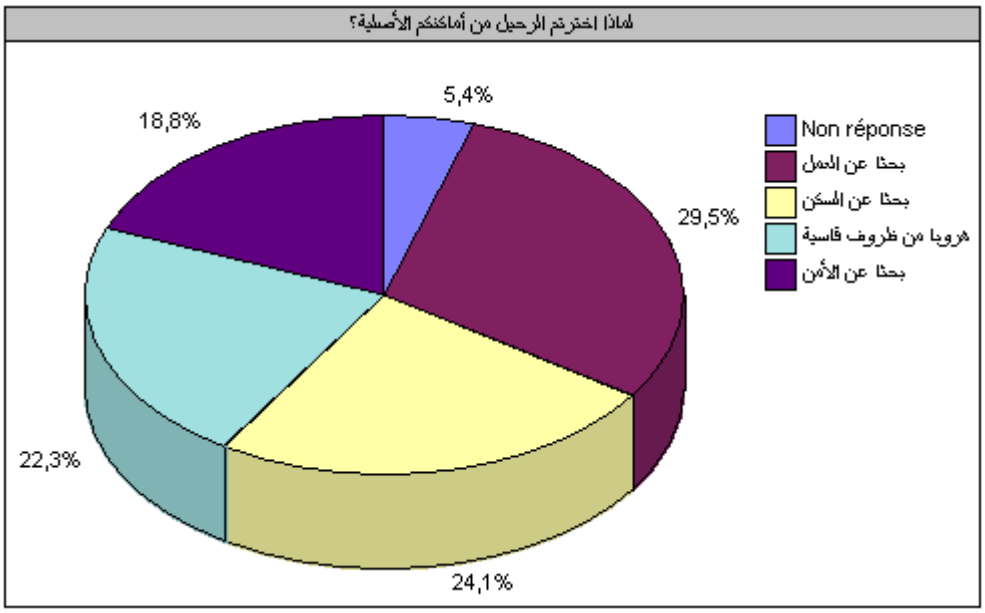


**الشكل رقم 10: أسباب الهجرة من المكان الأصلي**

من خلال الشكل رقم (10)، نلاحظ أن سبب هجرة سكان مدينة الحمامات، و مغادرتهم لأماكن سكنهم الأصلية يعود بالأساس إلى عدة أسباب، حيث عبر 29.5% من المستجوبين على أن السبب يعود إلى البحث عن العمل. كما شكل عامل البحث عن السكن ما نسبته 24.1%، وعامل الهروب من الظروف القاسية ما نسبته 22.3%.أما نسبة الباحثين عن الأمن شكلوا نسبة 18.8%، هذا ما يدل على أن أغلبية السكان لم يكونوا يعانون من مشكل الأمن بقدر معاناتهم من الظروف القاسية وقلة السكن وفرص العمل. في حين أن الممتنعين عن الإجابة شكلوا نسبة تقدر بـ 5.4%.

### 1-1-2-2- أسباب اختيار المدينة:

من خلال الشكل رقم (11)، نلاحظ أن 13.9% من السكان المستجوبين أرجعوا سبب اختيارهم لمدينة الحمامات لكونها تتوفر على جميع المرافق،كما شكل عامل توفر فرص العمل ما نسبته 20.1%، في حين شكل عامل الاقتراب من الأهل والأقارب ما نسبته 16.7%، وعامل توفر الأمن ما نسبته 13.9%، في حين كانت نسبة الذين يبحثون عن السكن بتكاليف أقل 11.1%، في حين أن النسبة الأكبر لسبب اختيار مدينة الحمامات هي قربها من مدينة تبسة والمقدرة ب 20.8%، أما الذين امتنعوا عن الإجابة فشكلوا نسبة تقدر ب 3.5%.

وعليه فالملاحظ أن حوالي 87 % من السكان ترجع أسباب اختيارهم للاستقرار بمدينة الحمامات نظرا لموقعها الجغرافي القريب من مدينة تبسة، وتوفرها على العديد من المؤهلات و المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية مما أهلها لتكون مكانا مناسبا للاستقرار السكاني.

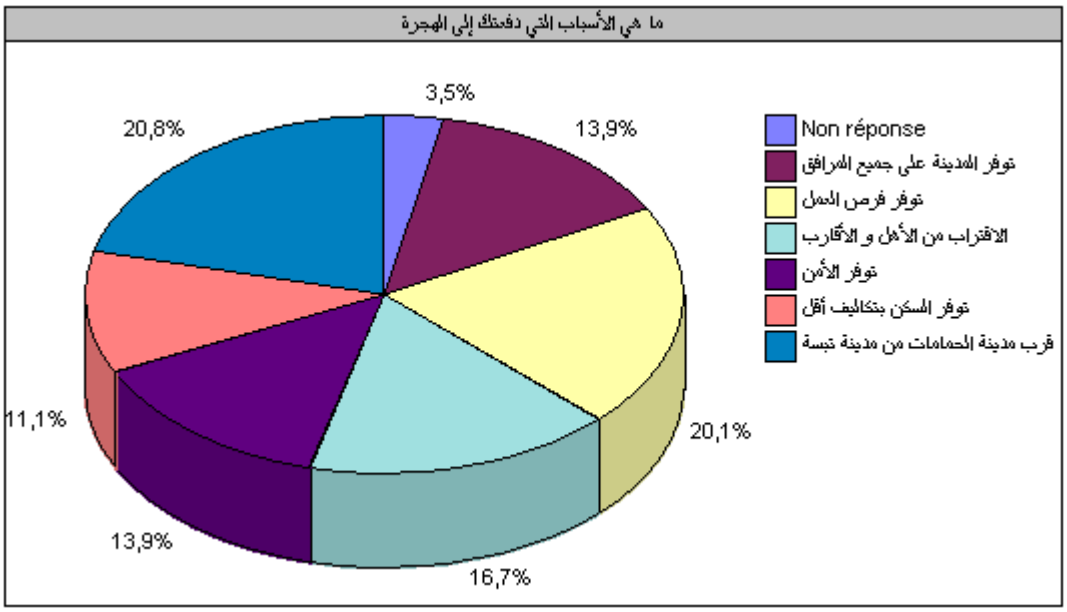


**الشكل رقم 11: أسباب اختيار المدينة**

### 1-1-2-3- سنة الإقامة بالحي:

من خلال الشكل رقم (12)، نلاحظ أن عملية الاستيطان لسكان مدينة الحمامات ترجع إلى فترات زمنية مختلفة، وذلك تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي شهدتها الجزائر بشكل عام، ومدينة الحمامات بشكل خاص، حيث يمكن إبراز ذلك كما يلي:

- **فترة ما قبل** 1990: بالنسبة لسكان مدينة الحمامات، فقد شهدت الفترة قبل 1960 نسبة استيطان ضئيلة جدا تقدر ب 02%، تليها الفترة ما بين 1970 و 1980م بنسبة 04%، بعدها نجد الفترة الممتدة ما بين 1980 و 1990 حيث قدرت نسبة الاستيطان ب 10%.

- **الفترة الممتدة ما بين** 1990 و 2000 : قدرت نسبة الاستيطان ب 24%.ذلك بسبب العشرية السوداء و ما شهدته المناطق الجبلية لولاية تبسة من تدهور أمني دفه بالسكان للهجرة نحو المناطق الأكثر أمنا.

- **فترة ما بعد** 2000: في حين قدرت نسبة الاستيطان في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2010 ب 28%، أخيرا فترة ما بعد 2010 سجلت نسبة استيطان تقدر ب 20%. يرجع سبب ذلك لتحسن الأوضاع الامنية و الاقتصادية نسبيا مما دفع بالسكان إلى الهجرة نحو المدن التي عرفت انتعاشا اقتصاديا على غرار المدن القريبة من مدينة تبسة كبلدية الحمامات.

وعليه فالملاحظ أن أكثر من 72% من السكان استقروا في منطقة الحمامات خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية ما بعد سنة 2010.

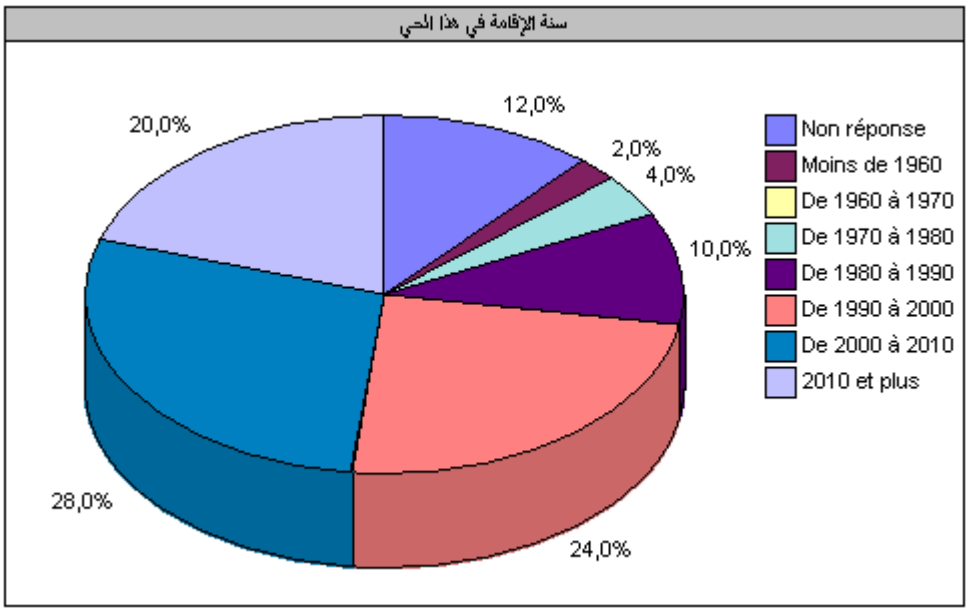


**الشكل رقم 12: سنة الإقامة في الحي**

### 1-1-2-4- الكيفية التي تم بها البحث عن السكن:

من خلال الشكل رقم (13)، نلاحظ أن سكان مدينة الحمامات قد انتهجوا طرقا مختلفة في كيفية بحثهم وإرشادهم للسكن بالحي، حيث ساهم في ذلك عدة عوامل، المتمثلة في ما يلي:

عبر 34 % من السكان المستجوبين أن كيفية سكنهم في الحي كانت عن طريق اقتراح من الأقارب، وهذا يعود إلى أن عملية الإقامة بالحي تمت بين الأقارب مع عدم تدخل السلطات المعنية بالرقابة هذا راجع إلى ما يسمى بالعروشية، أما الذين قدموا للحي باقتراح من صديق شكلوا نسبة 24%، بالنسبة للذين كانت إقامتهم بالحي من خلال جهات غير معروفة كانت قليلة بنسبة 02 % خوفا منهم من العواقب المنجرة عن السكن بطريقة غير شرعية، أما بالنسبة للقاطنين بالحي عن طريق الصدفة بلغت نسبتهم 34%، هذه الصدفة راجعة إلى التجمعات اليومية خلال مختلف نشاطات الحياة، في حين أن الممتنعين عن الإجابة شكلوا نسبة 06%.

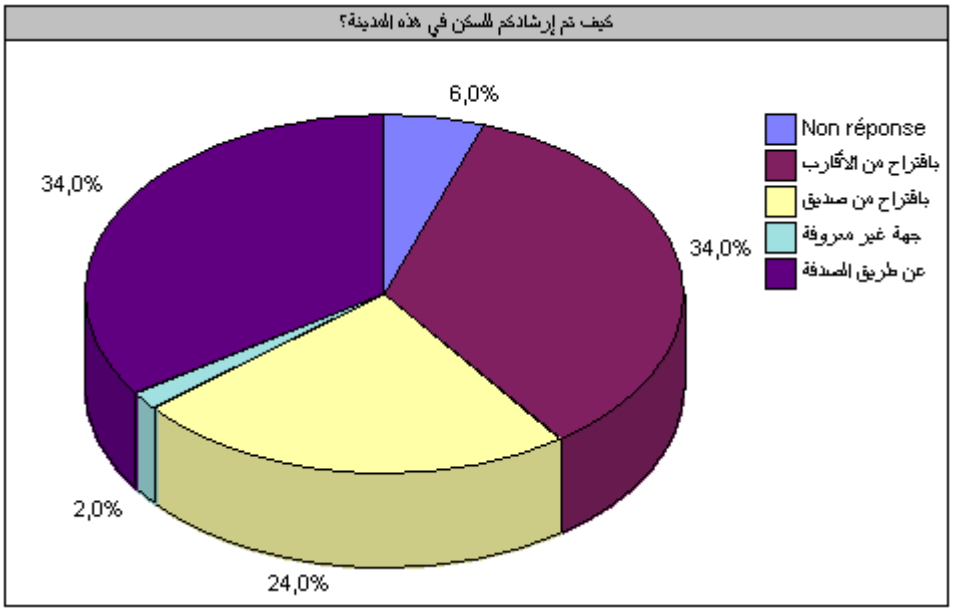


**الشكل رقم 13: كيف تم إرشاد السكان للسكن في هذه المدينة**

### 1-1-2-5- الطريقة التي تم بها الحصول على المسكن:

من خلال الشكل رقم (14)، نلاحظ أن سكان مدينة الحمامات يختلفون في طريقة حصولهم على السكن العشوائي، حيث توصلنا إلى النتائج التالية :

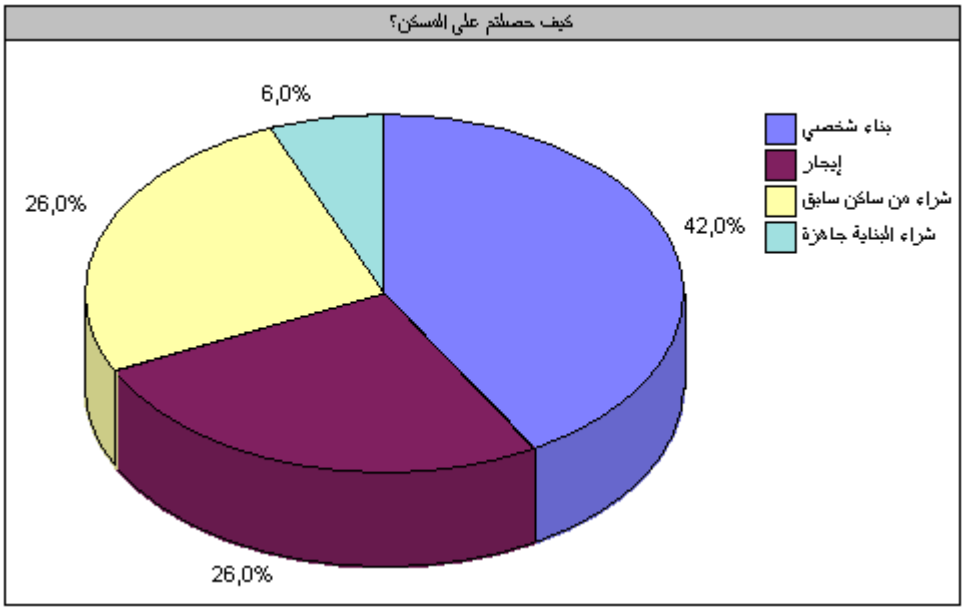


**الشكل رقم 14: كيفية الحصول على المسكن**

المستجوبون حول كيفية الحصول على المسكن كانت إجاباتهم مختلفة، فقد حصل ما نسبته 42 % من السكان على السكن ببنائه بشكل شخصي، هذا ما يدل على عدم وجود الرقابة من طرف السلطات المعنية، أما السكان المستأجرين شكلوا نسبة 26%، وهي نسبة معتبرة تدل على وجود جهات تتاجر في بناء مثل هذه السكنات وكرائها، وبلغت نسبة الذين حصلوا على المسكن عن طريق الشراء من ساكن سابق 26%، و هي نسبة معتبرة تدل على وجود مضاربة في مثل هكذا سكنات، في حين بلغت نسبة المتحصلين على السكن من خلال شراء البناية جاهزة 06% .

### 1-1-2-6- موقف السلطات المحلية اتجاه انتشار السكن العشوائي:

للسلطات المحلية وأجهزة الرقابة على العمران، دورا مهما في الحد من انتشار ظاهرة السكن العشوائي، غير أننا لا نجدها بقوة على مستوى المدن الصغيرة على غرار تواجدها بالمدن الكبرى.

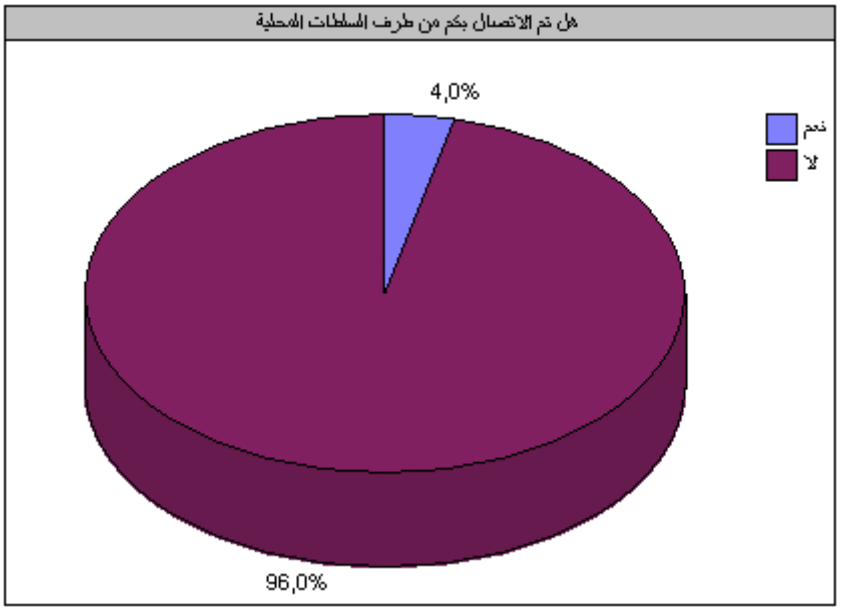


**الشكل رقم 15: موقف السلطات المحلية**

من خلال الشكل رقم (15) نلاحظ أن ما نسبته 96% من السكان المستجوبين لم يتم الاتصال بهم من طرف السلطات المحلية، في حين نجد 04% ممن تم الاتصال بهم.

تمثلت الطرق المتبعة من طرف السلطات المحلية والهيئات الرقابية المكلفة بمراقبة العمران، في التواصل مع السكان من خلال الرقابة البعدية، أو مع بداية سكنهم في الحي، وهي كالآتي:

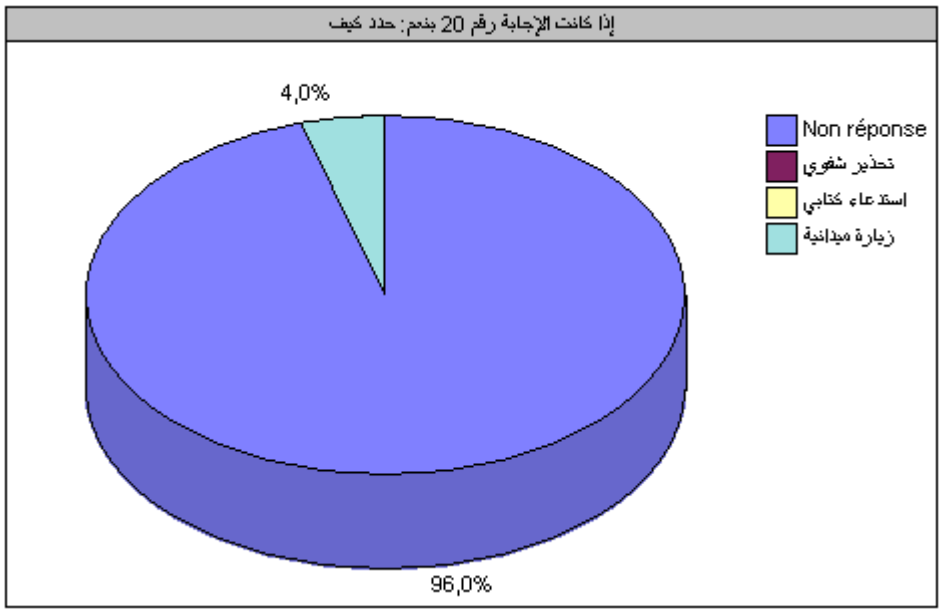


**الشكل رقم 16: كيفية اتصال السلطات المحلية بالسكان**

من خلال الشكل رقم (16) نلاحظ أن 04% من السكان المستجوبين تم الاتصال بهم من طرف السلطات المحلية عن طريق الزيارة الميدانية، وهي نسبة قليلة جدا، أما بالنسبة للسكان الممتنعين عن الإجابة فقدرت نسبتهم ب 96%، النتائج المتحصل عليها راجعة لغياب الرقابة.

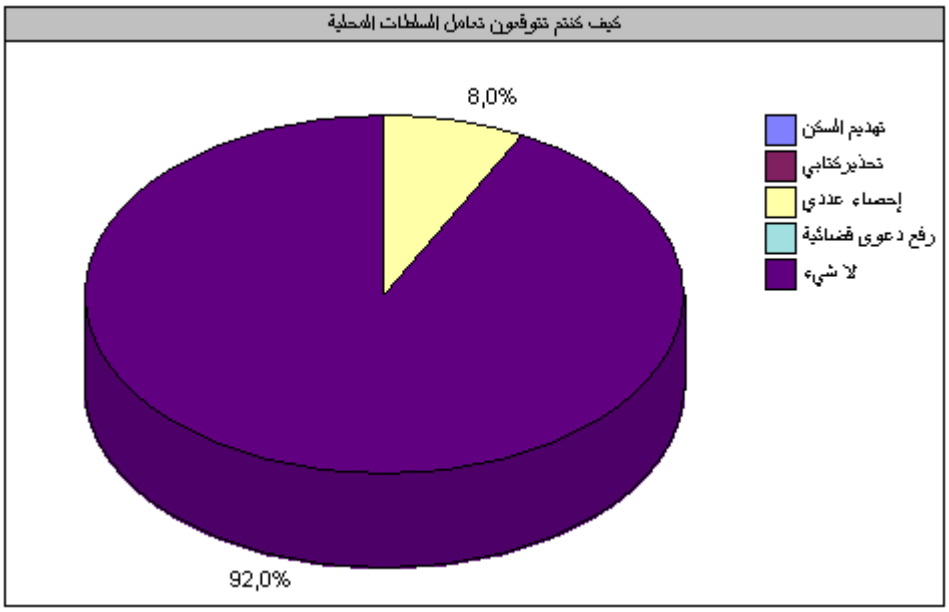


**الشكل رقم 17: توقعات السكان عن كيفية التعامل معهم من طرف السلطات المحلية**

من خلال الشكل رقم (17) نلاحظ أن 92% من السكان لم يتوقعوا أي رد فعل من طرف السلطات المحلية، ما يدل على غياب السلطات التي لا تعطي أهمية لعملية البناء العشوائي، أما بالنسبة لقرار الإحصاء العددي فشكل نسبة 08%، في حين بلغت نسبة توقع إرسال تحذير كتابي، تهديم المسكن ورفع دعوى قضائية 0%. هذا ما شجع السكان على المضي قدما في بناء السكنات العشوائية وتواصل انتشارها بالمدينة.

**1-1-2-7- الحالة العائلية للسكان:**

من خلال الشكل رقم (18) نلاحظ أن 70% من السكان المستجوبين هم من فئة المتزوجين، بينما يشكل العزاب ما نسبته 18% فقط، أما بالنسبة للمطلقين شكلوا نسبة 06%، تليها نسبة الأرامل المقدرة ب 04%، في حين أن أصغر نسبة سجلتها فئة متعددي الزوجات وتقدر ب 02%.

من خلال النتائج يتضح لنا أن أغلب السكنات مشغولة لأن معظم السكان متزوجين، كما نلاحظ أن فئة الأسر الهشة تشكل ما نسبته 30% (العزاب، الأرامل، المطلقين ومتعددي الزوجات).

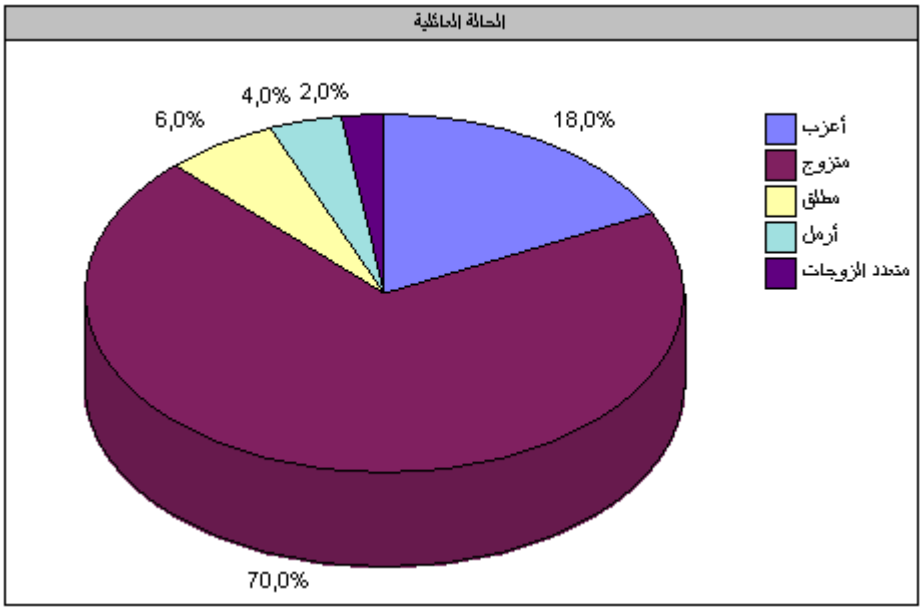


**الشكل رقم 18: الحالة العائلية للسكان**

### 1-1-2-8- المستوى التعليمي للسكان:

من خلال الشكل رقم (19) نلاحظ أن نسبة الأميين بلغت 08%، أما بالنسبة لذوي المستوى الابتدائي فقدرت النسبة ب 20%، في حين شكلوا كل من ذوي المستوى التعليمي المتوسط، الثانوي والجامعي نفس النسبة و هي 24%. هذه النسب تدل على أن المستوى التعليمي للسكان لا بأس به مما يدلل على أن المرافق التعليمية بالمدينة وبالمناطق المجاورة متوفرة وتقدم خدمات معتبرة.

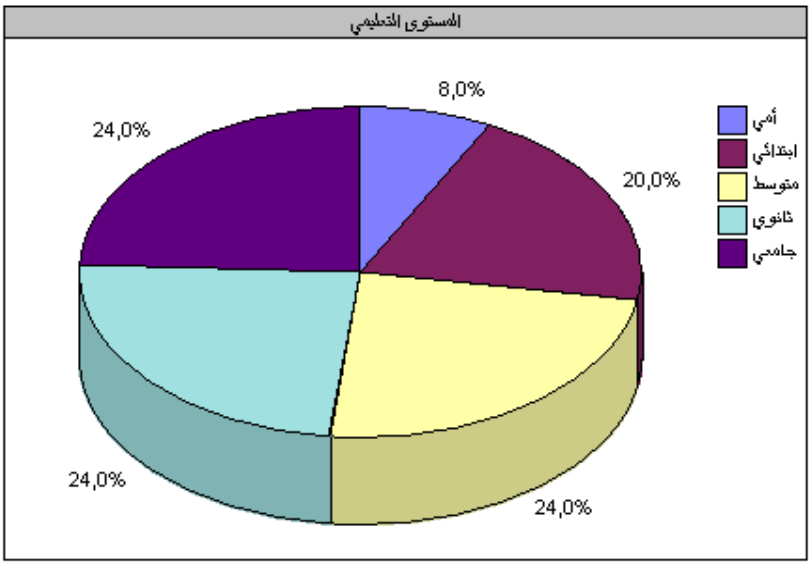


**الشكل رقم 19: المستوى التعليمي للسكان**

### 1-1-2-9- معدل حجم الأسرة:

من خلال الشكل رقم (20)، نلاحظ ما يلي :

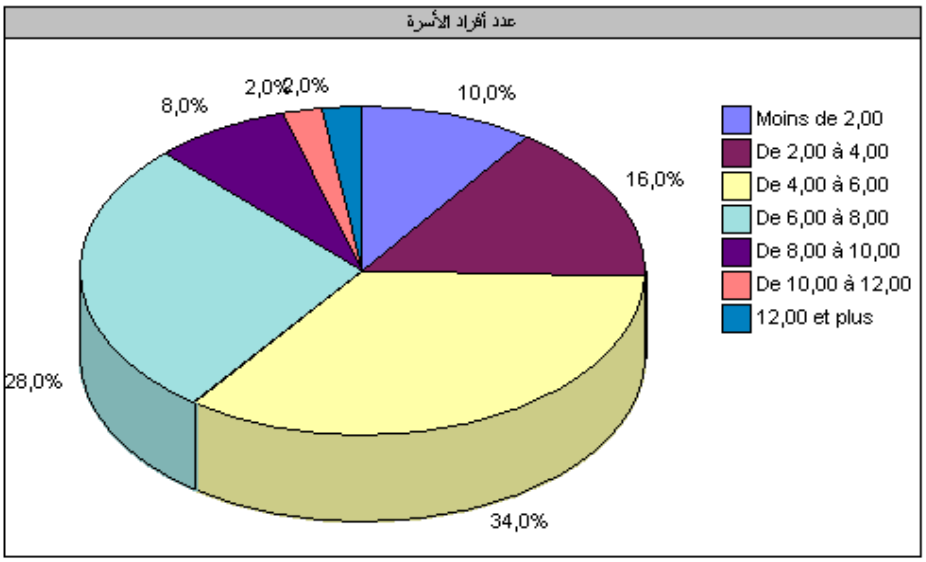


**الشكل رقم 20: معدل حجم الأسرة**

الأسر التي تتشكل من أقل من فردين قد بلغت نسبتها 10%، في حين شكلت الأسر المقدر عدد الأفراد بها ما بين 02 إلى 04 أفراد نسبة 16%، تليها الأسر المقدر عدد الأفراد بها ما بين 04 إلى 06 أفراد بأكبر نسبة 34%، في حين أن نسبة الأسر المتكونة من 06 إلى 08 أفراد قدرت ب 28%، أما بالنسبة للأسر الذين يتراوح عددهم ما بين 08 إلى 10 أفراد شكلوا نسبة 08%، أخيرا نلاحظ أن كل من الأسر المتكونة من 10 إلى 12 فرد و الأسر المتكونة من 12 فرد فما فوق قد شكلوا نفس النسبة و المقدرة ب 02%، هذا ما يدل على أن عدد السكان بالأحياء العشوائية كبير، مما يجعل الكثافة السكانية أيضا مرتفعة. هذه النسب المرتفعة تدلل على أن معدل استخدام المسكن (TOL) ومعدل استخدام الغرفة (TOP) سيكونان مرتفعين.

## 1-2- الخصائص الاقتصادية لسكان الأحياء العشوائية:

### 1-2-1- التركيبة المهنية لسكان الأحياء العشوائية:

من خلال الشكل رقم (21)، نلاحظ أن السكان المستجوبون يتوزعون حسب نشاطهم المهني كالتالي: تشكل فئة العمال اليوميين النسبة الأكبر بـ 30%، تليها فئة الموظفين بنسبة 24%، بلغت نسبة البطالين 18%، في حين سجلت فئة العمال الدائمين نسبة 16%، وفئة المتقاعدين شكلت نسبة 12%.

من خلال النتائج نستنتج أن توفر الدخل الدائم عند كل من (العامل الدائم + الموظف + المتقاعد) يحفزهم على بناء سكنات عشوائية ذات شكل عمراني صلب نظرا لتوفر الموارد المالية، أما ذوي الدخل الضعيف بالنسبة للعمال اليوميين و منعدمي الدخل بالنسبة للبطالين فمساكنهم تكون ذات طابع هش.

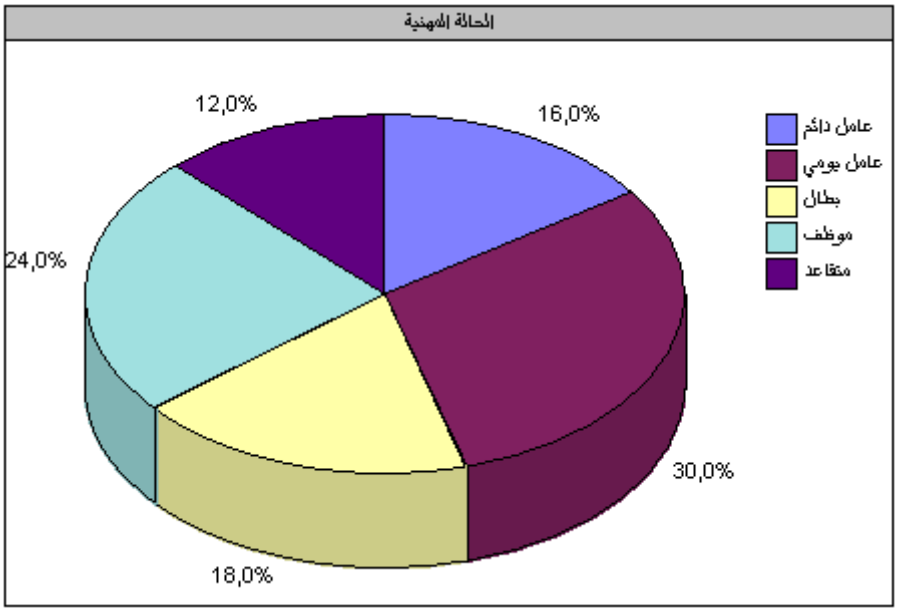


**الشكل رقم 21: الحالة المهنية للسكان**

### 1-2-2- الظروف المادية والمستوى المعيشي للسكان المستجوبين مقارنة بما كانت عليه قبل الإقامة في الحي:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (22)، أن السكان المستجوبين أغلبيتهم تحسنت ظروفهم المادية بعد الإقامة في الحي بنسبة بلغت 74% هذا ما يبين لنا أنهم حققوا هدفهم من اللجوء إلى السكن بمدينة الحمامات ، على عكس النسبة الباقية والتي تقدر بـ 26 % و الذين لم تتحسن حالتهم المادية .

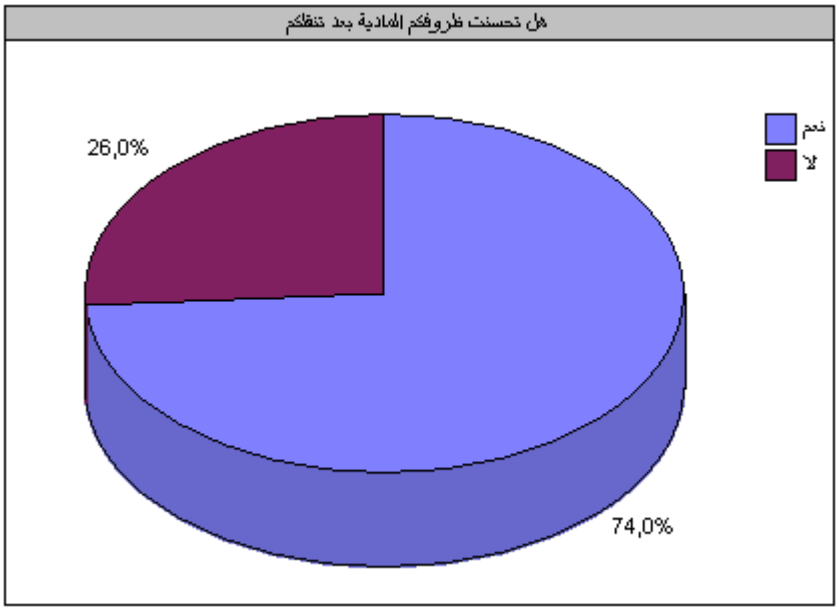


**الشكل رقم 22: تحسن الظروف المادية بعد التنقل إلى الحي الجديد**

### 1-3- الخصائص العمرانية للسكن العشوائي بالمدينة:

من خلال الاستبيان الميداني الذي قمنا بتوزيعه بمدينة الحمامات، لاحظنا أن هذه الأخيرة تتميز بالعديد من الخصائص العمرانية، التي بدورها نتيجة لمختلف الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للسكان الذين يقطنونها، ومنه يمكن أن نلخص هذه الخصائص العمرانية للسكن العشوائي في ما يلي:

#### 1-3-1- الحالة الإنشائية للمسكن العشوائي:

نقصد بها حالة المسكن ومواد البناء التي تم إنجازه بها، والتي تشمل الجدران والسقف، بالإضافة إلى الأساسات.

##### 1-3-1-1- مواد بناء الجدران:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (23)، أن جدران السكنات العشوائية تتميز بما يلي:

نسبة مواد البناء الهشة (الطوب) بلغت أكبر نسبة و هي 84%، مما يدل على انتشار نمط السكنات العشوائية الهشة، غير أن تجدر الإشارة إلى أن السكان المستجوبين لم يفرقوا بين مصطلح "الطوب" حيث قصدنا به مواد طينية، بينما هم فهموه أنه مواد إسمنتية، أما بالنسبة للمواد نصف الصلبة (الحجر) قدرت بنسبة 10%، بينما المواد الصلبة (الإسمنت المسلح) المشكلة للجدران بلغت 06% فقط.

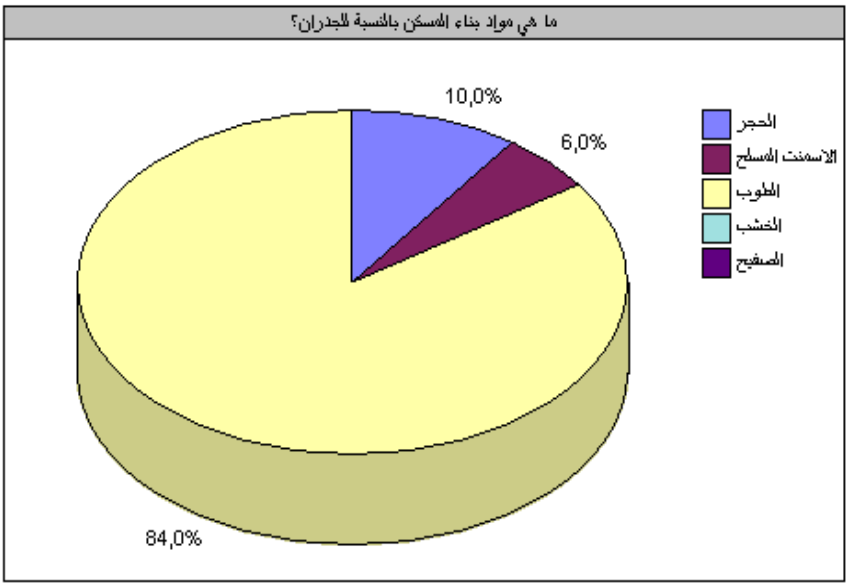


**الشكل رقم 23: مواد بناء الجدران**

### 1-3-1-2- مواد بناء السقف:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (24)، أن السكنات العشوائية بمدينة الحمامات تتميز بكون مواد بناء السقف تتميز بالخصائص التالي:

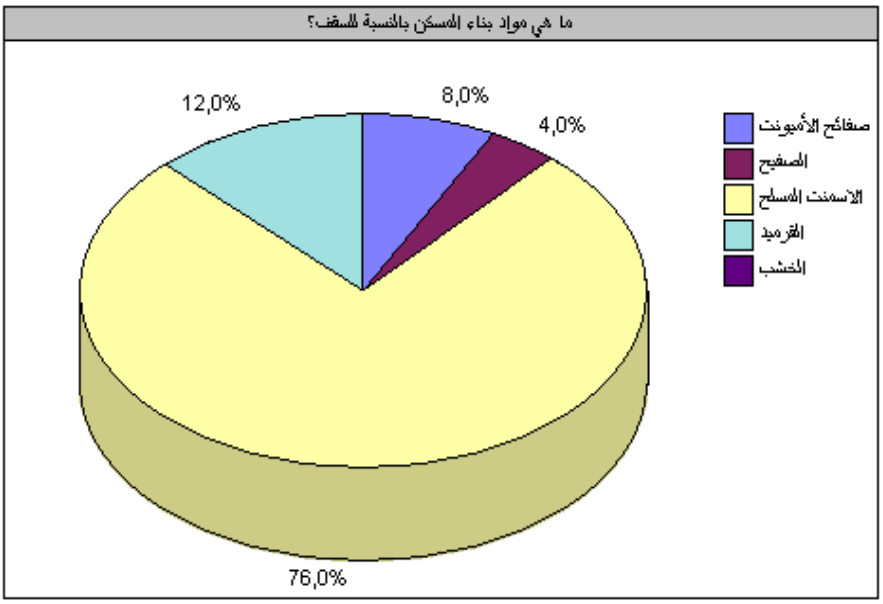


**الشكل رقم 24: مواد بناء السقف**

76% من المساكن تمتاز بأسقف صلبة حيث تم بناؤها بالإسمنت المسلح ،فيما نجد نسبة 12% من المساكن بنيت أسقفها بمواد نصف صلبة (القرميد)، بالنسبة لصفائح الأميونت شكلت نسبة 08%، شكلت مواد البناء الهشة (الصفيح) نسبة قدرت ب 04%، أما في ما يخص الخشب فلم يتم استعماله للبناء.

من خلال هذه النتائج نجد أن أغلبية السكنات العشوائية بمدينة الحمامات صلبة بالنظر لمواد بناء السقف، ذلك كون السقف يشكل المؤشر الأساسي على مدى صلابة المسكن من عدمه. و عليه فنجد من الضروري الإشارة إلى وجود إمكانية كبيرة لتسوية هذه السكنات في إطار قوانين التعمير خصوصا القانون 15-08.

**1-3-1-3- مواد بناء الأساسات:**

نلاحظ من خلال الشكل رقم (25)، أن السكنات العشوائية بمدينة الحمامات تتميز بكون مواد بناء الأساسات تتميز بالخصائص التالي:

86% من المساكن تمتاز بأساسات صلبة حيث تم بنائها بالإسمنت المسلح، أما بالنسبة للمواد نصف الصلبة (الحجر) فشكلت نسبة تقدر ب 14%.

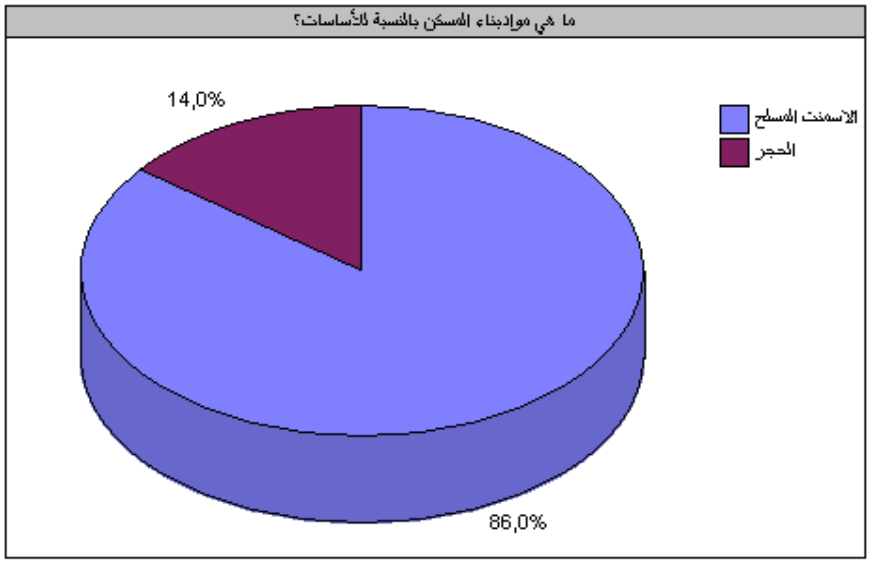


**الشكل رقم 25: مواد بناء المسكن بالنسبة للأساسات**

بالنظر إلى مواد بناء السقف الصلبة (76%) و مواد بناء الأساسات الصلبة هي الأخرى (86%) يمكننا الحكم بأن النمط الاكثر انتشارا بمدينة الحمامات هي السكنات العشوائية ذات النمط الصلب القابلة للتسوية طبقا لقوانين ومعايير التعمير و العمران خصوصا القانون 15-08.

### 1-3-2-1- توزيع السكنات العشوائية حسب نسبة ربطها بشبكة المرافق:

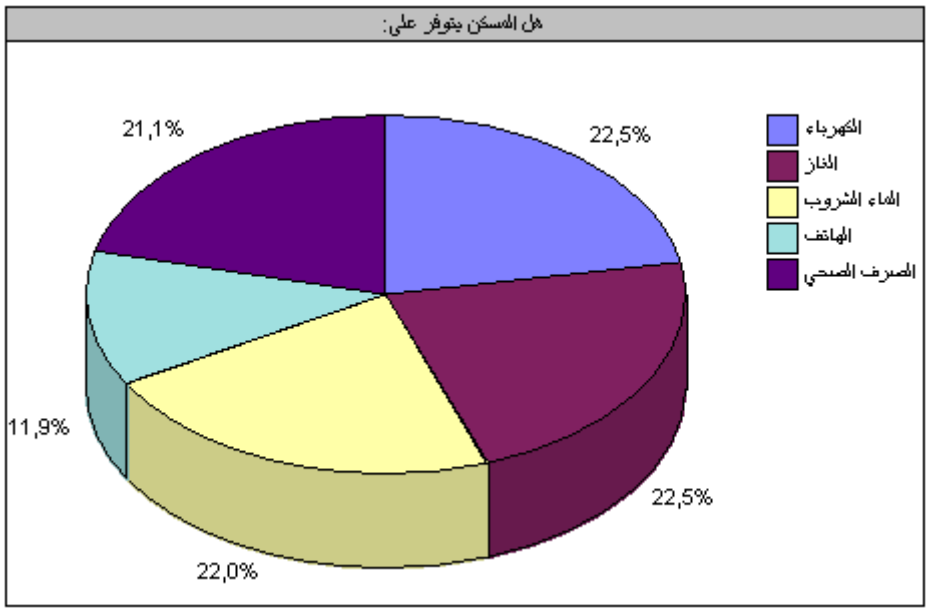


**الشكل رقم 26: توزيع السكنات حسب نسبة ربطها بالمرافق الضرورية**

من خلال الشكل رقم (26)، نلاحظ أن السكنات العشوائية تتميز حسب نسبة ربطها بالمرافق الضرورية بما يلي:

توضح الإجابات المقدمة من طرف السكان المستجوبين أن 22.5% من المساكن مربوطة بشبكة الكهرباء، كذلك بخصوص الغاز، 22% من السكان يتوفر لديهم الماء الشروب، أما بالنسبة لارتباط المنازل بشبكة الصرف الصحي قدرت النسبة ب 21.1%، وفيما يتعلق بالربط بشبكة الهاتف كانت النسبة 11.9%.

الملاحظ أن نسب ربط السكنات العشوائية بالتجهيزات القاعدية ضعيفة تتميز بكونها ربط عشوائي مما يدل على أن هذه الأحياء تعاني من مستوى متدني للخدمات، هذا ما يصعب من عملية تهيئتها و تحسينها في حال ما تدخلت السلطات المحلية لتحسين ظروف معيشة السكان.

### 1-3-2-2- توزيع السكنات العشوائية حسب مكان رمي النفايات المنزلية:

يبين هذا المؤشر مستوى جودة الحياة بالحي، كما أنه يعبر على مدى درجة استفادة السكان من مختلف الخدمات التي توفرها السلطات المحلية (البلدية).

من خلال الشكل رقم (27)، نلاحظ أن 88% من السكان يرمون نفاياتهم المنزلية بمزبلة الحي، لتقوم مصالح البلدية بجمعها بشكل غير منتظم. إذ غالبا ما يلجأ السكان لحرقها مما يتسبب في تلوث الهواء بالدخان و الرائحة الكريهة، بينما 08% منهم يرمونها في أماكن أخرى، و 04% فقط يرمونها في حاويات القمامة.

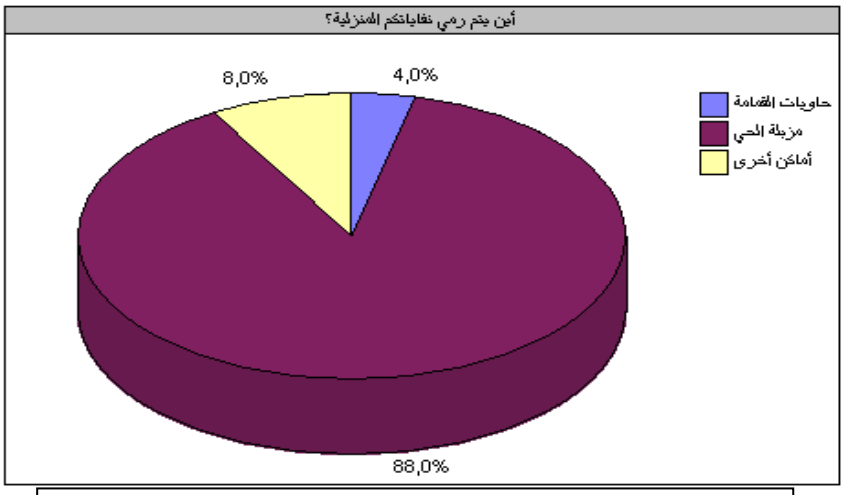


**الشكل رقم 27: أماكن رمي النفايات**

### 1-3-3- موقف السكان من قانون تسوية البنايات (15/08):

من خلال الاستبيان الميداني الذي قمنا به و تحليلنا لطبيعة النشاطات التجارية و طبيعة المباني السكنية على مستوى مدينة الحمامات رأينا ربما هناك من قد يرغب في تغيير مكان سكناه و لهذا تم سؤالهم عن القانون 08/15 المتعلق بتسوية البنايات و مطابقتها.

#### 1-3-3-1- توزيع سكان مدينة الحمامات حسب علمهم بقانون تسوية البنايات :

من خلال الشكل رقم (28)، لاحظنا أن 54% من السكان هم على علم بهذا القانون، في حين أن 40% من السكان ليسوا على علم بوجود مثل هذا القانون الذي يسمح لهم بتسوية الوضعية القانونية لسكناتهم، و هذا راجع إلى غياب دور السلطات المحلية العشوائية، و شكلوا الممتنعين عن الإجابة نسبة 06%.

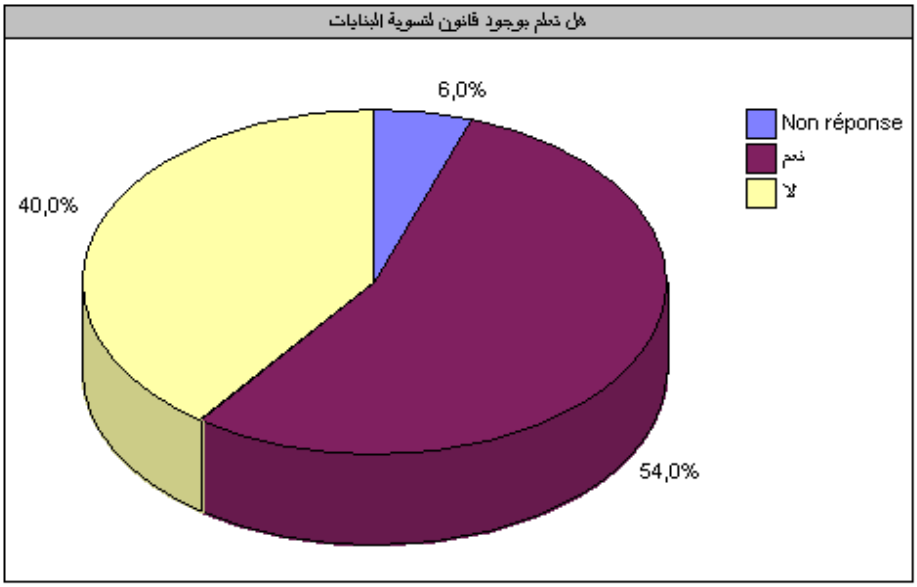


**الشكل رقم 28: توزيع السكان حسب علمهم بقانون تسوية البنايات**

**1-3-3-2- توزيع السكان حسب نسبة انخراطهم في برنامج تسوية البنايات :**

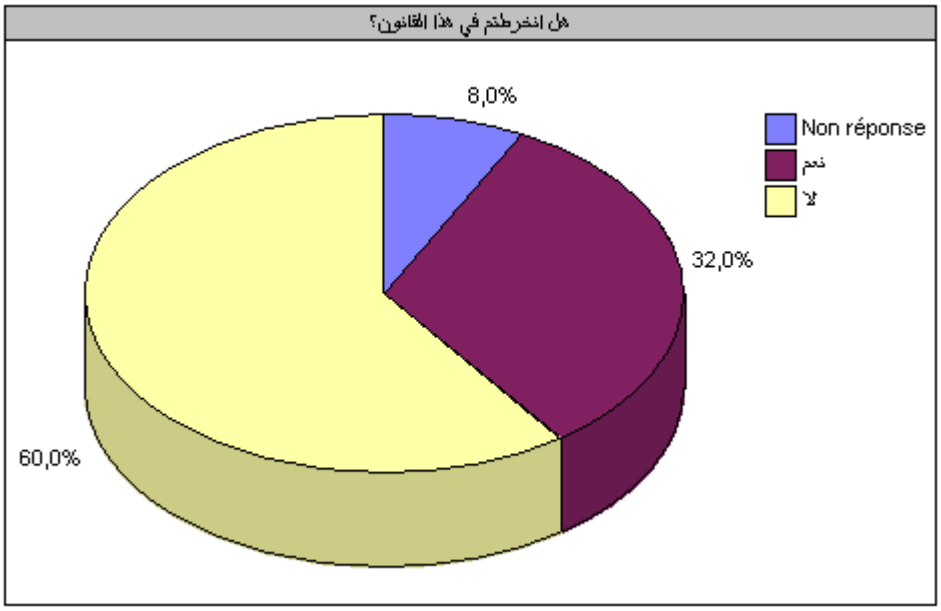


**الشكل رقم 29: الانخراط في قانون تسوية البنايات 15/08**

من خلال الشكل رقم (29) نلاحظ أن 60% من السكان امتنعوا عن الانخراط في قانون التسوية العقاري 15/08 و 32% فقط ممن انخرطوا في القانون، في حين امتنع 08% من السكان عن الإجابة.

### 1-3-3-3- أسباب عدم انخراط السكان في القانون 15/08:

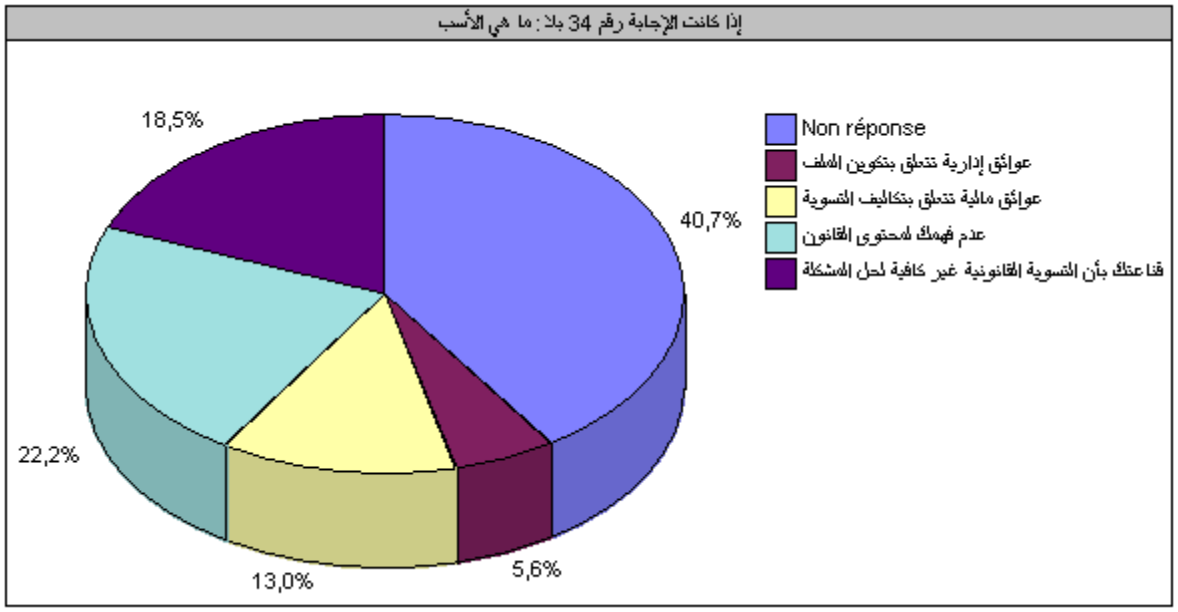


**الشكل رقم 30: أسباب عدم انخراط السكان في قانون تسوية البنايات**

من خلال الشكل رقم (30) نلاحظ أن 40.7% لم يجيبوا على هذا السؤال، وسجلنا 13% من السكان لم ينخرطوا بقانون التسوية بسبب وجود عوائق مالية تتعلق بتكاليف التسوية هذا يعود إلى الحالة المهنية لسكان الحي كون غالبيتهم من العمال اليوميين والبطالين،كما لم يقتنع 18.5% من السكان بالتسوية القانونية كحل كاف للمشكل، هذا وصرح 22.2% من سكان الحي عن عدم فهمهم لمحتوى القانون، أما فيما يخص العوائق الإدارية التي تتعلق بتكوين الملف فكانت بنسبة 5.6%.

**خلاصة المبحث:**

من خلال الدراسة الميدانية التحليلية للخصائص الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية للسكن والسكان بمدينة الحمامات توصلنا للعديد من النتائج التي من شأنها منحنا صورة جلية حول الوضعية العامة للأحياء العشوائية بالمدينة، حيث سجلنا الملاحظات الأساسية التالية:

- غالبية السكان هم من خارج المدينة بمعنى هم نتيجة الهجرة الوافدة نحوها.
- غالبيتهم استوطنوا المدينة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى سنة 2000، وهي المعروفة بالعشرية السوداء.
- نسبة كبيرة من السكان استوطنوا الحي في ظل ضعف وغياب رقابة الدولة.
- نسبة معتبرة من السكان هم من ذوي الدخل المتوسط (موظفين، متقاعدين، عمال دائمين).
- غالبية السكان تحسنت ظروفهم المعيشية بعد استقرارهم بالمدين مقارنة بوضعياتهم سابقا.
- أغلبية السكنات العشوائية بمدينة الحمامات صلبة بالنظر لمواد بناء السقف، ذلك كون السقف يشكل المؤشر الأساسي على مدى صلابة المسكن من عدمه. و عليه فنجد من الضروري الإشارة إلى وجود إمكانية كبيرة لتسوية هذه السكنات في إطار قوانين التعمير خصوصا القانون 15-08.
- الملاحظ أن نسب ربط السكنات العشوائية بالتجهيزات القاعدية ضعيفة تتميز بكونها ربط عشوائي مما يدل على أن هذه الأحياء تعاني من مستوى متدني للخدمات، هذا ما يصعب من عملية تهيئتها و تحسينها في حال ما تدخلت السلطات المحلية لتحسين ظروف معيشة السكان.

## المبحث الثالث

## اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي بمنطقة الدراسة

**تمهيد:**

"تعتبر المناطق العشوائية نوعا من تلبية احتياجات الإنسان والتعبير عن تحقيق متطلباته الأساسية التي تعجز الدولة عن حلها، وإن بدت في ظاهرها مشكلة عمرانية إلا إنها لا يمكن فصلها عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما، فهي تعبير مباشر عن هذه الظروف. ومن ثم فإن معالجتها كمشكلة يجب أن يكون من خلال نظرة شمولية مدركة لمدى التشابك الذي تتسم به هذه العلاقات. و تمثل المناطق العشوائية نوعا من الاستثمار يمكن إذا ما أحسن استغلاله وترشيده بطريقة مناسبة أن يضيف إضافة ملحوظة إلى رصيد الوحدات السكنية، خاصة وأن الدراسات قد أثبتت أن وحدات الإسكان العشوائي المنشأة حديثا على درجة جيدة من الناحية الإنشائية، هذا بالإضافة إلى أن إزالة هذه الوحدات يستوجب توفير المسكن البديل، وهو أمر بالغ الصعوبة في ظل أزمة الإسكان القائمة حاليا"[1].

### 1- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي بمدينة الحمامات:

من خلال تحليل المخطط رقم (01)، نلاحظ أن أكثر سكان الأحياء العشوائية بمدينة الحمامات هم من العائلات المهاجرة من خارج المدينة، هروبا من الظروف المعيشية الصعبة، ورغبة في القرب من المدينة ومنافعها. غالبيتهم استوطن عشوائيات المدينة خلال العشرية السوداء، بحثا عن الأمن، ساعدهم على ذلك وجود أقارب لهم بالمنطقة، كانت لهم تجارب سابقة ناجحة. ومما شجعهم أكثر وجود مساحات عقارية للبناء، وضعف الأجهزة الرقابية للدولة في محاربة هذه الظاهرة، حيث لم يتعدى دورها في أحسن الأحوال عملية إحصائهم. غالبية هؤلاء السكان من ذوي المستوى التعليمي المتدني، أكثرهم يمارس نشاطات مهنية دائمة وموسمية، مستواهم المعيشي متوسط، يقطنون في مساكن عشوائية صلبة، حيث معدل استخدام المسكن يفوق 4 أفراد. يرغب غالبيتهم في الاستقرار الدائم بمساكنهم، وتوسعتها إذا ما سمحت الظروف المادية والقانونية بذلك، هذا ما جعل نسبة معتبرة منهم ينخرطون في برنامج تسوية الينايات المقترح من طرف الدولة، رغم أن هذا الأخير تشوبه العديد من النقائص والعراقيل.

بهدف معالجة ظاهرة السكن العشوائي بطريقة تتماشى و خصوصية المدينة من الناحية الوظيفية و كذلك تماشيا و ما تعانيه من نقص كبير في الأوعية العقارية لاحتضان مختلف المشاريع التنموية بما فيها قطاع السكن،

[1]: محمد أحمد سليمان، الجوانب الإيجابية لنمو المناطق العشوائية (منهج للتطوير)، جامعة الزقازيق، مصر. مقالة منشورة بالإنترنيت.

**المخطط رقم 01**: السكن العشوائي بمدينة الحمامات و خصائصه سنة 2019

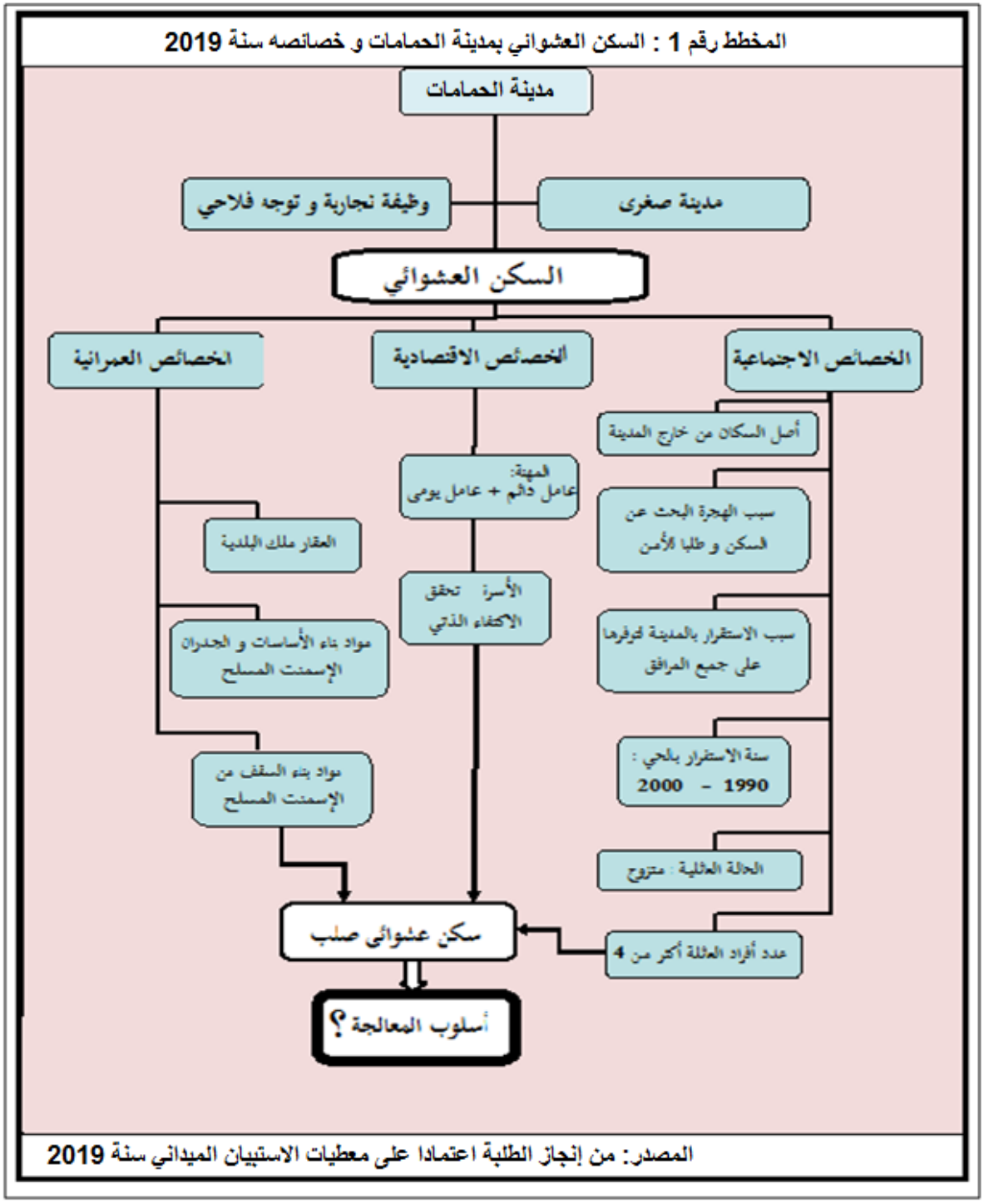


يتوجب التعامل مع مناطق انتشار السكن العشوائي تبعا لخصائصها الاجتماعية ، الاقتصادية و كذا العمرانية التي تميز السكان و السكن العشوائي بالمدينة. كما يتوجب على السلطات العمومية النظر إلى السكن العشوائي

من زاوية أخرى تتمثل فيما يعرف "بإيجابيات السكن العشوائي"[1] و نقصد هنا السكن العشوائي ذو النمط الصلب. إذ أن هذا الأخير يعد أحد الأساليب التي يلجأ إليها السكان لتوفير السكن بمجهودهم الذاتي، في الوقت الذي عجزت الدولة على فعل ذلك.

### 1-1- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي الصلب بمدينة الحمامات:

"لقد كان لهذه المناطق دور أكبر من دور الدولة ومن بقية القطاعات في المساهمة في مشكلة الإسكان. إن قيام هذه المناطق لمنخفضي الدخل بمواردهم الذاتية دون إعانة من الدولة ووصولهم لمستوى مقبول من جهة المباني لهو أقوى دليل لوجود القدرات والطاقات لهذه الفئة على حل مشكلة الإسكان لنفسها بدون دعم من الدولة. كما أن التجارب العالمية أثبتت أن السياسات التي تعاملت مع هذه المناطق بمنطق الرفض ابتداء من التجاهل التام وحتى الإزالة التامة لم تفلح في معالجة المشكلة، ومن ثم، فقد أصبح لزاما اتباع سياسة أكثر واقعية تركز على توفير البديل الملائم"[1].

يعد نمط السكنات العشوائية الصلبة الأكثر انتشارا بالبلدية عموما وعلى أطراف المدينة خصوصا. كما أن قاطنيه من السكان أبدى غالبيتهم نيتهم في الانخراط في أي عملية تسوية ومعالجة بما في ذلك قانون 15/08 المتعلق بتسوية البنايات ومطابقتها. غير أن العديد منهم طرح مشكلة ارتفاع تكاليف تكوين ملف التسوية، مما دفعهم للإعراض عن متابعة العملية.

"وتتم معالجة هذا النمط من المباني العشوائية بطريقتين، الأولى وتتمثل في المعالجة الداخلية، وتتم بتطوير ومعالجة الاحتياجات الإنسانية في الراحة والأمان والاستعمال. والثانية هي المعالجة الخارجية وتتم بمعالجة الشكل الخارجي وإعادته لحالته الأصلية ويسمح بإجراء التعديلات والتغيرات اللازمة دون تغيير جذري في الطابع المميز لهذه المباني"[2]. كما أن تسوية السكن العشوائي الصلب على شكله المعماري، يساهم بشكل كبير في إحياء فكرة ما يعرف"بالهوية المعمارية، التي يمكن رؤيتها كنتاج معماري لإبداعات فنية، يحاول المعماري والمخطط من خلالها صياغة علاقته بالمحيط والموارد المتاحة وذاكرته ببعده التاريخي والحضاري والبيئي. وترتبط فكرة الهوية ارتباطا مباشرا بفكرة التعبير المعماري"[3].

---

[1]: محمد أحمد سليمان، المرجع السابق ذكره.

[1]: محمد أحمد سليمان، المرجع السابق ذكره.

[2]: محمد أحمد سليمان، المرجع السابق ذكره.

[3]: رمضان الطاهر أبو قاسم، النمط المعماري والهوية المعمارية، مجلة التراث، العدد 5، ليبيا، 2010.

"هذا الأخير، هو ما يتركه المبني من أحاسيس لدي الإنسان وصور ذهنية عالقة في الذاكرة، أي أنه يمكن القول بأن الهوية المعمارية للمدينة يمكن قراءتها من خلال الملامح المعمارية المعبرة عن المدينة، كالمواد الداخلة في البناء، تقنية البناء، العناصر الزخرفية...إلخ"[1].

هذه الهوية المعمارية التي فقدناها وافتقدناها في أغلب مبانينا ومدننا، ذلك كون قاطني السكنات العشوائية غالبا ما يبنونها بطابع معماري يعبر بشكل كبير عن شخصيتهم، ثقافتهم وانتماءاتهم.

في هذا الصدد يمكن اقتراح أن تأخذ الدولة على عاتقها مرحلة الدراسة التقنية والعمرانية للملف، من خلال تكليف مكاتب الدراسات العمومية والخاصة، على أن يساهم المعني بالعملية بجزء من التكاليف تبعا لمساحة المسكن وحالته الإنشائية (عدد الطوابق مثلا). كما تساهم السلطات العمومية في الارتقاء وتحسين الوضع القائم بالحي من خلال التكفل بتوفير مختلف المرافق العمومية ومد الشبكات (الكهرباء، الغاز، الماء الشروب...).

كما تجدر بنا الإشارة إلى ضرورة تدخل السلطات المحلية المكلفة بالبناء والعمران من خلال تطبيق تدابير تقنية تسمح مثلا بإنشاء مخطط شغل الأرض (POS) خاص بمثل هذه المناطق العشوائية، هذه العملية ستساهم في إحصاء المستفدين من عملية التسوية وإدراجهم ضمن البطاقية الوطنية للسكن، ناهيك على أنها تساهم في جلب موارد مالية للخزينة العمومية، وخلق نوع من الديناميكية في العديد من المجالات على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية، والحد من المضاربة في سوق العقار. هذا بالإضافة إلى ما ينتج عنه من استقرار في الجبهة الاجتماعية التي ما فتأت السلطات العمومية تسعى جاهدة لشراء السلم الاجتماعي بكافة الوسائل المادية وغير المادية.

### 1-2- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي نصف الصلب بمدينة الحمامات:

مثل هذا النمط من السكنات العشوائية ينتشر هو الآخر بالبلدية والمدينة بشكل ملفت للانتباه، حيث غالبية السكنات تتميز بأساسات وجدران من الإسمنت المسلح، بينما نجد السقف من مواد هشة. هذا ما يسمح بتحسين وتطوير الشكل المعماري لمثل هذه المساكن من خلال التدخل على مستوى السقف وإعادة بنائه. غير أن ذلك يتطلب توفير موارد مالية لقاطنيها من خلال إيجاد صيغة تمويلية تتمثل أساسا في المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة كإدراج مثل هذه السكنات ضمن برامج محاربة السكن الهش (RHP)، أو برنامج السكن الريفي الفردي خصوصا السكنات الواقعة في الأحياء العشوائية خارج المحيط العمراني.

### 1-3- اقتراحات لمعالجة السكن العشوائي الهش بمدينة الحمامات:

[1]: هاني تورغي ومحمودي خير الدين، السياسة السكنية وأثرها على الهوية العمرانية حالة مدينة تبسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التهيئة الحضرية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018، ص 53.

مثل هذا النمط من السكنات العشوائية يكون موضوع الهدم والإزالة، حيث يمكن استغلال المساحات العقارية المسترجعة في بناء بعض الهياكل والتجهيزات الخدماتية لصالح السكان، وذلك بغية الارتقاء وتطوير البيئة العمرانية بهذه المناطق. كمثال على ذلك يفتقد السكان ببعض الأحياء للعديد من المرافق الضرورية كالمسجد، عيادة الخدمات الصحية، حيث لم تجد السلطات المحلية الوعاء العقاري اللازم لبناء مثل هذه التجهيزات.

**2- اقتراحات عامة لمعالجة السكن العشوائي:**

لقد أدى وجود الأحياء الفوضوية وامتدادها، وحاجة الناس إلى مساكن تتوفر فيها شروط الحياة العصرية إلى ضرورة التفكير في حل هذه الأزمة والتغلب عليها. تبعا لذلك فإننا نجد من الواجب على الجميع التجند لوضع الحلول الناجعة لمعالجة هذه الظاهرة والحد من انتشارها، كون تأثيرها لا يقتصر فقط على تشويه المشهد العمراني والمعماري لمدننا، بل تعداه إلى آثار اجتماعية ونفسية على الفرد والمجتمع أنتجت لنا جيلا من الأفراد لهم قابلية كبيرة لممارسة مختلف أنواع الجريمة والعنف وحتى الإرهاب.

تبعا لذلك فإنه من الضروري على جميع الفاعلين في مختلف الميادين السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، وبالأخص الأكاديميين والدارسين والباحثين التكافل والتعاون للخروج بحلول كفيلة بمعالجة هذه الظاهرة بما يخدم حاضر ومستقبل هذه البلاد.

تبعا لذلك يمكننا تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات التي نرى أن لها تأثيرا إيجابيا في حل هذه المعظلة إذا ما تم الأخذ بها وتطبيقها في أرض الواقع. تتمثل هذه الاقتراحات أساسا في ما يلي:

- معالجة مشكلة التضخم السكني، من خلال تطبيق سياسة ديمغرافية فعالة، لأن معدل النمو السكاني المرتفع هو من أهم أسباب تفاقم أزمة الإسكان والحد من معدلات النمو الديمغرافي المرتفع يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب المرتفع على السكن.
- تنمية الوعي و الحس المدني لدى المواطنين بخطورة هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع، وذلك باستعمال جميع وسائل التواصل وغرس فكرة احترام النظام العام لدى الأجيال الصاعدة انطلاقا من المدرسة وانتهاءا بالمسجد.
- تفعيل الخطاب الديني المسجدي في محاربة الظاهرة، من خلال توضيح حكم الشرع الاسلامي في هذه الظاهرة، وما يشابهها من الاعتداء على الأملاك العامة واغتصاب الأراضي والبناء عليها بشكل فوضوي. إذ من الملاحظ في واقع الناس أن الكثير منهم يلجؤون لسؤال علماء الدين حول مسائل متعلقة بالبناء غير الشرعي وحكم الشرع الإسلامي فيها، وكثير منهم عزف عن فعل ذلك بعدما أدرك أن الأمر يتعلق باغتصاب للحق العام

مصداقا لقوله صلى الله عليه و سلم ﴿ من أخذ من الأرض شبرا بغير حقه طوقه من سبع أراضين ﴾[1]، وقوله عليه الصلاة والسلام ﴿ من أخذ من طريق المسلمين شبرا جاء به يحمله من سبع أرضين﴾[2].

– تطبيق العدالة الاجتماعية في الحق من الاستفادة من السكن، وذلك من خلال استصدار قوانين عادلة تضمن حق الاستفادة من السكن لجميع فئات المجتمع وخصوصا الفئات الهشة (البطالين، الأرامل، المطلقات، ذوي الدخل المحدود). إذ لا يعقل أن يحرم من السكن من كان دخله الشهري يتجاوز 24 ألف دج. هذه القيمة المالية التي لم تعد تكفي لمصروف 15 يوما من الشهر، مع غلاء المعيشة وتشعب مناحي الحياة.

– تفعيل البطاقة الوطنية للسكن، وذلك بغية التوزيع العادل للاستفادات في جميع صيغ السكن.

– معالجة مشكلة السكنات الشاغرة، والتي استفاد منها أصحابها سابقا، لكنهم يقومون بكرائها أو تركها شاغرة، وإعادة توزيعها على مستحقيها.

– تسهيل عملية تسوية البنايات والتنازل عليها لصالح ساكنيها، من خلال تبسيط الإجراءات الغدارية بما يضمن سلاسة العملية وتسريع وتيرتها.

– تسهيل عملية التنازل على السكنات التابعة لأملاك الدولة وكذلك السكنات الوظيفية الواقعة خارج سياج المؤسسة، وذلك من خلال تمكين ساكنيها من امتلاكها.

– تشجيع البناء الذاتي، وذلك توزيع قطع أرضية على مساحات مدروسة مع توفير مواد البناء بأسعار معقولة تساعد على التخفيف من مشكلة الإسكان، فقد وافق غالبية سكان العشوائيات على البناء الذاتي في حالة مساعدتهم من طرف الدولة، والواضح أن الدولة وحدها لا تستطيع توفير السكن الملائم لجميع فئات الشعب، ولهذا فمن الضروري أن تصدر قوانين تشجع القطاع الخاص على توظيف أمواله المدخرة في بناء العمارات، وهذه العملية ستعود بدون شك بالفائدة على عامة الشعب.

– تشجيع العودة إلى الريف والبناء فيه، إذ تعتبر عودة المهاجرين من المدينة إلى أريافهم عنصرا هاما، يساهم في الحد من أزمة البناء الفوضوي واستمرار انتشاره، وذلك من خلال توفير المرافق الضرورية في الأرياف ( المدارس، المستوصفات، دار للبلدية، تعبيد الطرقات وربطها بمختلف أنحاء المدينة، إنشاء منتزهات وحدائق للترفيه والترويح عن النفس، توفير الماء الشروب، الكهرباء والغاز..). بالإضافة إلى مواصلة سياسة الدعم الفلاحي للحد أو

[1]: الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، دار ابن حزم، الطبعة الاولى، 2001، رقم الحديث: 2782 ص 372.

[2]: الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ،المرجع السابق ذكره، رقم الحديث: 2788 ص 373.

التخفيف من ظاهرة البطالة، فمعظم السكان النازحون من الريف إلى المدينة يطمحون إلى العودة للريف مكان إقامتهم السابقة.

– المراقبة الصارمة للعقار وخصوصا الفلاحي منه للحيلولة دون تحويله عن طابعه مع التركيز على المستثمرات الفلاحية الجماعية( EAC ) والفردية (EAI) التي تحوز على مساحات هامشية غير مستغلة زراعيا.

– فيما يتعلق بالرقابة العمرانية المنصوص عليها في قانون التهيئة والتعمير المسندة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي والأعوان المؤهلين يتعين النص على معاقبتهم في حالة التقاعس عنها أو ثبوت تورطهم فيها طالما أن تطبيقها يتعلق بأعمال حفظ النظام العام وفرض القوانين في نطاق البلدية التي يقوم بها رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة ويخضع بموجبها للرقابة التسلسلية التي يمارسها الوالي والوزير.

– تعزيز دور شرطة العمران وتزويد أفرادها بالوسائل اللازمة والتكوين التقني والقانوني المناسب، ولما لا منح شرطة العمران سلطة الأمر بوقف الأشغال غير المطابقة وهدم الأشغال غير المرخصة مباشرة دون اللجوء إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي.

– انتهاج أسلوب المقاربة التشاركية وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار مبدأ مشاركة المجتمع المدني وقاطني مناطق الأحياء العشوائية في مختلف عمليات التنمية.

أخيرا نجد من الضروري القول: إن ملف السكن عموما والعشوائي منه خصوصا، لا يمكن أن يجد طريقا إلى الحل إذا لم يصاحب ذلك إرادة سياسية حقيقية من طرف السلطات العمومية، إذ من الضروري إبعاد هذا الملف عن جميع أشكال التوظيف السياسي والمزايدات السياسوية، ووضعه في إطاره الطبيعي المتمثل أساسا في البعد الاجتماعي و التقني، والاستفادة من تجارب الدول العربية والأوروبية في هذا المجال.

## الخاتمة العامة

بحكم موقعها الاستراتيجي كونها مدينة صغيرة تقع ضمن نطاق مدينة تبسة الحدودية، فإن مدينة الحمامات تعد منطقة جالبة للسكان هذا ما جعل منها مجالا مناسبا للاستقرار البشري بمختلف أشكاله منذ العصور القديمة وحتى عصرنا الحديث حيث شهدت العديد من المشاريع العمرانية والسكنية والخدماتية، هذه الوضعية تزامنت مع العديد من الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية و أدت إلى تعرض المدينة لموجة هجرات متتالية، مما أدى إلى زيادة كبيرة للسكان كان لها بالغ الأثر على المنظومة العمرانية بالمدينة تجلت من خلال الطلب المتزايد على السكن بالمدينة، مما جعل سوق العقار يعرف التهابا غير مسبوق، الأمر الذي دفع بالسكان إلى اللجوء الحلول المتاحة بأقل التكاليف تمثلت في السكن العشوائي أو ما يعرف بالبناء الفوضوي.

ظهرت هذه التجمعات السكنية العشوائية داخل المدينة وفي أطرافها كأحزمة حول المدينة أدت إلى استنزاف العقار والتوسع على حساب الأراضي الزراعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت في عرقلة مختلف العمليات التنموية وخاصة تلك المتعلقة بالنمو الحضري للمدينة وفقا لمخططات التهيئة والتعمير .

إذ تعتبر مناطق السكن العشوائي ببلدية الحمامات وليدة ظروف متعددة خصوصا تلك المتعلقة بفترة العشرية السوداء، وذلك تبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة آنذاك، خصوصا المناطق الريفية المجاورة لها، مما خلق موجة من الهجرة الريفية نحو المدينة، أدت إلى استقرار الوافدين ضمن مناطق تضاريسية وعرة على أطراف المدينة.

كما ساهمت ظروف مدينة تبسة بعد الاستقلال ولعبت دورا كبيرا في نمو وانتشار هذه المناطق العشوائية بمدينة الحمامات، سواء داخل المدينة أو في محيطها القريب، حيث فضل العديد من المهاجرين الاستقرار بالمدينة و العمل بمدينة تبسة القريبة منها (15 كلم) مع قلة تكاليف الكراء أو السكن ناهيك على توفر العقار الخاص بالبناء العشوائي، ومما زاد هذه الظاهرة حدة، الظروف السياسية والأمنية الاستثنائية التي مرت بها الجزائر سنوات التسعينات، كل هذه العوامل وغيرها ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في الوضعية الحالية لمناطق السكن العشوائي بالبلدية والمدينة، حيث تولد عنها انتشار كبير لنمط السكن العشوائي الصلب خصوصا ضمن أحياء تقع على أطراف المدينة وفي محيطها القريب مما يجعلها تشكل عائقا أمام التوسع و النمو الحضري للمدينة.

تتميز هذه الاحياء العشوائية بخصائص اجتماعية وعمرانية جعلت من هذه السكنات تصنف ضمن المناطق السكنية التي يجب معالجتها، وإعادة هيكلتها وفق مقاربة شاملة خصوصا مع انتهاج الدولة لمنطق التسوية القانونية

من خلال القانون 08-15 المتضمن تسوية البنايات ومطابقتها، غير أن هذا الاخير يجب مراجعته من خلال التقليل من الإجراءات الإدارية والعراقيل المالية المترتبة عنه بغية تشجيع السكان على الانخراط فيه، بما يسمح من ضم هذه الاحياء العشوائية ودمجها ضمن المحيط العمراني للمدين بهدف تحسين المشهد العمراني للمدينة، والتقليل من العراقيل التي تحد من نموها وتطورها بما يخدم التنمية المحلية والوطنية المستدامة.

# الملاحق

**– نسخة من الاستبيان الميداني:**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**
**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة العربي التبسي – تبسة -**
**كلية: علوم الطبيعة و الحياة و العلوم الدقيقة**
**قسم: علوم الأرض و الكون**

**استمارة أسئلة بحث لنيل شهادة الماستر – تهيئة حضرية – بعنوان**

## السكن العشوائي و خصائصه في المدن الصغيرة
## مدينة الحمامات نموذجا

**من إعداد الطلبة :**
**- يونس أمينة**
**- لسود رحمة**

**تحت إشراف الدكتور**
**حسيـن بـولمعيـــز**
**هاتف:06.64.64.68.18**
**Email : hbuniv12@yahoo.com**

UNIVERSITE DE TEBESSA

**ملاحظة: معلومات ستعمل إلا لأغراض علمية**
**السنة الجامعية 2019-2020**

.....

**ضع علامة x في الخانة المناسبة** ☐

**1- البيانات الشخصية:**

**- السن:.....**

**- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐**

**- مكان الميلاد:.....**

**- الحالة العائلية : أعزب ☐ متزوج (ة) ☐ مطلق (ة) ☐ أرمل (ة) ☐ متعدد الزوجات ☐**

**- عدد أفراد الأسرة: ☐ - الإناث ☐ - الذكور ☐**

**- أفراد الأسرة حسب السن: أقل من 18 سنة ☐ من 18 إلى 60 سنة ☐ أكثر من 60 سنة ☐**

**- المستوى التعليمي: أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐**

**- هل تملك شهادة علمية أو ديبلوم : نعم ☐ لا ☐**

**- الحالة المهنية: عامل دائم ☐ عامل يومي ☐ بطال ☐ موظف ☐ متقاعد ☐**

**- الحالة الاقتصادية للأسرة : هل تحقق أسرتك الاكتفاء الذاتي ؟ نعم ☐ لا ☐**

**2- أين كنت تسكن قبل التحول إلى مدينة الحمامات (مكان السكن الأصلي) :**

**الدوار:.....البلدية.....الولاية :.....**

**3- لماذا اخترتم الرحيل من أماكنكم الأصلية ؟ (يمكن وضع أكثر من إجابة)**

**- بحثا عن العمل ☐ - بحثا عن السكن ☐ - هروبا من ظروف قاسية ☐ - بحثا عن الأمن ☐**

**4- ما هي الأسباب التي دفعتك إلى الهجرة و الإقامة في مدينة الحمامات ؟ (يمكن وضع أكثر من إجابة)**

**- توفر المدينة على جميع المرافق ☐ - توفر فرص العمل ☐ - الاقتراب من الأهل و الأقارب ☐**

**- توفر الأمن ☐ - توفر السكن بتكاليف أقل ☐ - قرب مدينة الحمامات من مدينة تبسة ☐**

**5- سنة الإقامة في هذا الحي : ☐**

**6- كيف تم إرشادكم للسكن في هذه المدينة ؟**

**- باقتراح من الأقارب ☐ - باقتراح من صديق ☐**

**- جهة غير معروفة ☐ - عن طريق الصدفة ☐**

**7- هل تم الاتصال بكم من طرف السلطات المحلية (البلدية) أول ما سكنتم في هذه المدينة ؟ نعم ☐ لا ☐**

**8- إذا كانت الإجابة رقم 7 بنعم: حدد كيف كان ذلك ؟**

**- تحذير شفوي ☐ - استدعاء كتابي ☐ - زيارة ميدانية ☐ - أخرى.....**

**9- كيف كنتم تتوقعون تعامل السلطات المحلية معكم ؟**

**- تهديم السكن ☐ - تحذير كتابي ☐ - إحصاء عددي ☐ - رفع دعوى قضائية ☐ - لا شيء ☐**

**10- كيف حصلتم على المسكن ؟**

**- بناء شخصي ☐ - إيجار ☐ - شراء من ساكن سابق ☐ - شراء البناية جاهزة ☐**

**11- ما هي مواد بناء المسكن؟**

**- السقف - صفائح الأميونت ☐ - الصفيح (الزنك) ☐ - الاسمنت المسلح ☐ - القرميد ☐ - الخشب ☐**

**- الجدران :- الحجر ☐ - الاسمنت المسلح ☐ - الطوب ☐ - الخشب ☐ - الصفيح ☐**

**- الأساسات : - الإسمنت المسلح ☐ - الحجر ☐**

**12- هل المسكن يتوفر على : الكهرباء ☐ الغاز ☐ الماء الشروب ☐ الهاتف ☐ الصرف الصحي ☐**

**13- هل الحي يتوفر على : الإنارة العمومية ☐ الغاز ☐ الماء الشروب ☐ الهاتف ☐ الصرف الصحي ☐**

**مساحات خضراء ☐ التهيئة الخارجية ☐ حاويات جمع القمامة ☐**

**14- هل يوجد في الحي لجنة تسهر على طرح انشغالاته عند السلطات المحلية ؟ نعم ☐ لا ☐**

**15- أين يتم رمي نفاياتكم المنزلية؟ - حاويات القمامة ☐ - مزبلة الحي ☐ - أماكن أخرى ☐**

**16- هل سبق و أن تم إحصاؤكم من طرف السلطات المحلية ؟ نعم ☐ لا ☐**

**17- هل سبق للسلطات المحلية أن قررت ترحيلكم؟ نعم ☐ لا ☐**

**18- هل تعلم بوجود قانون لتسوية البنايات الفوضوية (15/08)؟ نعم ☐ لا ☐**

**19- هل انخرطتم في هذا القانون؟ نعم ☐ لا ☐**

**20- إذا كانت الإجابة رقم 19 بلا : ما هي الأسباب التي تمنعك؟ (يمكن وضع أكثر من إجابة)**

**- عوائق إدارية تتعلق بتكوين الملف ☐ - عوائق مالية تتعلق بتكاليف التسوية ☐**

**- عدم فهمك لمحتوى القانون ☐ - قناعتك بأن التسوية القانونية غير كافية لحل المشكلة ☐**

**- أخرى(أذكرها) : .....**

**21- هل ترغبون في تغيير مكان سكنكم ؟ نعم ☐ لا ☐**

**22- إذا كانت الإجابة على السؤال 21 بنعم ، ما هي الأسباب التي تدفعكم لذلك ؟**

**- الوضعية غير القانونية للمسكن ☐ - الحالة المزرية للحي ☐ - الحالة المزرية للمسكن ☐**

**- نقص المرافق العمومية بمدينة الحمامات ☐ - أخرى : .....**

**23- هل تحسنت ظروفكم المادية بعد تنقلكم للسكن في هذا الحي مقارنة بما كانت عليه من قبل؟ نعم ☐ لا ☐**

# قائمة المصادر والمراجع

**1- باللغة العربية:**

- إبراهيم التهامي :الأحياء المتخلفة بين التهميش الاندماج في البناء السوسيو اقتصادي الحضري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة دولة في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة.

- تشارلز أبرمز، المدينة ومشاكل الإسكان، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1964م.

- أحمد خالد علام، تخطيط المدن، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية ، 1998م.

- أحمد سليمان، الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية، الطبعة الأولى، 1996، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان.

- أحمد الصباب، أساليب ومناهج البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، جدة، السعودية، دار البلاد، 1998م، ص 122.

- أياس الدايري، مناطق السكن العشوائي في سورية وربطها مع خصائص الأسر والسكان، المؤسسة العامة للإسكان لشؤون التخطيط و الدراسات الإسكانية، دمشق، سورية، 2008.

- بشير محمد التيجاني، مفاهيم و آراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م.

- بن عطية محمد، البحث عن أسس اختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائي بمدينة المسيلة، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2010/2009.

- بوضياف هشام، إنعكاسات النمو الحضري على تنظيم المجال بمدينة قسنطينة، دراسة حالة القطاعين الحضريين الزيادية و القنطرة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة1، ماي 2015.

- بوراس شهرزاد، إشغال المجال في مدينة باتنة بين النظري و التطبيقي، الملتقى الدولي الثاني حول تسيير المدن، معهد التسيير التقنيات العمرانية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أيام 7-8-9 نوفمبر، 2006.

- بوذراع أحمد، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مركز المنشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997، ص 209.

- بيار جورج، السكان والاستطانة، ترجمة الاستاذ جيلالي صاري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979م.

- بوصبيعات سوسن، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

- جاكلين بوجو قارنيي، الجغرافية الحضرية: ترجمة حليمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

- خالد بن عبدالعزيز الطياش " وجهة نظر : السكن العشوائي داخل المدن "، جريدة الرياض، العمران والتنمية، العدد (13751)، 17 المحرم 1427 هـ ،16- فبراير 2006 م.

- دلال دخيل السهلي، ظاهرة السكن العشوائي في المدينة المنورة: دراسة في جغرافية المدن، بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم الجغرافيا، 2007م.

- دحماني محمد بومدين، اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري: دراسة ميدانية بمدينة الجلفة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008-2009.

- رمضان الطاهر أبو قاسم، النمط المعماري والهوية المعمارية، مجلة التراث، العدد 5،ليبيا، 2010.

- ريحان غادة محمد، عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات، كلية الهندسة: جامعة حلوان ، 2008، ص50.

- روبير أوزيل، فن تخطيط المدن، ترجمة بهيج شعبان، دار المنشورات عويدات، بيروت، لبنان.

- زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، الترغيب و الترهيب من الحديث الشريف، دار ابن حزم، الطبعة الاولى، 2001، رقم الحديث: 2782 ص 372.

- شوقي قاسمي، إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استيراتيجيات التصدي برنامج RHP للبنك الدولي نموذجا، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، العدد 01 مارس 2012، ص 231.

- السيد عادل حسن علي وآخرون، التداعيات الأمنية للنمو السكاني، مركز بحوث الشرطة أكاديمية مبارك للأمن، الإصدار السادس، 2006 .

- عبد الله عطوي، جغرافية المدن: الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001م.

- عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان. 1972.

- عبد القادر القصير، أحياء الصفيح"دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري"مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1993.

- عبد الباقي إبراهيم، الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن، أمانة مدينة جدة، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، 1986م

- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي ،القاهرة، دار النهضة العربية، 1963 م، ص5.

- عبد الحميد بوقصاص، تداعيات الهجرة الريفية – الحضرية والنمو الحضري بالجزائر، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 26، جوان 2010.

- عبيدات ذوقان،عدس عبد الرحمن، عبد الحق كايد، البحث العلمي، 2000م، ط 3، الرياض: دار أسامة للنشر و التوزيع، ص 355.

- علي سالم الشواورة، التخطيط في العمران الريفي والحضري، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2012.

- فتحي محمد أبو عيانة ، السكان و العمران الحضري" بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984.

- فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ، 1980م.

- قاسم الربداوي، مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى، مجلة جامعة دمشق، المجلد28، العدد الأول، 2012.

- مصطفي علا و آخرون، الطفل في المناطق العشوائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية،القاهرة، مصر، 1998م، ص32 .

- نعيمة حمود حرم بومعوش، ظاهرة البناء الفوضوي بالمدن الكبرى الجزائرية: الواقع و رهانات التسوية في إطار الحوكمة الحضرية– حالة مدينة قسنطينة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2016.

- هاني تورغي و محمودي خير الدين، السياسة السكنية و أثرها على الهوية العمرانية حالة مدينة تبسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التهيئة الحضرية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018، ص: 53.

- وليد سعد أحمد الزامل ،"دراسة مقارنة لأنماط الأحياء العشوائية"، رسالة ماجستير، قسم التخطيط العمراني،كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، السعودية ، 2005م.

- البناء الفوضوي بالجزائر من وجهة نظر قانونية، مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة السادسة عشرة، 2006-2008.

- المعهد العربي لإنماء المدن، 1997 ، المدينة العربية واقعها وحاضرها وتحدياتها للمستقبل، في اعمال المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية، دبي 3 – 5 يوليو 1994م، المعهد العربي لإنماء المدن ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- حمزاوي علاء وقبلة هارون وحملة عادل، السكن العشوائي: الخصائص وأساليب المعالجة دراسة حالة "حي الزاوية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التهيئة الحضرية، جامعة العربي التبسي-تبسة- 2018.

- زهية سماعل وزوهير ساسي وعبير فارح، السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري: مدينة تبسة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التهيئة الحضرية، جامعة العربي التبسي-تبسة- 2018.

- قتال اسمهان وكناز سيف الدين ومعيفي لويزة، المساحات الخضراء في مدينة الحمامات: دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التهيئة الحضرية، جامعة العربي التبسي-تبسة- 2019.

- سنوسي خولة طوالبية صبرينة ومنسل رانيا، مدينة الحمامات النمو الحضري وآفاق التوسع العمراني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التهيئة الحضرية، جامعة العربي التبسي-تبسة- 2018.

**2- باللغة الأجنبية:**

- Armature urbaine, RGPH 2008, collections statistiques n° 163 /2011 série S : statistiques sociales. ONS Septembre 2011. Algérie.

- Bachir Mohamed Tidjani, La problématique de l'habitat illicite : spontané, précaire ou insalubre ? Géographie et Aménagement, Fascicule n11, p 10, bulletin de l'Association de Géographie et de l'Aménagement du territoire, 2005, Université d'Oran, Algérie)

- Boulghobra Nouar, Protection de la ville de Skikda contre l'inondation, Essai de PPRI, mémoire de magister, université de Batna, mai 2006.

- Cote, M, L'Algérie ou l'espace retourné, Média plus, Algérie, 1993, p.116

- Cote M. Pays, paysages, paysans d'Algérie, Média-Plus, Constantine, 2008.

- Cote M. , Guide d'Algérie: paysages et patrimoine, Média-Plus, Constantine 2006, p.207.

- Cote M., L'Algérie espace et société, Média-Plus, Constantine, 2005, p.93-94

- Dahmani Ahmed, l'Algérie à l'épreuve : Economie politique des réformes 1980-1997, Casbah éditions, Alger, 1999, p.82.

- Maouia Saidouni, Eléments d'introduction à l'urbanisme ; histoire, méthodologie, réglementation, Casbah éditions, 2000 .

- Organisme National de la Recherche Scientifique, la question du logement à Alger, Actes des journées sur l'habitat urbain organisées par l' ONRS et la wilaya d'Alger (19 et 20 Mars 1976), OPU, Algérie.
- ONS , Annuaire Statistique de l'Algérie, Edition 2014, volume n° 30, tableau n°8.
- Raham D. Les Structures Spatiales de l'Est Algérien. Les maillages territoriaux, urbains et routiers. Thése Doctorat d'Etat, Université Mentouri, Constantine, 2001, p.122.
- Rahmani Chérif, La Croissance Urbaine en Algérie « cout de l'urbanisation et politique foncière, OPU, Alger, Algérie, 1982.